

Rare.  
297.14  
S1583



هذا كتاب شرح السراجية في فرائض  
الحنفية للشيخ الامام العلامة المصنف  
المولى سراج الملة والدين محمد بن محمد  
ابن عبد الرشيد السجاوندي طاب  
سراه وجعل الجنة مثواه  
بجاء سيدنا محمد  
خير انبياء  
آمين

وبهامشه تعليقات من خطوط الاساتذة  
خصوصا من خط المعرف فوره المرحوم  
الشيخ محمد العباسي المهدي مفتي مصر  
كان نعمه الله بالرحمة والرضوان

\*( طبع ) \*  
( على ذمة أكبر العائلة المهدية )  
( وشركاه )

\*( الطبعة الاولى ) \*  
( بالمطبعة الازهرية المصرية )  
( سنة ١٣٢٦ هـ جريه )

١٤١



بسم الله الرحمن الرحيم قوله البرية اسم جمع يطلق على المخلوقات من ذوى العلم وغيرهم ❦ اختلف المشايخ في اخبار النبي عليه السلام بانها نصف العلم لم قال أهل السلام لاندرى وليس علينا ذلك بل يجب علينا اتباعه عقلنا المعنى أو لم نعقل ❦ قوله وأما الترغيب في تعلمها برده عليه أنه لا يصح حمله على الترغيب من غير تأويل للنصفة لانه حينئذ يكون كذبا ولا يجوز صدوره عنه عليه السلام بل نقول بحسب اعتبار الترغيب في الوجهين المذكورين أولا لانها سببان في صدور ذلك الكلام منه عليه السلام وذلك

غير كاف في صدوره عنه عليه السلام بل لا بد مع وجود المصحح من مرجع يرجعه على الترك وهو الترغيب مرجع لا يصح واء لم انهم قد ذكروا الحديث تأويلات أخرى غير ما ذكره الشارح وقد جمعها بعضهم بقوله قول رسول الله المصور بكسر الواو علم الفروض نصف العلم فابصره أول تأويله مجتمع في خمسة وتغوث ففكر فالحاء المهملة إشارة الى الحالة والسبب المهملة الى السبب والعين المهملة الى العلم فاتهم قالوا العلم علمان علم يتعلق به معرفة الاسباب وعلم لا يتعلق به معرفة الاسباب والاول هو علم الفرائض والثاني هو بيان العلوم والشين المعجمة إشارة الى المشقة فان ما فيه من المشقة يساوى ما في سائرها والتاء المنقوطة بنقطتين من فوق إشارة الى التقدير فانه لو قدر

( بسم الله الرحمن الرحيم )

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه محمد وآله أجمعين قال المولى الشيخ الامام مراج الملة والدين محمد بن محمد بن عبد الرشيد السجاوندى نور الله تعالى مرقده بعد ما تبين بالبسملة ❦ (الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض وعلموها للناس فانها نصف العلم) ❦ هكذا رواه الفقهاء فالفرائض جمع فريضة وهي ما قد در من السهام في الميراث وانما جعل العلم بها نصف العلم اما لاختصاصها باحدى حالتى الانسان وهي الممات دون سائر العلوم الدينية فانها مختصة بالحياة واما لاختصاصها باحدى سببي الملك أعني الضر وري دون الاختيارى كالشراء والوصية وقبول الهبة وغيرها واما الترغيب في تعلمها لكونها أمورا مهمة وفي رواية الدارمي والدارقطني تعلموا العلم وعلموه للناس تعلموا الفرائض وعلموها للناس وعلى هذه الرواية فالفرائض اما محمولة على ما ذكر وتخصيصها بالذكر لما مر أو على ما فرضه الله تعالى على عباده من التكليف وخص ذكرها بعد التعميم لانه لا يبعد ان يجعل لفظ الفرائض في الاصطلاح جاريا مجرى الاعلام كالأصناف يقال في النسبة فرائضى كما يقال أنصارى وان كان قياسه في أصله ان يقال فرضى

بسط فروع الفرائض لبلغ حجمها حجم فروع بيان العلوم والغين المعجمة إشارة الى التوسع فانه عبر عن البعض (قال بالنصف توسعا في الكلام وتجاوزا والتاء المثناة إشارة الى الكثرة يعنى انه باعتبار الثواب نصف فانه روى ان تعلم كل مسألة من مسائل بيان العلوم عشر حسنات وكل مسألة من مسائل الفرائض مائة حسنة فانه حسن هذا ما ذكره ولا يخفى على الفقيه ضعف كلها فتمل انتهى حاشية عجمي



قوله قال علماؤنا بعد ما أخبر عن فضل هذا العلم بالنقل الصحيح عن مخبر صادق أظهر شرف كتابه هذا باسناد ما فيه الى أرباب العلم وأصحاب الغزو فيه أخرج نفسه من البين هضمها وتنبه على أنه في مقام النقل والرواية لا في مقام النقد والدراسة وليس له فيه الاحسن الجمع واطف الترتيب بافصح العبارة عن المراد وأوضح التركيب اه ابن كمال باشا ٣ قوله تتعلق بأشار بضمة

الفعل الى حدوث تعاقب الحقوق بمال الميت بعد ما صار مال الميت وفائده تجربة الحقوق عما هو متعلق بمال الحي وبقى الى زمن صيرورته مال الميت كالدين المتعلق بالمرهون ونحوه وانما جردها عنه لان البحث عنه ليس من وظيفة هذا العلم لعدم اختصاصه بمال الميت من كمال

قوله بتركه الاولى أن يقول بماله ليشمل الديه اذا قل خطأ لانها ليست متروكة اه محشى

(المطلب الاول من الحقوق تجهيزه وتكفينه)

وقدم مدح الله المقتصد في الامور لقوله تعالى والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقترروا قل ذلك دليل

على ان الاسراف والتقتير حرام وان المندوب اليه ما بينهما اليه أشار شمس الأئمة السرخسي في شرحه

(المطلب الثاني من الحقوق قضاء ديونه)

قوله مع قدرته على الكسب الاولى حذفه فانه لا فائدة فيه تأمل اه

(قال علماؤنا رحمه الله تعالى تتعلق بتركه الميت حقوق أربعة مرتبة) أي مقدم بعضها على بعض (أولا يبدأ بتكفينه وتجهيزه بلا تبذير ولا تقتير) وذلك اما باعتبار العدد فتكفين الرجل باكثر من ثلاثة أثواب والمرأة باكثر من خمسة تبذروا بقل مما زاد كرتة تروا ما باعتبار القيمة فاذا كان يلبس في حياته ما قيمته عشرة مثاقيل كفن بما قيمته أقل أو أكثر منها كان تقتيرا أو تبذيرا وإذا كان له ثوب يلبسه في الأعياد أو آخر يلبسه بين أقرانه وثالث يلبسه في داره يكفن بالثاني لان الاول أعلى والثالث أدنى فالمتوسط أولى وقال بعض قدماء مشايخنا يكفن الرجل بما يلبسه في الجمع والاعیاد والمرأة بما تلبسه لزيارة أبيها وكان الحسن البصري يقول بتركه الكفن بما يلبس في أكثر أوقاته واختاره الفقيه أبو جعفر رضي الله تعالى عنه وقال أيضا اذا كان عليه دين مستغرق فلا غرماء أن يمنعوا الورثة من تكفينه بما ذكر من العدد وهو كفن السنة بل يكفن بكفن الكفاية وهو للرجل ثوبان جديدان أو غسيلان والمرأة ثلاثة وثلاثون في ذلك بما ذكره الخصاص من ان المديون اذا كان له ثياب حسنة يمكنه الاكتفاء بما دونها باعها القاضي وتضي الدين واشترى بالباقي ثوبا يكفيه واذالم يكن لليت تركه فكفنه على من وجب عليه نفقته في حال حياته وقال أبو يوسف رحمه الله كفن المرأة على زوجها مطلقا خلافا لمحمد فان الزوجية قد انقطعت بالموت قال الصدر الشهيد وقاضي خان الفتوى على قول أبي يوسف واذالم يكن له من يجب عليه نفقته أو كان هو أيضا فقيرا فكفنه على بيت المال واعلم ان الابتداء بالكفن ليس كما يشعر به عبارة الكتاب بل كل حق للغير يتعلق بعين من التركة فانه مقدم على تكفينه كالدين المتعلق بالمرهون اذالم يكن لليت شيء سواء فيقضى منه ديونه أولا وكذا الرش جنابة العبد الذي جنى في حياة مولاه ولا مال له غيره وكذا المحال في المبيع المحبوس بالثمن اذا مات عاجزا عن أدائه وكذا في العبد المأذون اذا لحقه الديون ثم مات المولى وليس له مال سواه وكذا في الدار المستأجرة فانه اذا أعطى الاجرة أولا ثم مات المؤجر صارت الدار رهنا بالاجرة هكذا ذكره الامام رضي الدين في نظم فرائضه وانما قدمت هذه الحقوق على التكفين لتعلقها بالمال قبل صيرورته تركة (ثم تقضى ديونه من جميع ما بقي من ماله) أي ثم يبدأ بقضاء ديونه من جميع ماله الباقي بعد التجهيز وهذا هو الثاني من الاربعة وانما كان قضاء الديون مؤخرا عن الكفن لانه ايسر بعد وفاته فيعتبر بلباسه في حياته ألا يرى انه مقدم على دينه اذ لا يباع ما على المديون من ثيابه مع قدرته على الكسب ومقدم ما على الوصية وان قدم ذكرها عليه في نظم الآتي لما روي عن علي رضي الله تعالى عنه انه قال رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بدأ بالدين قبل الوصية ثم النكحة في تقديمها انها تشبه الميراث في كونها مأخوذة بلا عوض فيشق اخرجها على الورثة فكانت لذلك مظنة للتفریط فيها بخلاف الدين فان نفوسهم مطمئنة الى أدائه فقدم ذكرها حشا على أدائها معه وتنبها على انها مثله في وجوب الاداء أو المسارعة اليه ولذلك حى بينهما بكلمة التسوية وأيضا اذا كانت الوصية بالتبرعات وليس في التركة وفاء بالكل فتقدم عليها ظاهرا لان قضاء الدين فرض عليه يجب بره على أدائه في حال حياته والوصية المذكرة تطوع ولا شك ان القرض أقوى وان كانت بفرض من فروض الله تعالى فان كانت فيما سوى الزكاة كالصوم والصلاة وحجة

فان قيل التقييد بذلك ليفهم منه تقديم لباسه على دينه عند العجز بالاولى فمنوع اذ تقديم حوائج المديون على دينه عند القدرة لا يفوت اذا الدين غالب البقاء القدرة على الاكساب بخلاف التقديم عند العجز فانه يستلزم فوات اذا الدين غالب العجز فالتقديم عند القدرة لا يستلزم التقديم عند العجز أصلا فكيف يتصور ان يكون بالطريق الاولى وان قيل انه قيد معتبر فمنوع كما هو ظاهر اه قوله وأيضا الخ هذا دليل على تقديم الدين على الوصية بعد ما استدلل بالدليل النقلى فهو معطوف على قوله لما روي اه

الاسلام والندرو الكفارة قد ينال على هذه الوصية أيضا وان استويا في الفرضية لانه يجبر  
 على أداء الدين بالمجبر به على أداء شيء من تلك الفروض فالدين أقوى وان كانت بالزكاة التي  
 تساوي الدين في الاجبار بالمجبر على الاداء فالدين المذكور أقوى لان القاضي اذا وجد من مال  
 المدين ما يجانس الدين ياخذ به الارضاء ويدفعه الى صاحبه وليس له ذلك في الزكاة وان ظفر بمجنسها  
 وأيضا اذا اجتمع حق الله تعالى وحق العباد في عين وقد ضاقت عن الوفاء بما يقدم حق العباد  
 لاحتياجهم مع استغناء الله تعالى وكرمه وتفضيل المقام ان الدين ان كان للعباد فالباقي بعد تجهيز الميت  
 ان وفيه فذلك وان لم يفان كان الغريم واحدا يعطى له الباقي وما بقي له على الميت ان شاء عفا وان  
 شاء تركه الى دار الجزاء وان كان متعددا فان كان الكل دين الصحة أعني ما كان ثابتا بالبينة أو بالقرار  
 في زمان صحته أو كان الكل دين المرض أعني ما كان ثابتا بقراره في مرضه فانه يصرف الباقي اليهم على  
 حسب مقدار ديونهم وان اجتمع الدينان معا يقدم دين الصحة لكونه أقوى الا يرى انه محجور في  
 مرض موته عن التبرع بما زاد على الثالث في اقراره في نوع ضعف وأما اذا أقر في مرضه بدين علم بثبوته  
 بطريق المعاينة كما يجب بدلا عن مال ملكه أو استهلكه كان ذلك في الحقيقة من دين الصحة اذ قد علم  
 وجوبه بغير اقراره فلذلك ساواه في الحكم وان كان الدين من حقوق الله تعالى كما سبق من الفروض  
 فان أوصى به الميت وجب عندنا تنفيذه من ثلث ماله الباقي بعد دين العباد وان لم يوص له لم يجب ثم نقول  
 اذا فاته صلوات وأوصى ان يطعم عنه فعلى الورثة أن يطعموا عنه من الثلث لكل صلاة نصف صاع  
 من برو كذا لو تر عند أي حنية فقرجه الله اذ قد روي ان الوتر فرض فان فاته صوم رمضان لمرض أو  
 سفر وتمكن من قضائه بعد صحته أو اقامته ولم يقنع حتى مات وأوصى بالا طعام فعلى الورثة أن يطعموا  
 من الثلث لكل يوم نصف صاع من بر لما روي من انه عليه السلام لما سئل عن ذلك قال ان مات قبل  
 ان يطبق الصوم فلا شيء عليه وان أطاقه ولم يصم حتى مات فليقض عنه يعني بالا طعام يدل عليه حديث  
 ابن عمر موقوفه فوافوا ولا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد فوجب الحمل على الاطعام لان  
 التقدير تقدم مقام الصوم في حق الشيخ الفاني فكذا في حقه لا شتر كما في الياس عن أداء الصوم  
 وان كان الدين الزكاة وأوصى بها يجب أدائها من ثلث ماله وان كان الحج وأوصى به يؤدي من  
 الثلث أيضا ولو حج الوارث عنه بالوصية يرحى من الله تعالى القبول (ثم تنفذ وصاياه) هذا هو ثالث  
 الاربعة أي يبدأ بتنفيذ وصيته (من ثلث ما بقي بعد الدين) لامن ثلث أصل المال لان ما تقدم من  
 التكفين وقضاء الديون قد صار مصروفا في ضروراته التي لا بد له منها فالباقي هو ماله الذي كان له ان  
 يتصرف في ثلثه وأيضا ربما استغرق ثلث الأصل جميع الباقي فيؤدي الى حرمان الورثة بالوصية  
 ومقتضى عبارة الكتاب تقديم الوصية على الارث في مقدار ثلث الباقي بعد الدين سواء كانت الوصية  
 مطلقة أو معينة وهو الصحيح وقال شيخ الاسلام خواجه زاده ان كانت معينة كانت مقدمة عليه وان  
 كانت مطلقة كان يوصي بثلث ماله أو ربعه كانت في معنى الميراث لشيوعها في التركة فيكون الموصى له  
 شريكا للورثة لا مقدما عليهم ويدل على شيوع حقها فيها كحق الوارث انه اذا زاد المال بعد الوصية  
 على المحقين واذا نقص نقص عنهم ما حتى اذا كان ماله حال الوصية القامه لا ثم صار القين فله ثلث  
 الالفين وان انعكس فله ثلث الالف (ثم يقسم الباقي) هذا رابع الاربعة وهو ان يقسم ما بقي من  
 ماله بعد التكفين والدين والوصية (بين ورثته) أي الذين ثبتت اربعتهم (بالكتاب) كالمذكورين في  
 الآيات القرآنية (والسنة) كمن ذكر في الاحاديث فهو قوله عليه السلام اطعموا الجذات السدس

قوله وان استويا في  
 الفرضية اعترض بان  
 النذرو الكفارة من  
 الواجبات لا الفرائض  
 وقد يجاب بانه جرى على  
 قول من يقول انهما من  
 الفروض وهناك أجوبة  
 أخر  
 وكذا الثابت بالقول في  
 زمن الصحة من دين  
 الصحة اه شاه جلي  
 قوله بمرض أو سفر ليس  
 قيد ابل كذلك له ان  
 أقطر عمدا اه شيخنا  
 المطبعت الثالث من  
 الحقوق تنفيذ وصاياه  
 ثم يقسم الباقي بين ورثته

أي اتفاق المتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصبية على حكم شرعي أراد القسمة وبكل من هذه الثلاثة منفردا كان أو مجتمعهم بالجموع البسة لان حكم الواو الشر يك في الحكم لا المعية ولم يذ كر القياس لان الجارى في الموارد ث التفسدية ولا ماساغ للقياس فيه على ما تقر في موضعه مظهر لا مثبت والكلام فيما يستند اليه

الاجماع عن المصطلح المتبادر الى الفهم الى ما يتناول اجتهاد مجتهد حتى يشمل الكلام من اختلاف في وراثته كذوى الارحام ونحوهم فقد تعسف في الصرف المذكور ويسعى سعي غير مشكور لان في اطلاق عبارتي الكتاب والسنة غنى عنه فانهما يعلمان ما فيه ماساغ للاجتهاد وما لا ماساغ فيه وما اختلف في وراثته ثابت بالقسم الاول منه ما وقد عرفت ان القياس بمنزل عما نحن فيه ومن لم يفرق بين القياس والاجتهاد مع ظهور الفرق بينهما بالعموم والخصوص عليه ما بين في محله فقد خبط خط عشواء

قوله ذ كر تقييد الرجل بالذ كر وابداله منه لاجل تعميم الحكم لمن لم يبلغ مبلغ الرجال وعدم اختصاص الذ كر ببنى آدم ذ كر اولاهما والمختص به فقال رجل ثم ازال بالابدال المذ كر وما فيه من وهم الاختصاص ببعض المذ كر منهم

(واجماع الامة) كالجدا وابن الابن وبنات الابن وسائر من علم نور يشهد بالاجماع وقد يقال لم يرد بالاجماع الامة ما هو المتبادر منه بل اراد به ما يتناول أيضا اجتهاد مجتهد منهم فيما لا قاطع فيه حتى يشمل كلامه الوارث الذي اختلف في كونه وارثا كذوى الارحام وغيرهم ولا يبعد ان يقال انها كتفي بذ كر ساهو أقوى (فيبدأ) شرع ان يبين اجمالا الترتيب بين الورثة أي يبدأ في تقسيم هذا الباقي بين الورثة (باصحاب الفرائض وهم الذين لهم سهام مقدرة في كتاب الله تعالى) أو سنة رسول الله تعالى والاجماع كما ذكره السرخسي وتقدمهم على العصبية لقوله عليه السلام الحقوا الفرائض باهلها فما أبقتهم الفرائض فلاولى أى أقرب رجل ذكر وأيضا انما قدرت لهم تلك السهام بلا تعرض لغيرهم لياخذوها من التركة ابتداء فان بقي شيء ياخذونه غيرهم وأيضا تقديم العصبية بوجوب حرمان أصحاب الفرائض وهو باطل قطعا (ثم يبدأ بالعصبات من جهة النسب) فان العصبوبة النسبية أقوى من السببية يرشدك الى ذلك ان أصحاب الفروض النسبية يرد عليهم دون أصحاب الفروض السببية أعني الزوجين (والعصبية) مطلقا (كل من ياخذ) من التركة (ما أبقتهم الفرائض) أى جنسها (وعند الانفراد) أى انفراده من غيره في الوراثة (يحجز جميع المال) بجهة واحدة فلا يردان صاحب الفرض اذا خلا عن العصبوبة فقد يحجز جميع المال لان استحقاقه لبعده بالقرضية والباقي بالرد واعتراض بان الاخوات عصبات مع البنات ولا يحجز زن جميع المال عند الانفراد بجهة واحدة فلا يكون التعريف جامعاً وأجيب بان المراد بالعصبية ههنا من هو عصبية بنفسه فلا يتناول من هو عصبية مع غيره أو بغيره بل هو بالحقبة في أصحاب الفرائض كما ستقف عليه ويخذه انه اذا خلا التعريف به كان المفهوم من كلامه تقدمه على العصبية السببية مع ان التقدم عليهم اليه مختصا به بل يشاركه فيه أخواه (ثم يبدأ بالعصبية من جهة السبب وهو مولى العتاقة) أى المعتق مذ كر ان يكون أو مؤثما فان من اعتق عبدا أو أمة كان الولاء له وورث به ويسمى ذلك ولواء العتاقة والنعمة (ثم عصبته) أى يبدأ عند عدم مولى العتاقة بعصبية الذ كر ولا بد ههنا من قيد الذ كر لاسيما أنى من قوله عليه السلام ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن أو أعتق من أعتق الحديث (ثم الرد) أى يبدأ بعد العصبات السببية بالرد (على ذوى الفروض النسبية) لبقاء قرابتهن بعد أخذ فرائضهم دون ذوى الفروض السببية لانه لا رد على الزوجين كما راذا قرابة لهم ابدء بأخذ فرائضهما (بقدر حقوقهم) أى تعتبر فيه نسبة مقادير السهام بعضها الى بعض ويرد الباقي عليهم بحسبها (ثم ذوى الارحام) أى يبدأ عند عدم الرد لا تتفاء ذوى الفروض النسبية بذوى الارحام وهم الذين لهم قرابة ويسوا بعصبية ولا ذوى ساهم وانما أخروا عن الرد لان أصحاب الفرائض النسبية أقرب الى الميت وأعلى درجة منهم (ثم مولى الموالاة) أى عند عدم هؤلاء المذ كر يبدأ في جميع الميراث بمولى الموالاة ان لم يوجد أحد الزوجين وان وجد يبدأ به أيضا لكان في الباقي من فرضه كذا ذكر في الفرائض العثمانية وصورة مولى الموالاة شخص مجهول الذنب قال لا خرافة ولاى ترثي اذا مت وتعل عنى اذا جئت وقال الا خرافات فعندنا يصح هذا العقد ويصير القابل وارثا عاقلا ويسمى مولى الموالاة اذا كان الاخر أيضا مجهول الذنب وقال الاول مثله ذلك وقيل له وورث كل منهما

وقيل التقييد للتاكيد كما في عشرة كاملة ولا طائر يطير بخناحية موقيل للتنبيه على سببه استحقاقه وهو الذ كرورة قيل لاني الجاز اذا المرأة القوية قد تسمى رجلا وقيل احتراز عن الخنثى المشكل فانه لا يجوز عصبية ولا صاحب فرض جزا بل يعطي القدر المتيقن وهو القدر الأقل على تقديرى الذ كرورة والانوة وقيل غير ذلك اه تقرير



قوله وللجهول وكذا اللاعلى ان يرجو ٦ عن العدم الميراث منه المانع من الارث أربعة وجه الضبط ان يقال المانع اما ان

صاحبه وعقل عنه وللجهول ان يرجع عن عة - دمولى الموالاة لم يعقل عنه مولاه وكان ابراهيم النخعي يقول اذا سلم الرجل على بدي رجل ثم والاه صبح قال شمس الاثمة السرخسي ليس الاسلام على يده شرط في صحة عة - د الموالاة فانما ذكره فيه على سبيل العادة وكان الشعبي يقول لا ولاء الا ولاء العتاقة وبه أخذ الشافعي وهو مذهب زيد بن ثابت وما ذهبنا اليه مذهب عمرو بن دينار وابن مسعود رضي الله عنهم وانما آخر واملوا الموالاة عن ذوى الارحام لقرايتهم (ثم المقر له بالنسب على الغير بحيث لم يثبت نسب به باقراره من ذلك الغير اذا مات المقر على اقراره) يعني ان هذا المقر له مؤخر في الارث عن مولى الموالاة ومقدم على الموصى له بجميع المال واعتبر فيه قيود ثلاثة الاول ان يكون الاقرار بنسبه من المقر متضمنا لاقراره بنسبه على غيره كما اذا أقر للجهول بالنسب بانه أخوه فانه يتضمن اقراره على أبيه بانه ابنه الثاني ان يكون ذلك الاقرار بحيث لا يثبت به نسب من ذلك الغير كما اذا لم يصدقه أبوه في هذا النسب الثالث ان يموت المقر على اقراره وفوائده اقيود ظاهرة أما الاول فلان اقراره للجهول بنسبه منه اذا لم يتضمن تحميل نسبته على غيره واشتمل على شرائط صحته أو جب ثبوت نسبته منه واندر اوجه فيما ذكره من الورثة النسبية كأن يقر له بانه ابنه وأما الثاني فلانه اذا صدقه أبوه في ذلك النسب يثبت باقراره على هذا الوجه نسبته من أبيه أيضا وكان المجهول أخا للمقر وكذا الحال اذا أقر بانه عمه وصدقه في ذلك جده فانه يكون عماله مندرجا فيما مضى ذكره وأما الثالث فلانه اذا رجع المقر عن ذلك الاقرار لا يثبت به قطعاً فلا يثبت به الارث أصلاً واذا اجتمعت هذه الصفات في المقر له صار عندنا وارثاً في المرتبة المذكورة وذلك لان المقر في هذه الصورة كان مقرراً بشيئين النسب واستحقاق المال بالارث لكن اقراره بالنسب باطل لانه تحميل نسبته على غيره والاقرار على الغير دعوى فلا تسمع ويبقى اقراره بالمال صحيحاً لانه لا يعدوه الى غيره اذا لم يكن له وارث معروف (ثم الموصى له بجميع المال) أى اذا عدم من تقدم ذكره بيد أمن أو عي له بجميع المال فيكمل له وصيته لان منعه عما زاد على الثلث كان لاجل الورثة فاذا لم يوجد منهم أحد دفعه عندنا ما عين له كما لا وانما آخر عن ذلك المقر له بناء على ان له نوع قرابة بخلاف الموصى له (ثم بيت المال) أى اذا لم يوجد أحد من المذكورين توضع التركة في بيت المال على انها مال ضائع فصارت لجميع المسلمين فتوضع هناك وليس ذلك بطريق الارث بناء على انهم اخوته ألا يرى ان الذى اذا لم يكن له وارث يوضع ماله في بيت المال ولا ميراث للمسلمين من الكفار وبشهادة هؤلاء أيضاً يسوى بين الذكور والانثى من المسلمين في العطية من ذلك المال ولا تسوية بينهم في الميراث وعند الشافعي رحمه الله ان كان بيت المال منتظماً يقدم على ذوى الارحام والردوان لم ينتظم ردوا ولا على ذوى القروض النسبية بنسبة قرانهم ثم يصرف الى ذوى الارحام ولا ميراث أصلاً عندهم - ممولى الموالاة ولا المقر له بالنسب على الغير ولا الموصى له بجميع المال كما نبهناك عليه

\* (فصل) \* (المانع من الارث أربعة) الاول (الرق وافر) أى كاملاً (كان) كالقن (أو ناقصاً) كالمكاتب والمدر وأم الولد وذلك لان الرقيق مطلقاً لا يملك المال بسائر أسباب الملك فلا يملكه أيضاً بالارث ولان جميع ما في يده من المال فهو لمولاه فلو ورثناه من أقر بانه لوقع الملك لسيده فيكون توريثاً للاجنبي بلا سبب وانه باطل اجماعاً ومعتق البعض عند أبي حنيفة بمنزلة المملوك ما بقى عليه درهم في فكاك رقبته فلا يرث ولا يحجب أحد من ميراثه وعندهما هو حر فيرث ويحجب والمسئلة مبنية على ان العتق يتجزئ عنه خلافاً لما والثاني (والقتل الذى يتعلق به وجوب القصاص أو الكفارة) اما القتل الذى يتعلق به وجوب القصاص فهو القتل عمداً وذلك بان يعتمد ضربه بسلاح

تقبل الزوال أولاً والثاني هو الثاني والاول اما ان لا يكون ذواله مكنان قبل الموصوف أولاً والاول هو الاول والثاني اما ان لا يحتاج في ازالته الى بركة وانتقال أو يحتاج والاول هو الثالث والثاني هو الرابع اه

على الاربعة أشياء المانعة من الارث الاول الرق

قوله لا يملك المال أى لا يملك رقبته فلا يرد عليه ان المكاتب يصح بيعه وشراؤه ويملك بالمبة والوصية والصدقة ويجوز صرف مال الزكاة اليه ولو كان مكاتبه غنياً لانه لا يملكها ملك اليد والتصرف لاقتضائه الى تحصيل مقصوده الذى هو الحرية ولهذا لا يصح ان يعتق عبده ولا ينفذ أقرضه من ماله وهبته وصدقته انتهى

قوله فلا يملك أيضاً بالارث يمكن ان يناقش فيه بانه لا يلزم من عدم ملكه المال بسائر أسباب الملك عدم ملكه بالارث لان سائر الأسباب اختيارية بخلاف الارث فانه اضطرارى فيجوز ان يملكه من لا يملك بغيره من الأسباب الاختيارية قوله على ان العتق لا يتجزئ بان اتفاق علمائنا والخلاف في الاعتاق تام انتهى

أو (الثاني من الموانع وهو القتل) أو

قوله كان يشتم مدضر به وإنما قال في القتل العمد وذلك بان يشتم بالباء بلا حرف التشديد وفي سببه العمد والخا قال كان بخبره  
لان انحصار القتل العمد في ما ذكره هناك وعدم انحصارهما فيما ذكره ههنا اه محشى وعندي فيه تأمل

v

بالنظر اشارة به العمد كما  
يظهر ان تأمل في عبارة  
الشارح ههنا اه كاتبه ثم  
ظهر لي انه ظاهر لان  
هناك ضرورة أخرى من  
جمله شبه العمد على مذهب  
الامام وهي أن يقتله بشئ  
يقتل غالباً وليس بمجدل  
كحجر عظيم وان كانت  
من جملة العمد عندهما  
كما أفاده الشارح ثم  
رأيت في حاشية شاه جلي  
وانما أورد ههنا في  
صورة التمثيل لان هذا  
ان اعترف بكونه تعريفاً  
لشبه العمد قائماً  
بكون تعريفاً له على  
رأيه ما لا على رأي أبي  
حنيفة وأما اذا اعتبرتم  
فيصح ان يكون تمثيلاً على  
رأي الكل فافهم اه  
قوله أو سقط من سطح  
عليه هذا جار مجرى الخطأ  
لكن لما كان حكمه حكم  
الخطأ في الشرع أدرجه  
فيه تسهلاً للضبط اه  
وهو ما اذا قتل الباغي  
مورثه العادل فان فيه  
خلاف أبي يوسف أي  
فان أبا يوسف يمنع من  
الامام ومحمد ما انه اذا  
انضم الى الباغي المنقم  
والتاويل كأن قتله  
بحق في زعمه فلا يمنع

أوما يجرى مجراه في تفريق الاجزاء كالمعدن الخشب أو الحجر وموجبه الاثم والقصاص فلا كفارة  
فيه وعند أبي يوسف ومحمد رجما الله تعالى اذا نعد مدضر به بما يقتل به الباطل وان لم يكن محدداً كحجر  
عظيم فهو أيضاً عمد وأما القتل الذي يتعلق به الكفارة فهو ما شبهه عدداً كأن يشتم مدضر به بما لا يقتل  
به غالباً وموجباً على القولين مع الدية على العاقلة والاثم والكفارة ولا قود فيه أو خطأ كأن رمى الى  
الصيد فاصاب انساناً أو انقلب في النوم عليه فقتله أو وطئته دابته وهو راكبها أو سقط من سطح عليه  
أو سقط حجر من يده فمات وموجب الكفارة والدية على العاقلة والاثم فيه فعندنا يحرم القاتل عن  
الميراث في هذه الصور كلها اذا لم يكن القتل بحق وأما اذا قتل مورثه قصاصاً أو وحداً أو دفعاً عن نفسه  
فلا يحرم أصلاً وكذا قتل العادل مورثه الباغي وفي عكسه خلاف أبي يوسف وأما اذا كان القتل  
بالسبب دون المباشرة كحاقر البئر أو واضع الحجر في غير ملكه ففيه الدية على العاقلة ولا قصاص  
فيه ولا كفارة وكذا الحال اذا كان القاتل صبياً أو مجنوناً لا حرماناً عندنا بالقتل في هذه الصور أيضاً  
فان قلت ليس اذا قتل الاب ابنه عمداً لم يثبت به قصاص ولا كفارة أيضاً مع انه محروم اتفاقاً قلت هو  
موجب في أصله للقصاص الا انه سقط بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لم لا يقتل الوالد بولده ولا سيد  
بعده لا يقال مقتضى قوله عليه السلام القاتل لا يرث ان يحرم مطلقاً كما ذهب اليه الشافعي رحمه الله  
فكيف أخرجت تلك الصور كلها لانا نقول اما اخرج القاتل بحق فلان الحرمان عقوبة على القتل  
المحظور واما اخرج المسبب فلانه ليس بقاتل حقيقة ألا يرى انه لو فعل ذلك في ملك لم يؤخذ بشئ  
والقاتل يؤخذ بفعله سواء كان في ملكه أو في غيره كالراعي وأيضاً القتل لا يتم الا بمقتول وقد انعدم  
حال السبب فان حفره مثلاً قد اتصل بالارض دون الحيوان ولا يمكن ان يجعل قاتلاً عند الوقوع في  
البئر اذ ربما كان الحافر ميتاً واذا لم يمكن قاتلاً حقيقة لم يتعلق به جزاء القتل أعني حرمان الميراث  
والكفارة وأما وجوب الدية على العاقلة فلصيانة دم المقتول عن المهدر بخلاف الخطي فانه مباشر  
للقتل المحظور بفعله فيلزمه الكفارة والحرمان وأما اخرج الصبي والمجنون فلان الحرمان  
كما ذكرنا جزاء القتل المحظور وفعله مما لا يصلح ان يوصف بالخطأ شرعاً لا يتصور توجه  
خطاب الشارع اليهما بخلاف الخطي فانه أهل لذلك وأيضاً الحرمان باعتبار التقصير في التجزؤ يتصور  
نسبة التقصير الى الخطي دونهما واعلم ان دية المقتول خطأ كسائر أمواله حتى يقضى منها ديونه  
وتندفص ما هو يرثها كل من يرث سائر أمواله وقال مالك رحمه الله لا يرث الزوجان من الدية لانقطاع  
الزوجية بالموت ولا وجوب الدية الا بعده قلنا انه عليه السلام أمر بتوريث امرأته أشيم الضبابي من  
عقل زوجها وقال الزهري كان قتل أشيم خطأ وكذا يثبت عندنا حق الزوجين من دية زوجها في  
القصاص لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لم من ترك مالا أو حقا فلورثته ولا شك ان القصاص حقه لانه  
بدل نفسه فيستحقه جميع الورثة بحسب أرثهم كالدية وقال ابن أبي ليلى لا حق له ما في القصاص لانه  
لا يستحق بالعقد الذي هو سبب استحقاقه ما لم يرث الزوجين كما لا حق فيه للموصى له وهو مردود بان  
استحقاق الارث بالزوجية لا يتوقف على القبول كاستحقاقه بالقرابة بخلاف الوصية فان حق الموصى  
له يتوقف على قبوله ويرتد بدهه هكذا ذكره الامام السرخسي في شرح كتاب الديات والثالث  
(اختلاف الدينين) فلا يرث الكافر من المسلم اجماعاً ولا المسلم من الكافر على قول أبي زيد  
ابن ثابت وعامة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم واليه ذهب علماءنا والشافعي رحمه الله تعالى

قوله ولا يمكن برده عليه صورة ما اذا رمى رجل رجلاً في خلافات الراعى قبل موت المرمى فانه يجعل قاتلاً مع انه ميت تأمل في قوله خطأ ليس  
بقيده تقرير في قوله من عقل أي دية زوجها اه نور في الموانع وهو اختلاف الدينين

لقوله عليه السلام لا يتوارث أهل ملتين شتى بشئ والقياس ان يرث لقوله عليه السلام الاسلام يعسوا ولا يعلى ومن العلوان يرث المسلم من الكافر ولا يرث الكافر منه واليه ذهب معاذ بن جبل ومعاوية بن ابي سفيان والحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن علي بن الحسين ومسروق رضي الله تعالى عنهم والجواب ان المذكور في هذا الحديث نفس الاسلام حتى ان ثبت الاسلام على وجه ولم يثبت على وجه آخر فانه يثبت ويعسوا كالمولود بين مسلم وكافر فانه يحكم بالاسلام الولد أو ان المراد العلوان بحسب الحقيقة أو بحسب القهر والغلبة أي النصر في العاقبة للاسلامين واما ان المسلم يرث عندنا من المرتد وعند الشافعي رحمه الله لا يرث المرتد أحد ولا يرثه أحد بل ماله في بيت المال مع انه لا يرث من المسلم فلان ارث المسلم منه مستند الى حال اسلامه ولذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى انه يورث منه ما اكتسبه في زمان اسلامه ويكون ما اكتسبه في زمان ردته في ثلثي المسلمين والوجه على قولهما ان الجميع لورثته لان المرتد لا يقر على ما اعتقده بل يجبر على عودته الى الاسلام فيعتبر حكم الاسلام في حقه لا فيما يتقنع هو به بل فيما يتقنع به وارثه ثم ان الكفار يتوارثون فيما بينهم وان اختلف مللهم لان الكفر مله واحدة كما ذكره المزني في مختصره عن الشافعي رحمه الله تعالى وذكره ابن القاسم عن مالك أيضا وقال ابن أبي ليلى اليهود والنصارى يتوارثون فيما بينهم ولا توارث بينهم ما بين الجوس واستدل بانهم ما قد اتفقا على التوحيد والاقرار بنموه موسى على نبينا وعليه السلام وانزال التوراة فهم على مله واحدة بخلاف الجوس حيث ينكرون التوحيد ويثبتون الهين يزدان موجد الخير وأهر من موجد الشر ولا يعترفون بنبي مرسل ولا كتاب منزل فهم أهل مله أخرى وذهب بعض الى عدم التوارث بين اليهود والنصارى أيضا لاختلاف اعتقادهم في عيسى على نبينا وعليه السلام والانجيل فهم أهل ملتين شتى كالمسلمين مع النصارى بخلاف أهل الاهواء فانهم يعترفون بالانبياء والكتب ويختلفون في تأويل الكتاب والسنة وفلا لا يوجب اختلاف الملل والرابع (اختلاف الدارين) اما حقيقة كالحربي والذمي) فاذا مات الحربي في دار الحرب وله أب أو ابن ذمي في دار الاسلام أو مات الذمي في دار الاسلام وله أب أو ابن في دار الحرب لم يرث أحدهما من الآخر لان الذمي من أهل دار الاسلام والحربي من أهل دار الحرب فهمما وان التحداه لكان اتباين الدارين حقيقة تنقطع الولاية بينهما فتقطع الوراثه المبنية على الولاية لان الوارث خلف المورث في ماله ما سكا وبدا وتصرفا (أو حكما كالمستأمن والذمي أو الحربي بين من دارين مختلفين) أما المثال الاول فظاهر لان الحربي اذا دخل دار الاسلام بامان فهو والذمي في دار واحدة حقيقة لكنهما في دارين مختلفين حكما لان المستأمن من أهل دار الحرب حكما ألا يرى انه يمكن من الرجوع اليها ولا يتمكن من استدامة الإقامة في دارنا بخلاف الذمي فلا توارث بينهما بل اذا مات المستأمن بوقف ماله لورثته الذين في دار الحرب لان حكم الامان باق في ماله لمحقه ومن جملة حقه ايصال ماله لورثته فلا يصرف الى بيت المال كما اذا مات الذمي ولا وارث له على ما مر واما المثال الثاني فان حمل كما قيل على ان الحربيين في داريهما المختلفين اتجه عليه انه من قبيل اختلاف الدارين حقيقة فكان حقه ان يقدم على قوله أو حكما ويحتاج الى ان يجلب بان الكفر مله واحدة فالكفار كلهم في دار واحدة حقيقة فالاختلاف بين ديارهم انما بحسب الحكم دون الحقيقة مع انه يرد عليه ان كون الكفر مله واحدة أمر حكمي لان الكفار على ملث شتى حقيقة وذلك لا يقتضي كون ديارهم واحدة حقيقة بل حكما وان حمل على ان الحربيين من دارين مختلفين حقيقة لكنهما في دار الاسلام بالاستئمان فهما في دار واحدة حقيقة وفي دارين مختلفين لم يتجه عليه ما ذكرناه ويؤيد جملة على هذا المعنى انه قال من دارين لاني دارين وان كان الاولى به في ان يقول أو المستأمنين بدل أو الحربيين فكان ترك هذا

وهو اختلاف الدارين  
اهل ان اختلاف الدار اما  
ان يكون حقيقة فقط  
أو حكما فقط أو  
حقيقة و حكما معا واما  
لاختلاف أصلا فمعي  
صورة الاختلاف الحقيقي  
لا يمنع التوارث كالمستأمن  
من دارنا مع الحربي في  
دارهم فاذا مات المستأمن  
في دارنا فانه لا يتصرف في  
ماله بل يرسل لورثته  
الحربيين كما ذكره الشرح  
وفي صورتي الاختلاف  
الحكمي فقط أو الحقيقي  
مع الحكمي كالحربي في  
دار الحرب مع الذمي في  
دارنا راجع الثاني  
وكالمستأمن راجع الى  
الاول الذمي على شرف  
العهد ومع الذمي في دارنا  
أو كالمستأمنين الحربيين  
من دارين مختلفتين في دار  
الاسلام وكالمستأمن المسلم  
مع الحربي في دار الحرب  
لا توارث وفي عدم  
الاختلاف كالذميين في دار  
الاسلام لا يمنع التوارث  
فالذي تحصل من المقام ان  
صور الاختلاف ميراث  
فيها الا في صورة واحدة  
وهي صورة الاختلاف  
الحقيقي كالمستأمن في دار  
مع الذمي في دار الحرب اذا  
هلكت هذا التفصيل تعلم  
ما في المصنف مع الشرح  
من عدم التعرير بتقرير  
شيخنا التميمي



(مطلب معرفة اختلاف الدار المانعة من الارث) قوله ضابط يعلم به عدد من يرث النصف والربع والثلث والثلث والسادس وهو هذا الرزها بذكرها لاشارة الى أصحاب النصف وهم خمسة الزوج ٩ والبنت وبنت الابن والاخت الشقيقة والاخت لاب

الاولى اشارة الى انه يمكن جعل مثالا للاختلاف والحاصل ان المحر بين المذكورين ان كانا في داريهما كان الاختلاف حقيقيا وان كانا في دارنا كان الاختلاف حكما لاننا جعل كل واحد منهما ما كان في داره التي خرج منها اليها بامان فلا يتورثان في دار الاسلام والا اذا صاروا اهل ذمة وان كان المحر بيان المستأمنان من دار واحدة يثبت بينهما التوارث الا يرى ان المستأمنين ان كانوا من دار واحدة قبل شهادة بعضهم على بعض وان كانوا من دارين لم تقبل فكذا التوارث لان الشهادة والميراث من باب الولاية (والدارانما تختلف باختلاف المنعة) أي العسكر (و) اختلاف (الملك لانقطاع العصمة فيما بينهما) كأن يكون مثلاً أحدهما ملكاً في الهند وله دار ومنعة والاخر في الترك وله دار ومنعة أخرى وانقطعت العصمة فيما بينهما حتى يستحل كل واحد منهما قتال الآخر اذا ظفر رجل من عسكر أحدهما برجل من عسكر الآخر فقتله فهاتان الداران مختلفتان فينقطع باختلافهما الوراثتان لانهما اتبنا على العصمة والولاية واما اذا كانا تناصروا وتعاونوا على أعدائهما كانت الدار واحدة والوراثتان ثابتة وليس اختلاف الدارين بمانع في الارث عند الشافعي رحمه الله أصلاً والمحرر بيان وان كانا مختلفين في الدار كالمند والروم يتوارثان والذي والمستأمن يتوارث بعضهم من بعض لكن لا توارث بين المحر في والذي لانقطاع الموالاة وكذا حال المعاهد والمحرر في عند الشافعي رحمه الله أصلاً وهو عندنا مانع فيما بين الكفار دون المسلمين لثبوت التوارث بين أهل البغي وأهل العدل وان اختلفت المنعة والملك وذلك لان الاسلام دار أحكام فلا تختلف الدار فيما بين المسلمين باختلاف المنعة والملك لان حكم الاسلام يجمعهم وأما دار الحرب فهي دار قهر وغلبة فباختلاف المنعة والملك يثبتان الدار فيما بينهما ويثبتانها ينقطع الولاية والتوارث وكذا اذا خرجوا اليه ناكحاً ولم يتعرض الشيخ ههنا لاستبهاام تاريخ الموت كافي الغرقى وان مانعاً من الميراث على الاصح لذكره اياه مفصلاً في آخر الكتاب

(باب معرفة الفروض ومستحقها الفروض المقدرة) \*

أي السهام المعينة في باب الميراث المذكورة (في كتاب الله تعالى ستة) الاول (النصف) وقد ذكره الله تعالى في ثلاثة مواضع فقال الله تعالى وان كانت أي البنت واحدة فلها النصف وقال الله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم وقال له أخت فلها نصف ما ترك والثاني نصف النصف (و) هو (الربع) المذكور في موضعين حيث قال فلكم الربع مما تركن وقال وله من الربع مما تركن والثالث نصف النصف (و) هو (الثلث) وذكره مرة واحدة فقال فلهن الثلثين (و) هو (الثلثان) وقد ذكره في موضعين فقال في حق البنات فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وفي حق الاخوات فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان والخامس نصف الثلثين (و) هو (الثلث) الذي في موضعين أيضاً فقال فلأمه الثلث وقال وان كانوا أي أولاد الام أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والسادس نصف النصف الثلثين (و) هو (السدس) المذكور في ثلاثة مواضع حيث قال تعالى ولأبوينه لكل منهما السدس وقال تعالى وان كان له اخوة فلأمه السدس وقال تعالى في حق ولد الام وله أخ أو أخت فلذلك واحد منهما السدس (وأصحاب هذه السهام) أي استحقوا سواء علم استحقاقهم لها بنص الكتاب أو بغيره من الدلائل (اثني عشر نفراً أربعة من الرجال وهم الاب والجد والصبيح) وهو (اب الاب وان علا والاخ لام والزوج) قدم الاب على الجد لكونه محجوباً بالاب وكذا يحجب الجد الاخ لام

الشقيقة والاخت لاب والياء الموضوع في مقابلة الربع من النوع الاول اشارة الى أن صاحب الربع من النوع الاول اشارة الى أن الباء اثنتان في حساب أحد وهما الزوج والزوجة والالف الموضوع في مقابلة الثمن من النوع الاول اشارة الى أن صاحب الثمن واحد وهو الزوجة لان الالف واحد في حساب أحد والجد والجدال الموضوع في مقابلة الثلثين من النوع الثاني اشارة الى أن صاحب الثلثين اثنان وهما الاب والجد والجدال اربعة في الحساب المذكور والياء الموضوع في مقابلة الثلث مع النوع الثاني اشارة الى أن صاحب الثلث اثنان وهما الام وأولاد الام اذا كانوا أكثر من واحد لان الباء اثنان فيه والرائي الموضوع بازاء السدس من النوع الثاني اشارة الى أن صاحب السدس

(٢ - سراجية) سبعة وهن بنات الابن مع الواحدة الصليبية والاخوات لاب مع الاخت الواحدة لابوين والواحد من أولاد الام والاب مع الابن أو ابنته والجد كذلك عند عدم الاب والام مع الولد أو ولده أو الاثنين من الاخوة والاخوات والجد الصليبية عند عدم الام لان الزاي سبعة في حساب أحد اه من شرح زاده

اجماعا وتقديمه على الزوج لان النسب أقوى من السبب كما عرفت (ومثان من النساء وهن الزوجة  
والبنات وبنات الابن وان سفلت والاخت لاب وأم والاخت لاب والاخت لام والام والجددة الصحيحة  
وهى التى لا يدخل فى نسبتها الى الميت جد فاسد) قدم الزوجة على البنت لانها اصل الولاد اذ منها يتولد  
الاولاد وليقع ذكرها قريبا من ذكر الزوج وقدم البنت على بنت الابن لكونها أقرب الى الميت منها  
ولان بنت الابن تقوم مقام البنت عند عدمها وأخت الابن وأم عن بنت الابن لكونها أبعد منها فى  
القربة وقدمها على الاخت لاب لقوة القرابة ولان الاخت لاب تقوم مقامها عند عدمها وتقديمها على  
الاخت لام لان قرابة الاب أقوى من قرابة الام وتقديم الاخت لام على الام لان الاختين لام تحجبان  
الام من الثالث الى السادس وجنس المحابب مقدم على جنس المحجوب وتقديم الام على الجدة لكونها  
أقرب لا يقال تقديم الاب فى الرجال يقتضى تقديم الام فى النساء لانه قول معرفة نصيب الام يتوقف  
على معرفة نصيب الاخوات من وجه دون العكس وقيد الجدة بالصحيحة وفسرها بالتى لا يدخل فى  
نسبتها الى الميت جد فاسد وهو الذى تدخل فى نسبته الى الميت أم ضرورة انه يقابل الجد الصحيح  
المفسد كما سيأتى بالذى لا تدخل فى نسبته الى الميت أم فالجدة ان خلت نسبتها عن الجد الفاسد كانت  
صحيحة سواء كانت مدلية بمحض الانوثة كام الام وأم أم الام أو بمحض الذكورة كام الاب وأم أب  
الاب أو بمخلط منهما كام أم الاب وهى صاحبة القرض فى الجدات كالجد الصحيح فى الاجداد واذا دخل  
فى نسبتها اليه الجد الفاسد كانت فاسدة ومتممة بمخلط الذكور والاناث كام أب الام وأم أب أم الاب  
وليست هى بصاحبة قرض كالجد الفاسد بل هى من ذوى الارحام الذين يرثون بالقرابة  
لا بعصوبة ولا بقرض (اما الاب فله احوال ثلاث القرض المطلق) أى الخالص عن التعصيب (وهو  
السدس وذلك مع الابن أو ابن الابن وان سفل والقرض والتعصيب) معا (وذلك مع الابنة أو ابنة الابن  
وان سفلت) وبيان ذلك انه تعالى قال عز شأنه ولا يوبى لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد  
وهذا تنصيص على ان فرض الاب مع الولد هو السدس لكن اسم الولد يتناول الابن والبنت فان كان مع  
الاب ابن فله فرضه أعنى السدس والباقى للابن لقوله عليه السلام الحقوا القرائض باهلها فما أبقت  
فلاولى أى فلا قرب رجل ذكر وأولى الرجال من العصبات هو الابن كما ستعرفه وان كانت معه بنت فله  
السدس وللبنت النصف بالقرض ومابقى فللاب لانه أولى أى أقرب رجل ذكر من العصبات عند عدم  
الابن وابنه (والتعصيب المحض وذلك عند عدم الولد وولد الابن وان سفل) وذلك لقوله تعالى فان لم  
يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث اذ يفهم منه ان الباقى للاب فيكون عصبة بمعنى محضة  
(والجدد الصحيح هو الذى لا تدخل فى نسبته الى الميت أم كالأب) عند عدمه فى ثبوت تلك الاحوال  
الثلث بل فى جميع أحكام الميراث (الا فى أربع مسائل وسنذكرها ان شاء الله تعالى) الاولى ان أم  
الاب لا ترث معه وترث مع الجد والثانية ان الميت اذا ترك الابوين وأحد الزوجين فللام ثلث مابقى بعد  
نصيب أحد الزوجين ولو كان مكان الاب جد فللام ثلث جميع المال الا عند أى يوسف رحمه الله تعالى  
فان لما ثلث الباقى يعنى بعد نصيب أحد الزوجين أيضا والثالث ان بنى الاعيان والعلات كلهم  
يسقطون مع الاب اجماعا ولا يسقطون مع الجد الا عند أى حنيفة رحمه الله تعالى والرابع ان أب المعتق  
مع ابنه يأخذ ثلث الولاء عند أى يوسف رحمه الله تعالى وليس للجد ذلك بل الولاء كله للابن ولا فرق  
بينهما عند سائر الأئمة اذ لا يأخذان شيئا عن وجود الابن من الولاء واذا جعلت المسئلة الثانية مسئلتين كما  
فى عبارة الكتاب فالاولى ان يقال الا فى خمس مسائل وشيأتك تتمه الكلام (ويسقط) الجد (بالاب

وعبارة ابن كمال باشالانه أصل في قرابة المجد وقال بعده انما قلنا انه أصل ولم نقل انه واسطة ١١ كيلا ينتقض التعليل المذكور

بعد سقوط أولاد الام بالام  
بالام لانها وان كانت  
واسطة في قرابتهم لكنها  
ليست أصل فيها فان  
الأصل فيها هو الاب ثم  
قال ومن لم ينتبه لهذه  
الدقيقة قال ما قال وماذا  
بعد الحق الا الضلال  
وأراد بقوله من لم ينتبه  
اه فخر الخراساني  
قوله أتى به دفعا لما يقال  
كان الاليق من المصنف  
ان يقتصر على احدي  
القسمتين والاستحقاق  
فقال شيخنا التميمي  
قوله يفتح السين والقاء  
بمعنى نزل وأما يفتح السين  
مع ضم القاء فعناء الدناءة  
من سفل اذا دني تقرر  
التميمي  
قوله فآليت أي خلقت  
لا ارثي لا أترك من كلاله  
من أعيا وذهاب قوة  
والشاهد فيه والضمير  
في قوله لها وحتى تلاقى  
للناقاة اه وعبارة شاه  
جلي آليت أي أقسمت  
بالله لا ارثي أي لا أرق ولا  
أرحم لها أي للناقاة من  
كلاله يحتمل أن يكون  
الكلاله ههنا بمعنى  
الضعف كما ذكره الشارح  
ويحتمل ان يكون بمعنى  
البعد أي بعد المسافة  
وأخره ولا من حفي حتى

لان الاب أصل في قرابة المجد الى الميت) واعترض على هذا التعليل بأنه يلزم منه سقوط أولاد الام بالام  
لانها أصل في قرابة أولادها وقد يدفع باعتبار انضمام العصبية التي ترجع بزيادة القرب (والمجد الصحيح  
هو الذي لا يدخل في نسبه الى الميت أم) كاب الاب وان علا ولما أراد ان يذكر الاخ لام في فصل الرجال  
وكانت الاخت لام مساوية له في الاحكام عجم الكلام كيلا يحتاج الى ذكرها في فصل النساء فقال  
(وأما أولاد الام فاحوال ثلاث السدس للواحد) لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو  
أخت فلكل واحد منهما السدس والمراد منه أولاد الام اجماعا ويدل عليه قراءة أبي رحمه  
الله وله أخ أو أخت من الام (والثلاث للثنتين فصاعدا) لقوله تعالى فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء  
في الثلث (ذكورهم وأنثاهم في القسمة والاستحقاق سواء) اما في القسمة فلان الانثى منهم  
تأخذ مثل ما يأخذ الذكور كما دل عليه جعلهم شركاء في الثلث واما في الاستحقاق فلان  
الواحد منهم مذكرا كان أو مؤنثا يستحق السدس واذا تعددوا ذكورا أو أنثا أو مختلطين  
استحقوا الثلث ولا يخفى عليك ان الاستحقاق يعبر الواحد والمتعدد بخلاف القسمة (ويستطون  
بالولد وولد الابن وان سفل وبالأب والمجد وبالاتفاق) لانهم من قبيل الكلاله كما علم من الآية  
وقد اشترط في ارثها عدم الولد والوالد اجماعا لقوله تعالى قل الله يفتيك في الكلاله ان امرء هلك  
ليس له ولد وله أخت وقوله عليه السلام الكلاله من ليس له ولد ولا والد لكن ولد الابن داخل  
في الولد لقوله تعالى يا بني آدم والمجد داخل في الوالد لقوله تعالى كما أخرج أبو بكر من الجنة فلا يرث لاولاد  
الام مع هؤلاء ثم لفظ الكلاله في الأصل بمعنى الأعياء وذهاب القوة كقوله فآليت لا ارثي لها كلاله  
ثم استعيرت لقرابة من عدا الولد والوالد كانها كالة ضعيفة بالقياس الى قرابة الولاد وطلاق أيضا على من  
لم يخلف ولدا ولا والدا وعلى من ليس بولد ولا والدا من المخلفين (واما الزوج فحالتان النصف عند  
عدم الولد وولد الابن وان سفل) أي عند عدمهما مع الولد لك عطف بالواو (والربع مع الولد وولد الابن  
وان سفل) أي يكفي وجود أحدهما في ذلك ومن ثم عطف باو وكاتا المحاليتين صرح بهما في نظم

القرآن كما في ذكر السهام  
(فصول النساء للزوجات حالتان الربع للواحدة فصاعدا عند عدم الولد وولد الابن وان سفل والثلثين  
مع الولد أو ولد الابن وان سفل) وقد صرح بهاتين المحاليتين أيضا في النظم المذكور هنالك فقد روعي بين  
نصيب الزوجين ان لا ذكر منهما ضعف حظ الانثى على التقديرين (واما البنات الصلب فاحوال ثلاث  
النصف للواحدة) وهذه صرح بها في الآية (والثلاثان لثنتين فصاعدا) والمنصوص عليه في القرآن  
صريحها انهما اذا كانت نساء فوق اثنتين فلهن الثلثان مما ترك واما الاثنتان فلهن النصف مما ترك واما ابن  
عباس حكم الواحدة وهو ظاهر وعند سائر الصنفين ما يرضى الله تعالى عنهم حكم الجماعة وعمل قولهم  
بوجوه ثلاثة الاول انه قال الله تعالى للذكر مثل حظ الانثيين واذني مراتب الاختلاط ابن وبنت فللابن  
الثلثان بالاتفاق فعرف بهذه الاشارة ان البنيتين لهما الثلثان في الجملة وليس ذلك الا في حالة انفرداهما  
عن الابن فلا حاجة الى بيان حالهما بل الى بيان حال ما فوقهما فاذلك قيل فان كن نساء فوق اثنتين أي  
فان كن جماعة بالنساء ما بلغن من العدد فلهن ما لاثنتين أعني الثلثين لا يتجاوزنه الثاني ان البنيتين  
أقرب رحما من الاخنتين اللتين تختران الثلثين فهما أولى بذلك الا حراز الثالث ان الاخت اذا كانت مع  
الاخ وجب لها الثلث فبالاولى ان يجب لها ذلك اذا كانت مع أخت أخرى وكذلك للآخرى يجب مع  
أختها مثل ما كان يجب لها لو انفردت مع أخيها فوجب لهما الثلثان (ومع الابن لا ذلك كمثل حظ

تلاقى مجددا يقال حفي من كثرة المنى حفي أي رقت قدمه أي كسرت حافره وضمير يلاقى راجع للناقاة اه قوله الاولى التعبير بالبنات  
وان صح التعبير بالاخت على ارادة أخت الاخ الموجد والوارث وهي بنت للميت والاخ ابن له كامل



الاثني عشر وهو يعصبهن لقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم كذلك كرم مثل حظ الاثني عشر فانه لما لم يبين نصيب البنات عند الاجتماع مع الابن دل على انه يعصبهن وان المال يقسم بينهما وبين الابن على ما ذكر من القسمة بطريق العصوبة (وبنات الابن كبنات الصلب) في ثبوت تلك الاحوال الثلاثة ولهن احوال ثلاث آخر فلذلك قال (ولهن احوال ست النصف للواحدة والثلاث للاثنتين فصاعدا عند عدم بنات الصلب) فهاتان الحالتان من الثلاث الاولى ويشترط فيهما عدم الصليبات لان النص ورد فيها صريحاً فاذا عدم من قامت بنات الابن مقامهن (ولهن السدس مع الواحدة الصلبية تكملة للثلاثين) هذه حالة أولى من الثلاث الاخر والدليل عليها ان حق البنات الثلاثان وقد أخذت الصلبية الواحدة النصف لقوة القرابة فبقى سدس من حق البنات فتأخذ هذه بنات الابن واحدة كانت أو متعددة وما بقي من التركة فلاولى عصبه فبنات الابن من ذوات القروض مع الواحدة من الصليبات ويصرن معهن من العصبيات ان كان معهن ابن الابن وان كان معهن ذكر اسفل منهن درجة فلهن فرضهن كبنات الصلبية مع ابن الابن ولا يرثن مع الصليبتين عند عامة الصحا بة رضي الله عنهم اذ لم يبق معهن ما شئ من حق البنات خلافاً لابن عباس رضي الله تعالى عنهما اذ حكمهما عنده حكم الواحدة وهذه حالة ثانية من الثلاث الاخر (الا ان يكون بحداثتهن أو اسفل منهن غلام فيعصبهن) وحينئذ يكون (الباقى بينهم) للذكر مثل حظ الاثني عشر) هذه حالة ثالثة من الثلاث الاولى فان بنات الابن اذا كان بحداثتهن غلام سواء كان أخاهن أو ابن عمهن فانه يعصبهن كما ان الابن الصليبي يعصب البنات الصلبية وذلك لان الذكركرم أولاد الابن يعصب الاناث اللاقي في درجته اذ لم يكن للميت ولد صليبي بالاتفاق في استحقاق جميع المال وكذا يعصبها في استحقاق الباقي من الثلاثين مع الصليبتين واليه ذهب عامة الصحا بة وعليه جمهور العلماء وقال ابن مسعود رضي الله تعالى عنه لا يعصبهن بل الباقي كله لابن الابن ولا شئ لبناته اذ لو جعل الباقي بينهم ههنا لذكر مثل حظ الاثني عشر لزيد حق البنات على الثلاثين وقد قال عليه السلام لا يزداد حق البنات على الثلاثين وأيضاً الاثنى عشر نصير عصبه بالذكركر اذا كانت صاحبة فرض عند الانفراد عنه كالبنات والاخوات وأما اذ لم تكن كذلك فلا نصير به عصبه كبنات الاخوة والاعمام مع بنينهم واجيب عن الاول بان استحقاق الصليبتين بالفرض واستحقاق بنات الابن بالصليب وهما سببان مختلفان فلا يضم أحداً لآخر الى الآخر فلا زيادة على الثلاثين وعن الثاني بان بنت الابن صاحبة الفرض عند الانفراد عن ابن الابن لكنها محجوبة بالصليبتين ههنا ألا يرى انها تأخذ النصف عند عدم الصليبات بخلاف بنات الاخ والعلم اذ لا فرض لها عند انفرادها عن ابنيها فلا يصرن عصبه به هذا كما ان الغلام بحداثتهن وأما اذا كان أسفل منهن فالحكم كذلك أيضاً عندنا في ظاهر المذهب وقال بعض المتأخرين لا يعصبهن بل الباقي للغلام خاصة لان الذكركر انما يعصب من في درجته لا من هو أعلى منه فان ابن الابن لا يعصب البنات الصلبية وأيضاً الوصل الذكركرم هو أعلى منه لصار محرراً ومالاً في ارث العصبه يقدم الاقرب على الابعد كذا كان الاقرب أو اثنى عشر ألا يرى ان الاخت لما صارت عصبه مع البنت قدمت على ابن الاخ واذا صار محرراً ومالاً يعصب أحد أولادنا ان هذه الاثنى عشر لو كانت في درجة الذكركر لمكانت به عصبه فاذا كانت أقرب منه كانت لذلك أولى وكيف لا يرثن ومن في درجة الغلام ههنا من الاناث يستحق شيئاً والقول بان الاقرب من البنات محروم مع استحقاق الابعد منهن يشبه المحال (ويسقطن) أي بنات الابن بالانطلاق بنات الصلب فهذه ثلاثة الاحوال الثلاث الاخرى وبها تم الاحوال الست لبنت الابن (ولو ترك) الميت (ثلاث بنات ابن يعصبهن أسفل من بعض) وترك أيضاً

قوله ولد صلب أي ذكر  
فكان الاولى التعبير بل  
بالابن كما لا يخفى اه  
وهو قوله لزيد حق البنات  
على اثني عشر  
قوله وهو قوله انما نصير  
عصبه اذا كانت صاحبة  
فرض عند الانفراد اه  
قوله فيلزم منه الدرر اه  
قوله فتحصل من هذا  
ان الذكركر يعصب من  
يحداثته من فوقه من بنات  
الابن اه  
قوله كهذه الصورة رجل  
له ثلاثة بنين ولد لاحدهم  
ابن وبنت وله هذا الابن  
ابن وبنت ولهذا الابن ابن  
وبنت فهو لا يسمى  
القرين الاول وولد لابن  
الثاني ابن فحسب ولابنه  
ابن وبنت وهذا الابن  
ابن وبنت فهو لا يسمى  
القرين الثاني وولد لابن  
الثالث ابن فحسب ولهذا  
الابن ابن وبنت ولهذا  
الابن ابن وبنت ولهذا  
الابن ابن وبنت فهو لا  
يسمون القرين الثالث  
ومات البنون كلهم ثم مات  
المجد الأعلى اه جلي شاه  
قوله على مسئلة التشيب

(ثلاث بنات ابن ابن آخر بعضهن أسفل من بعض و) ترك أيضا (ثلاث بنات ابن ابن ابن آخر بعضهن أسفل من بعض هذه الصورة)

### الفريق الاول

ابن

ابن بنت العليان الفريق الاول

ابن بنت الوسطى من الفريق الاول

ابن بنت السفلى من الفريق الاول

ان كان معها غلام

### الفريق الثاني

ابن

ابن

ابن بنت العليان الفريق الثاني

ابن بنت الوسطى من الفريق الثاني

ابن بنت السفلى من الفريق الثاني

ان كان معها غلام

### الفريق الثالث

ابن

ابن

ابن

ابن بنت العليان الفريق الثالث

ابن بنت الوسطى من الثالث

ابن بنت السفلى من الثالث

معها غلام

(العليان الفريق الاول لا يوازيه أحد) لانتمائها الى الميت بواسطة واحدة وليس في هؤلاء البنات من هو كذلك (الوسطى من الفريق الاول توازيه العليان الفريق الثاني) لان كلا منهما تدلى الى الميت بواسطة (السفلى من الفريق الاول توازيه الوسطى من الفريق الثاني والعليان الفريق الثالث) اذ كل واحدة منهن تدلى الى الميت بثلاث وسائط (السفلى من الفريق الثاني توازيه الوسطى من الفريق الثالث) لانتماء كل واحدة منهما اليه بربع وسائط (السفلى من الفريق الثالث لا يوازيه أحد) لانها تدلى الى الميت بواسطة خمس وليس في هذه من هو كذلك (اذا عرفنا هذا فنقول للعليان الفريق الاول النصف) لانها قامت بمقام بنت الصلب عند عدمها (والوسطى من الفريق الاول مع من توازيها) وهي العليان الفريق الثاني (السدس تكملة للثلاثين) وذلك لان العليان الفريق الاول لما قامت مقام الصلبية قامت من دونها بدرجة واحدة (مقام بنت الابن ولا شئ للسفليات) وهي الست الباقية من البنات التسع لانه قد كمل الثلثان لتلك الثلاث فلم يبق للباقيات فرض وليس لمن عسوبة قطعاً ليرثن من التركة أصلاً (الا ان يكون معهن) أي مع تلك السفليات الست (غلام فيعصب) أي يعصب منهن (من كانت بحذاءه ومن كانت فوقه) كما سبق تقريره على قول عامة الصحابة وجهور العلماء رجعهم الله تعالى (من لم تكن ذات سهم) فانها تأخذ سهمها ولا تصير به عصبه وهي العليان الفريق الاول التي أخذت النصف والوسطى منهم مع العليان الفريق الثاني حيث أخذتا السدس وهذا قيد يعتبر فيمن كانت فوقه دون من كانت بحذاءه فانه يعصبها مطلقاً (ويستقط من دونه) أي من دون ذلك الغلام في الدرجة من السفليات فان كان الغلام مع السفلى من الفريق الاول أخذت العليان منهن النصف وأخذت الوسطى منهن مع العليان الفريق الثاني السدس ويكون الثالث الباقي بين الغلام وبين السفلى من الفريق الاول والوسطى من الفريق الثاني والعليان الثالث

قوله الاصل في بنات  
الابن عند عدم بنات  
الصلب ان أقربهن الى  
الميت ينزل منزلة البنت  
الصلبية والتي تليها في  
القرب تنزل منزلة بنات  
الابن وهكذا يفعل وان  
سفلن اه جلي شاه

بنات الابن مشتق من قولهم شبيب فلان بفلاتة في شعره اذا اكثر من ذكرها فيه ولما اكثر بنات الابن في هذا النوع يسمى تشبيبا وقيل هو ما خوذ من قولهم اشب النار والحرب اذا اوقدها وهاجها وفي هذه المسائل تشبيد الخواطر واذكار الذاك واصفا التشبيب الى البنات تكون على الاول من قبيل اضافة المصدر الى المفعول وعلى الثاني يكون من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل وقيل من قولهم شب القرس يشب شبابا بكم الشين اذا رفع يديه جميعا واشبهته انا اذا هيجته لذلك وهو راجع الى ما ذكر من اثار الفهم احاشية جلي شاه

قوله قال في الضوء وهو تحسينها وتزيينها بذكر التشبيب في اولها حتى يزول عنه الهرم والقند وتشديد خاطره ثم يتخلص من ذلك الى مدح مدوحه فيكون ذلك الذل السامع الى هنا كلامه قال في الصحاح وتشبيب الشاعر بالمرأة يشيب تشبيبا يشيب بها اه جلي شاه

لذ كرمثل حظ الاثنين انجاسا وسقطت سفلى الثاني ووسطى الثالث وسفلاه وان كان الغلام مع السفلى من الفريق الثاني كان الثلث الباقي بين الغلام وبين سفلى الاول ووسطى الثاني وسفلاه وعليا الثالث ووسطاه اسباعا لذ كرمثل حظ الاثنين وسقطت سفلى الثالث وان كان الغلام مع السفلى من الفريق الثالث كان الثلث الباقي بين الغلام وبين السفليات الست اثمنا هذا ما صرح به في الكتاب وان فرض الغلام مع العليا للفريق الاول كان جميع المال بينهما وبين اخته لذ كرمثل حظ الاثنين ولاشي للسفليات وهى ثمان وان فرض مع وسطى الاول فتأخذ عليها الاول النصف والباقي للغلام مع من يحداه وهى وسطى الاول وعليها الثاني لذ كرمثل حظ الاثنين وكذا الحال اذا فرض مع عليها الثاني واما تصحيح المسائل في جميع هذه الصور فعلى ما ستحيط به فيما بعد فلا حاجة الى ابراده ههنا واعلم ان الصليبات من بنات الابن في أى درجة كانت متى اخذت الثلثين بالفرضية ثم اختلط الذكور بالاناث فعلى قول عامة الصحابة يصيب الذكور والاناث على التفصيل المذكور وعند ابن مسعود رضى الله تعالى عنه يكون الباقي من الثلثين لذ كور وحدهم بالعصوبة كما مروا وان اخذت العليا منهن النصف ثم اختلط الذكور بالاناث فان كان عددا لذ كورا كثر من عدد الاناث او مساويا له كان الباقي بينهم لذ كرمثل حظ الاثنين بالاتفاق وان كان عدد الاناث اكثر فعند العامة كذلك وعند ابن مسعود رضى الله تعالى عنه للاناث السدس فانه كان ينظر الى ما هو اضر بنات الابن من المقاسمة والسدس فيعطيهن ما هو اقل احترازا عن الزيادة على الثلثين في حق البنات واعلم ان ذكر البنات على اختلاف الدرجات كما ذكره في الكتاب يسمى مسئلة التشبيب لانها لادقتها وحسنها تشبيد الخواطر وتميل الاذان الى استماعها فشببت تشبيب الشاعر القصيدة لتحسينها واستدعاء الاصغاء الى استماعها (واما للاخوات لاب وام فاحوال خمس) ذكر المصنف رحمه الله ههنا اربع عامنها وآخر الخامسة ليدكرها مع سابع احوال الاخوات لاب واما للاختصار (النصف للواحدة) لقوله تعالى وله اخات فلها نصف ما ترك (والثلثان للثنتين فصاعدا) لقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان والمراد الاخوات لاب وام اولاب لان الاخوات لام قد علم ما لها في آية المواريث كما مروا اذا استحققت الاثنتان الثلثين كان استحقاق ما فوقهما له أظهر وقد يقال صرح في الاخوات بالاثنتين وفي البنات بما فوقهما ليعلم من حال الاختين حال البنتين ومن حال البنات حال الاخوات بطريق الاولوية (ومع الاخ لاب وام لذ كرمثل حظ الاثنين يصرن عصبته به لاستوائهم في القرابة الى الميت) قال الله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذ كرمثل حظ الاثنين فلم يقدر نصيب الاخوات في حالة الاختلاط كما لم يقدر نصيب الاخوة قتل ذلك على انهن قد صرن عصبات معهم وقد خالف بعض العلماء فيما اذا خاف الميت ابتئا واخا واختا لاب وام فقال الباقي بعد نصيب البنت للاخ دون الاخت استدلالا بقوله عليه السلام فابقتة الفرائض فلاولى رجل ذ كور ربانهم اجمعوا في بنت وبنت ابن وابن ابن على ان الباقي من نصيبها بين ولدى الابن لذ كرمثل حظ الاثنين واجمعوا ايضا في بنت وعم وعممة على ان الباقي للعم وحده واختلّفوا في الاخ والاخت مع البنت فنقول المحققان ابان الابن وبنت الابن أولى من المحققين بالعم والعممة ألا يرى انهم كما اجمعوا على انه اذا لم يكن مع بنت الابن وابن الابن بنت كان المال بينهما لذ كرمثل حظ الاثنين كذلك اجمعوا على انه اذا لم تكن مع الاخ والاخت بنت كان المال بينهما كذلك بخلاف العم والعممة فانه اذا لم يكن معهما بنت كان المال كله للعم وحده فكذا الحال في الباقي بعد نصيب البنت كذا ذكره الطحاوى في شرح الآثار (ولمن الباقي) أى النصف أو الثلث (مع البنات أو مع بنات الابن لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اجعلوا



الاخوات مع البنات عصبية ذهب أكثر الصحابة الى تعصيب الاخوات مع البنات وهو قول جمهور العلماء وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنه لا تعصيب لمن مع البنات وحكم فيما اجتمعت بنت وأخت بان النصف للبنت ولا شيء للاخت فقيل له ان عمر رضي الله تعالى عنه كان يقول للاخت ما بقي فعصيت وقال انتم أعلم أم الله يريدانه تعالى قال ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك فقد جعل الولد حاجبا للاخت ولفظ الولد يتناول الذ كر والانثى كما في حجب الام من الثالث الى السادس وحجب الزوج من النصف الى الربع وحجب الزوجة من الربع الى الثمن فلا ميراث للاخت مع الولد ذ كرا كان أو انثى بخلاف الاخ فانه يأخذ ما بقي من الانثى بالعصوبة ولا عصوبة للاخت بنفسها وانما تصير عصبية بغيرها اذا كان ذلك الغير عصبية وليست للبنت عصوبة فكيف تصير للاخت معها عصبية \* (والجواب) ان المراد بالولد ههنا هو الذ كر بدليل قوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد أي ابن بالتفريق لان الاخ يرث مع البنت وقد تأيد ذلك بالسنة حيث روى عن هزيل بن شرحبيل ان رجلا سال ابا موسى الاشعري عن خلف بنتا وبنت ابن وأختا فقال للبنت النصف والباقي للاخت ثم قال سئل عن ذلك ابن مسعود وأخبرني عما يجيب به فلما ساله قال رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قضى للبنت بالنصف ولبنت الابن بالسدس تكملة للثلثين وللأخت بالباقي فلما أخبر السائل ابا موسى الاشعري بذلك فقال لا تسئلوني عن شيء مادام هذا الخبر فيكم فدل ذلك على انه صلى الله تعالى عليه وسلم جعل لالاخت مع البنت عصبية (والاخوات لاب كالاخوات لاب وأم ولهن أحوال سبع النصف للواحدة والثلاثان للثنتين فصاعدا عند عدم الاخوات لاب وأم) وذلك لما ذكرناه من النصوص في الاخوات لاب وأم على ما أشير اليه هناك (ولهن السدس مع الأخت لاب وأم تكملة للثلثين) فان حق الاخوات الثلاثان وقد أخذت الأخت لاب وأم النصف فبقي منه سدس فيعطى للاخوات لاب حتى يكمل حق الاخوات (ولا يرثن مع الأختين لاب وأم) لانه قد كمل بهما حق الاخوات أعني الثلثين فلم يبق للاخوات لاب شيء (الآن يكون معهن أخ ثالثة صهن و) حينئذ يكون (الباقى بينهم للذ كر مثل حظ الانثيين) وذلك لان ميراث الاخوة والاخوات لاب وأم أجرى مجرى ميراث الاولاد الصلبية وميراث الاخوة والاخوات لاب أجرى مجرى ميراث اولاد الابن ذ كورهم كذ كورهم واناثهم كاناتهم (والسادسة ان يصرن عصبية مع البنات أو مع بنات الابن كما ذكرنا) من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اجعلوا الاخوات مع البنات عصبية وهو قول أكثر الصحابة والعلماء كما مر خلافا لابن عباس رضي الله تعالى عنه وانما صرح بلفظ السادسة دون غيرها لئلا يتوهم ان قوله الا ان يكون معهن أخ لاب من تنمة الرابع لكونه استثناء منها فلا يكون حالة خامسة ولا كن مثل ذلك قد مر في أحوال بنات الابن فاكفى هناك بشهادة المعنى فقط (وبنو الاعيان) أي الاخوة والاخوات لاب وأم (و) بنوا (العلات) أي الاخوة والاخوات لاب كلهن (يسقطون بالابن وابن الابن وان سقط وبالأب بالاتفاق وبالمجد عند أبي حنيفة رحمه الله) ما ذكره ههنا من حكم السقوط مشتمل على الحالة الخامسة للاخوات لاب وأم وعلى السابقة للاخوات لاب اما سقوط الاخوة بالابن فبقوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد أي ابن كما مر واما سقوط الاخوات به فبقوله تعالى ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك والمراد الابن عندنا لما سبق واما سقوطهم بابن الابن فلندخوله تحت الابن وقيامه مقامه عند عدمه واما سقوطهم بالاب فلاهم كلاله وتوريت الكلاله مشروط بفقد الوالد والولد كما عرفت واما سقوطهم بالمجد عند أبي حنيفة رحمه الله فلما سياتيك في باب مقاسمة المجد امران شاء الله تعالى وهذه المسئلة من المسائل التي استثناه في أول الباب من كون المجد الصحيح كالاب فان أبا

الانثى ويجاب عن ذلك لما كان اسم الولد مشركا بينهم ما رجحنا الذ كر سيما في الآية وأيدناه بقضاء السنة حيث روى ان رجلا سال ابا موسى الخ اه باختصار من شروح الشروح

\* (مطلب)

على بحث الاخوات لاب ولهن سبع أحوال سموها بذلك لانهم خيار الاخوة والاخوات أخذوا من أعيان القوم خيارهم فالإضافة للبيان أي البنون الذين هم الاعيان اه من شروح الشروح قوله سموها بذلك اما لانهم نازلون من بني الاعيان أخذوا من التقليل الذي هو الشرب الاول وهو أنزل من النهل وهو الشرب الثاني واما لان العسلة الغرة وهم لاب واحد وأمها تشتى واما الاخوة والاخوات لام فسموا ببني الاعيان اما لانهم مختلفوا الاصول أخذوا من الخيف الذي هو اختلاف العينين يقال فرس أخيف اذا كانت إحدى عينيه زرقاء والاخرى كحلا فينتهي لامه باحدى عينيه الى شيء وبأخرى الى آخره فالأخوة والاخوات كذلك لانهم

من أصليين مختلفين والإضافة للبيان أيضا واما لانهم كانوا في خيف أخذوا من الخيف الذي هو فخذ السكين الخاف في شروح الشروح

يوسف ومحمد ارحمهما الله تعالى لم يجعلهما مستقطا كالاب لهؤلاء الاخوة والاخوات (ويسقط بنو العلات  
 أيضا بالاخ لاب وأم) وذلك لما عرفت من ان ميراث الاخوة والاخوات لاب وأم جار مجرى ميراث الاولاد  
 الصلبية وان ميراث الاخوة والاخوات لاب كيراث اولاد الابن ذكورهم - م كذ كورهم واناثهم كانوا  
 فكما يحجب اولاد الابن بالابن كذلك اولاد العلات بالاخ لاب وأم فان قلنا كره ههنا مشتمل على  
 حالة ثمانية للاخوات من جهة الاب وهي سقوطهن بالاخ المذ كور فكيف قال احوالهن سبع قلت هذه  
 من تنمة السابعة من احوالهن كانه قال وبنو العلات كلهم يسقطون بالابن وابن الابن وان سفل والاب  
 والاخ لاب وأم الا انه لما ذكر اولاد ابني الاعيان مع بنى العلات لم يمكنه ان يذكر الاخ لاب وأم هناك  
 كما لا يخفى فلذلك أردفه بسقوط بنى العلات وحدهم به ويوجد في بعض النسخ وبالاخت لاب وأم اذا  
 صارت عصبية أي اذا كانت مع البنات أو مع بنات الابن كما علمته وانما سقطوا بها لانها كالاخ لاب وأم في  
 كونها عصبية أقرب الى الميت كما سيأتي في باب العصبية (واما الام فلها احوال ثلاث السدس مع الولد)  
 لقوله تعالى ولا يورثه لولاهما السدس مما ترك ان كان له ولد وللفظ الولد يتناول الذكر والانثى  
 ولا قرينة تخصه باحدهما (وولد الابن وان سفل) وذلك اما لان لفظ الولد يتناول ولد الابن أيضا واما  
 للاجماع على انه يقوم مقام ولد الصاب في توريث الام (أو الاثنين من الاخوة والاخوات فصاعدا من  
 أي جهة كانا) أي سواء كانا من جهة الابوين معا أو من جهة الاب أو من جهة الام لقوله تعالى فان كان له  
 اخوة فلامه السدس ولفظه الاخوة يتناول الكل للاشتراك في الاخوة والى هذا ذهب أكثر الصحابة  
 وجهور الفقهاء رجعهم - م الله تعالى خلافا لابن عباس رضي الله تعالى عنه فانه جعل الثلاثة من الاخوة  
 والاخوات حاسبة للام دون الاثنين فلها معهما الثلث عنده بناء على ان الاخوة صيغة الجمع فلا يتناول  
 المثني ورد بان حكم الاثنين في الميراث حكم الجماعة الا يرى ان البنات كالبنيات والاخوات كالاخوات  
 في استحقاق الثلثين فكذا في المحجب والمحجب أيضا معنى الجمع المطلق مشترك بين الاثنين وما فوقهما وهذا  
 المقام يناسب الدلالة على الجمع المطلق فدل لفظ الاخوة عليه ثم الباقي من السدس الذي حجبوها عنه  
 للاب عند جمهور الصحابة ويروي عن ابن عباس انه لا اخوة لانهم انما حجبوها عنه لياخذوه فان غير  
 الوارث لا يحجب كما اذا كان الاخوة كفارا أو أرقاء وقد يستدل عليه بما رواه طاوس رجع الله رسلا من  
 انه عليه السلام أعطى الاخوة السدس مع الابوين ولنا انه تعالى قال فان لم يكن له ولد وورثه أبواه  
 فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه السدس والمراد من صدر الكلام ان لامه الثلث والباقي للاب  
 فكذا الحال في آخره كانه قيل فان كان له اخوة وورثه أبواه فلامه السدس ولا يورثه الباقي ثم ان شرط  
 المحجب ان يكون وارثا في حق من يحجبه والاخ المسلم وارث في حق الام بخلاف الرقيق والكافر  
 فالاخوة يحجبونها وهم يحجبون بالاب الا يرى انهم لا يرثون مع الاب شيئا عند عدم الام لانهم كلاله فلا  
 ميراث لهم مع الوالد وليس حال الاخوة مع وجود الام بأقوى من حالهم مع عدمها وقد روي عن طاوس  
 انه قال لقيت ابن رجل من الاخوة الذين أعطاهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم السدس مع  
 الابوين وسألته عن ذلك فقال كان ذلك وصية وحينئذ صار الحديث دليلا لنا اذا وصية للوارث  
 والظاهر انه لا صحة لهذه الرواية عن ابن عباس رجع الله لانه يوافق الصديق في حجب الجسد  
 للاخوة فكيف يقول بارتثهم مع الاب كذا في شرح الامام السرخسي وذهبت الزيدية الى ان الاخوة لام  
 لا يحجبونها بخلاف غيرهم فان المحجب ههنا المعنى مع - قول هو انه اذا كان هناك اخوة لاب وأم أو لاب  
 فقد كثر عيال الاب فيحتاج الى زيادة مال للانفاق وهذا المعنى لا يوجد فيما اذا كان الاخوة لام اذا  
 ليس نفقتهم - م على الاب وجهور العلماء على انه لا فرق بين الاخوة لان الاسم حقيقة في الاصناف

\*(مطلب)\*  
 بحث من احوال الام  
 ولها احوال ثلاث  
 راجع للمضاف اليه  
 لا للمضاف كما لا يخفى عليه  
 المتأمل تقرير  
 قوله الزيدية طائفة  
 اعترضوا اه

(مطلب الام ثلث الكل عند عدم هؤلاء المذكورين) قوله اذ لكل من الجعلين وجه ظاهر قال فيما نقل عنه اما جعلهما  
مستثنين فلان ثلث ما يبقى ربع الكل في صورة وسدس في الاخرى واما ١٧ جعلهما مسئلة واحدة فلان الواجب

في صورتين ثلث ما يبقى  
اه عجمي زاده

كذا وجد في نسخ جميع من  
بين ذلك ولعل الاولى  
ثلاث جميع المال كما يدل  
عليه قول المصنف بعد  
ولو كان مكان الاب جد  
فلان ثلث جميع المال  
والا لما ظهر انها صورة  
واحدة تامل

قوله زوج وأبو بن أو  
زوجة قال فيما نقل عنه  
كان ألف أو بمعنى الواو  
كما في قول سيان عنده  
كسر وخيفه وكسر  
عظم من عظمه والا  
فالظاهر الواو اه  
عجمي زاده

قوله قال ابن السكال  
وعندي ان فيه فائدة  
جليلة وهي معرفة كون  
الاب عصبية وقدم فيما  
سبق بيان عصبية  
المحضة بذلك القول اه  
(مطلب مالو كان مكان  
الاب جد فلان ثلث  
جميع المال الا عند أبي  
يوسف)

قوله وأما في حق الجحد  
فاجر يناه على ظاهره  
فيه بحث من وجهين  
الاول انه ينبغي ان يراد  
بالثلث في قوله تعالى  
فلامه الثلث أما ثلث

الثلثة وهذا حكم غير معقول المعنى ثبت بالنص ألا يرى انهم لا يحجبون الام بعدموت الاب ولا نفقة  
عليه بعدموته ويحجبونها كبارا وليس عليه نفقتهم واللام (ثلث الكل عند عدم هؤلاء المذكورين)  
أي عند عدم الولد وولد الابن وان سفل وعند عدم الاثنين من الاخوة والاخوات فصاعدا علم ذلك بقوله  
تعالى فان لم يكن ولده وورثه أبواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه السدس هذا اذا لم يكن مع  
الابوين أحد الزوجين وأما اذا كان معهما أحدهما فاعلمها (ثلث ما يبقى بعد فرض أحد الزوجين وذلك  
في المسئلتين) كانه أراد في صورتين لان عددهما مسئلتين حقيقة توجب زيادة المسائل المستثناة في الجحد  
على الاربع كما أشرنا اليه فيما سلف ويمكن ان يقال جعلهما مسئلتين في توريث الام مع الاب ومسئلة  
واحدة في توريثهما مع الجحد اذ لكل من الجعلين وجه ظاهر (زوج وأبو بن أو زوجة وأبو بن) وهذا  
مذهب جمهور الصحابة والفقهاء وكان ابن عباس رحمه الله يقول ان لهما ثلث أصل التركة في هاتين  
الصورتين مستدلا بانه تعالى جعل لهما أول السدس التركة مع الولد بقوله تعالى ولا يورثه أبواه  
السدس مما ترك ان كان له ولد ثم ذكر ان لهما مع عدم الثلث بقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه  
فلامه الثلث فيفهم منه ان المراد ثلث أصل التركة أيضا ويؤيده أيضا ان السهام المقدرة كلها  
بالقياس الى أصلها بعد الوصية والدين وكان أبو بكر الأصم يقول بان لهما مع الزوج ثلث ما يبقى من  
فرضه ومع الزوجة ثلث الاصل لانه لو جعل لهما مع الزوج ثلث جميع المال لزد نصيبها على نصيب  
الاب لان المسئلة حينئذ من ستة لاجتماع النصف والثلث فلزوج ثلاثة واللام اثنان على ذلك التقدير  
فبقى للاب واحد وفي ذلك تفضيل الاثنى على الذكر واذا جعل لهما ثلث ما يبقى من فرض الزوج كان لهما  
واحد وللأب اثنان ولو جعل لهما مع الزوجة ثلث الاصل لم يلزم ذلك التفضيل لان المسئلة من اثنا عشر  
لاجتماع الربع والثلث فاذا أخذت الام أربعة بقي للاب خمسة فلا تفضيل لهما عليه ولنا ان معنى قوله  
تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث هو ان لهما ثلث ما ورثناه سواء كان جميع المال أو  
بعضه وذلك لانه لو أريد ثلث الاصل لكان في البيان فان لم يكن له ولد فلامه الثلث كما قال تعالى في حق  
البنات وان كانت واحدة فلها النصف بعد قوله فان كن نساء فوق اثنين فلهن ثلثا مما ترك فيلزم أن  
يكون قوله وورثه أبواه خاليا عن الفائدة فان قيل يحمله على ان الورثة لهما فقط قلت ليس في العبارة  
دلالة على حصر الارث فيهما وان سلم فلا دلالة في الآية حينئذ على صورة النزاع أصلا لا نقيا ولا اثباتا  
فيرجع فيها الى ان الابوين في الاصول كالابن والبنات في الفروع لان السبب في ورثة الذكر والاثنى  
واحد وكل واحد منهما يتصل بالبيت بلا واسطة فيجعل ما يبقى من فرض أحد الزوجين بينهما أثلاثا كما  
في حق الابوين اذا انفردا بالارث فلا يزيد نصيب الام على نصف نصيب الاب كما يقتضيه القياس فلا  
يحال لما ذهب اليه الاصم الذي لم يسمع ما ذكرناه من معنى الآية واعلم ان الام اذا أعطيت ثلث الباقي  
مع الزوجة اجتمع في المسئلة ربعان حقيقة لا لفظا فان ثلثها حينئذ ربع في الحقيقة (ولو كان مكان  
الاب جد فلان ثلث جميع المال) وهو مذهب ابن عباس رضي الله تعالى عنه وأحد الروايتين عن  
الصديق رضي الله تعالى عنه وروى ذلك أيضا أهل الكوفة عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه في  
صورة الزوج (الا عند أبي يوسف رحمه الله فان لها) مع الجحد أيضا (ثلث الباقي) كما مع الاب وهو الرواية  
الاخرى عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه فعلى هذه الرواية جعل الجحد كالاب فيعصب الام كما يعصب الاب  
والوجه على الرواية الاولى هو اننا نرى ظاهر قوله تعالى فلامه الثلث في حق الاب وأولنا بما ركيلا يلزم  
تفضيلها عليه مع تساويهما في القرب وأيدنا تأويله بقول أكثر الصحابة وأما في حق الجحد فاجر يناه

(٢ - سراجية) جميع المال أو ثلث ما ورثناه ولا يصح ارادة هذين المعنيين معا كما يشعر بهما كلامه الثاني انه على تقدير كون  
المراد بثلث جميع المال يلزم أن يكون قوله وورثه أبواه خاليا عن الفائدة كما ذكره اه شاه جلي

(مطلب وللجدة السدس لام كانت أولاب واحدة كانت أو أكثر اذا كن ثابتات متحاذيات) قوله أرى أى أظن اه قوله أى ولد بنتها بطريق القرض والعصوبة لانها لا يرثها قطعا لانه من ذوى الارحام اه شاه جلي قوله ولم يرد فيها ما زاد على السدس أى لم يات في السنة ما زاد على السدس لواحدة من الجدات على أن تكون مامصدرية ويحتمل أن تكون ماموصوفة أى لم يرد في السنة شئ زاد هو على السدس فاكتمينا بالسدس ولم تزد عليه على خلاف القياس ولا الجدة النقص حالا من الام فلم يحجز التسوية بينهما فلو أعطيناها الثلث سويا بينهما فوجب نقصان فرضهما عن فرض الام حتى يظهر نقصان درجاتها عن درجة الام كما نقص محمد بنت الابن في القرض عن بنت الصلب لنقصان حالها عنهما ثم ان ههنا قاعدة وهى معرفة كمية الجدات في كل درجة ومعرفة كيفية تمييز الصحيحات من الفاسدات ومعرفة وضع ١٨ الصحيحات المتحاذيات اما طريق معرفة كمية الجدات في كل درجة فهو ان تاخذ

على ظاهره لعدم التساوى في القرب وقوة الاختلاف فيما بين الصحابة ولا استحالة في تفضيل الانثى على الذكر مع التفاوت في الدرجة كما اذا ترك امرأة واختالاب وأم وأختالاب فان للمرأة الربع وللأخت النصف وللأخ الباقي فقد فضلت هنا الانثى لزيادة قربها على الذكر وأيضا للام حقيقة الولاد كمال للاب فيعصبها والجدة حكم الولاد لا حقيقة فلا يعصبها الا تعصيب مع الاختلاف في السبب بل مع الاتفاق فيه وهذه المسئلة من المسائل الاربع التي استثناهما في أوائل الباب فان أبا حنيفة ومحمد ارحهما الله لم يجعل الجدة كالأب هنا (وللجدة السدس لام كانت) كام الام (أولاب) كام الاب (واحدة كانت أو أكثر اذا كن ثابتات) أى صحيحات كالمذكورتين فان الفاسدات من ذوى الارحام كما سيأتى (متحاذيات في الدرجة) لان القربى تحجب البعدى كما ستحيط به عاما أما اعطاء الجدة الواحدة السدس فاما رواه أبو سعيد الخدرى ومغيرة بن شعبة وقبيصة بن ذؤيب رضى الله تعالى عنهم من أنه عليه الصلاة والسلام أعطاهم السدس وأما النشريك بينهم في ذلك اذا كن أكثر متحاذيات فلما روى ان ام الام جاءت الى الصديق رضى الله تعالى عنه وقالت اعطني ميراث ولدي ابنتى فقال اصبرى حتى أشاور أصحابى فاني لم أجده لك في كتاب الله تعالى نصا ولم أسمع قبلك من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا ثم سألهم فشهدوا لمغيرة باعطاء السدس فقال لمغيرة هل معك أحد فشهد به أيضا محمد بن سلمة فاعطاهم ذلك ثم جاءت أم الاب اليه وطلبت الميراث فقال أرى ان ذلك السدس بينكما وهو لمن انفردت منكما فتركما فيه وفي رواية أخرى ان أم الاب جاءت الى عمر رضى الله تعالى عنه وقالت أنا أولى بالميراث من أم الام اذ لو ماتت لم يرثها ولد ولدها ولدت وورثي ولد ولدي فقال هو ذلك السدس فان اجتمعتما فهو بينكما وأية كما خلت به فهو لها حكم بالنشريك بينهما فقد أجمعنا على ان الجدات الصحيحات المتحاذيات يتشاركن في السدس بالتسوية وذهب ابن عباس رضى الله عنه الى ان الجدة أم الام تقوم مقام الام مع عدمها فتأخذ الثلث اذا لم يكن لليت ولد ولا اخوة والسدس اذا كان له أحدهما كما ان الجد أب الاب يقوم مقام الاب عند عدمه وابن الابن يقوم مقام الابن عند عدمه ثم ان الام لا يزاوجها في فرضها أحد من الجدات فكذلك أم الام لا يزاوجها أحد منهن ورد بان الادلا بالانثى ليس سبيلا لاستحقاق المدلى فرضة المدلى به كبنات البنات وبنات الاخوات لكنا هذا القياس في الجدات بالسنة ولم يرد فيها ما زاد على السدس فاكتمينا

اثنين من عدد الدرجة المسئول عنها يمينك وما سبق منه يسارك وتضعف ما في يمينك بقدر ما في يسارك فالجاصل هو عدد الجدات في تلك الدرجة ففي الدرجة الثانية لا يزيد عدد من اثنين لانا اذا أخذنا الاثنين في يميننا لا يبقى شئ لناخذ في يسارنا حتى يضعف ما في اليمين بقدره وفي الدرجة الثالثة أربع جدات لانه يبقى واحد في اليسار بعد أخذ الاثنين في اليمين فاذا ضعف الاثنان مرة واحدة يحصل أربع وعلى هذا القياس فقس عدد من في الدرجة الخامسة ستة عشر وفي السادسة اثنان وثلاثون وفي السابعة أربعة وستون وهكذا وأما كيفية تمييز تعريف

الصحيحات من الفاسدات فطريقها ان الصحيحات أبدا بقدر الدرجة المسئول عنها

والبقيات فاسدات والصحيح من الاميات لا تكون الا واحدة دائما سواءها يكون من الاب وعلى هذا فلا فائدة في الدرجة الثانية بل هما صحيحتان أمية وأبوية وفي الثالثة ثلاث صحيحات وواحدة فاسدة وفي الدرجة الخامسة خمس صحيحات وأحد من طرف الام وأربع من طرف الاب والباقيات فاسدات وعلى هذا وأما معرفة كيفية تصوير الصحيحات المتحاذيات وطريقها ان تضع لفظ أم بمقدار العدد الذي تريد ثم تجعل مكان كل أم من طرف الميت أبابا الى ان يبقى أم واحدة على هذه الصورة

أم	أب
أم	أم
أم	أم

اه عجمي زاده



به (ويسقطن) أي الجذات (كلهن) سواء كانت أبويات أو أمميات (بأم) أما الأمميات فلا وجود لآثارها  
بالأم واتحاد السبب الذي هو الامومية (و) أما الأبويات فلا اتحاد السبب وحده (و) تسقط  
(الأبويات) دون الأمميات (أيضا بالاب) وهو قول عثمان وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم رضي  
الله تعالى عنهم ونقل عن عمر رضي الله تعالى عنه وابن مسعود وأبي موسى الأشعري أن أم الأب ترث مع  
الأب واختاره شريح والحسن وابن سيرين لما رواه ابن مسعود من أنه صلى الله عليه وسلم أعطى  
أم الأب السدس مع وجود الأب والمعنى في ذلك أن ارث الجذات ليس باعتبار الادلاء بالانثى لأن الادلاء  
بالانثى لا يوجب استحقاق شيء من فرضيتها كما رأينا في مقابل استحقاقهن للارث باسم الجدة ويساوي  
في هذا الاسم أم الأم وأم الأب فكما أن الأب لا يحجب الأولى كذلك لا يحجب الثانية أيضا وهو مردود  
بان مجرد الاسم لا يوجب الاستحقاق والوراثية بل لا بد فيه من اعتبار الادلاء ثم نقول ههنا معنيان اتحاد  
السبب والادلاء ولكل منهما تأثير في المحجب كما أن اتحاد السبب إذا انفرد عن الادلاء تعلق به حكم  
المحجب الا يرى أنه محجب بنات الابن بالبنات لاتحاد السبب مع عدم الادلاء كذلك إذا انفرد الادلاء  
عنه ثبت به المحجب أيضا فالجدة التي تدلي بالأب محجب به لوجود الادلاء بالاب وان انعدم معني اتحاد  
السبب ومحجب بالأم لاتحاد السبب والجدة التي هي من قبل الأم ترث مع الأب لانعدام الادلاء واتحاد  
السبب جميعا وأما ان الأخ لا يرث مع الأم مع كونه مدليا بها فمردود لانعدام الادلاء لاتحاد السبب  
ولا المشاركة في النصيب وقيل هذه الصورة مستثناة عن القاعدة القائلة بان المدلي بغيره محجب به هذا  
وأما ما قيل ما رواه ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فهو انه يحتمل ان يكون أب ذلك الميت رقيقا  
أو كافرا (وكذلك) تسقط الأبويات (بالجد الأم الأب وان علت) كام أم الأب وهكذا (فانها ترث مع الجد  
لانها ليست من قبله) أي ليست قرابتها من قبل الجد بل هي زوجته فهي لا تسقط به بل ترث معه كام  
مع الأب هذا إذا كان بعد الجد عن الميت بدرجة واحدة وأما إذا بعد بدرجةين كأب الأب فانه يرث  
معه أبو يتيم أم أب الأب التي هي زوجة الجد المذكور وأم أم الأب التي هي أم زوجة أب الأب على  
هذه الصورة

قوله وان علت كام أم  
الأب فانها ترث مع أب  
الأب لانها ليست من  
قبله فلا وجه لما وقع  
في بعض الشروح من  
تقييد قول المصنف وان  
علت بكون هي والجد  
متساويين في البعد عن  
الميت اهـ جلي شاه

وإذا بعد عنه بثلاث درجات ترث

معه ثلاث أبويات على هذه الصورة

وهكذا كلما ازداد درجات بعد الجد ازداد بحسبها عدد الأبويات  
التي يرثن معه (و) الجدة (القريبة من أي جهة كانت) أي  
سواء كانت من قبل الأم أو من قبل الأب (محجب) الجدة  
(البعدى من أي جهة كانت) البعدى فيثبت المحجب ههنا

في أقسام أربعة وهذا مذهب علي وأحمد في الروايتين عن زيد بن ثابت وفي روايه أخرى عنه ان القرني  
ان كانت من قبل الأب والبعدى من قبل الأم فهما سواء فيكون حينئذ حجب القرني في أقسام ثلاثة  
فقط من تلك الأربعة وقد عمل به هذه الرواية مالك والشافعي في الأصح من قوله والدليل عليها ان  
الجدة إنما تستحق بالامومية وهي في التي من جانب الأم أظهر فقام أم تدلي بأم والأخرى أم تدلي باب  
فاذا كانت القرني من جهة الأم فلها رجحان بزيادة القرب وظهور صفة الامومية جميعا فكأن  
أولى وأما إذا كانت القرني من جهة الأب والبعدى من جهة الأم فلا حاداهما ظاهرا والصفة وللأخرى  
زيادة القرب فتستويان في استحقاق الارث ولنا ان استحقاق الجدة باعتبار الامومية وهي

الاصلية ومعنى الاصلية في القرني أظهر وأقوى منه في البعدي سواء كانتا من جهة واحدة أو من جهتين فتكون هي مقدمة على البعدي مطلقا ولو كان ظهور الامومة موجبا للتقديم لسكانت أم الام مقدمة على أم الاب مع تساويهما في الدرجة وهو باطل اتفاقا (وارثة كانت القرني) كام الاب عند عدمه مع أم أم الام و كام الام مع أم أم الاب (أو محجوبة) كام الاب عند وجوده فانها محجوبة به ومع ذلك تحجب أم أم الام في هذه الصورة أعني ان يخلف الميت الاب وأم الاب وأم أم الام يكون المال كله للاب عندنا لان البعدي محجوب بالقرني والقرني محجوب بالاب ونظيرها ان الاخوات تحجب من الام من الثلث الى السدس مع كونها محجوبة بالاب قال الحسن بن زياد ميراث الجدات ههنا لام أم الام وان كانت أبعد من أم الاب وههنا على قياس قول علي وهوان القرني انما تحجب اذا كانت وارثة (واذا كانت جدة ذات قرابة واحدة كام أم الاب والاخرى ذات قرابتين أو أكثر كام أم الام وهي أيضا أم اب الاب) بهذه الصورة

وتوضيحه ان امرأة زوجت ابن ابنها بنت بنتها فولد بينهما ولد فهذه المرأة جدة لهذا الولد الذي مات من قبل أبيه لانها أم أب أبيه هذه ذات قرابتين هذه ذات قرابة واحدة ومن قبل أمه لانها أم أم أمه فهي جدة ذات قرابتين ثم نقول هناك امرأة أخرى قد كانت تزوج بنتها ابن المرأة الاولى فولد من بنت الاخرى ابن الابن الاولى الذي هو أب الميت فهذه المرأة الاخرى أم أم أب الميت فهي ذات قرابة واحدة فهاتان المرأتان جدتان في مرتبة واحدة فاذا اجتمعتا فقد وجدت ذات قرابتين مع ذات قرابة واحدة واما صورة اجتماع ذات ثلاث قرابات مع ذات قرابة واحدة فهذه صورته

وتوضيحه ان تلك المرأة التي زوجت ابن ابنها بنت بنتها فولد منهما ذكرا فاذا زوجت هذا المولود بنت بنت بنت أخرى لها فولد منهما ولد كانت تلك المرأة للمولود الثاني أم أم أم الام وأم أم الاب وأم أب الاب فكانت صاحبته أعني وأوجه ابنها للمولود الثاني أم أم أب الاب (يقسم السدس بينهما عند أبي يوسف رحمه الله انصافا باعتبار الابدان) وهو قول سفيان (وعند محمد ثلاثا باعتبار الجهات) وهو قول زفر وجه قول محمد رحمه الله ان استحقاق الارث باعتبار الاسباب فاذا اجتمع في واحد شيان متفقان كجدتين من جهتين كان في الصورة واحدة وفي المعنى متعدد فاستحق الارث بسببه معا كما اذا اجتمع فيه شيان مختلفان ألا يرى انه اذا ترك ابني عم أحدهما أخ لام فانه يأخذ ذلك الأخ السدس بالفرض والباقي بينهما نصفين بالعصوبة وكذا اذا ترك ابني عم أحدهما زوجها فانه يأخذ الزوج النصف بالفرض ويقاسم الآخر في النصف الباقي بالعصوبة وكذا اذا ترك المجوسي أمه وهي أخته لانيه فانها ترث بالسببين معا لا يقال الاخ لاب وأم لا يرث من جهتي قرابته مع الامة قول اخوته من جهة الام قد اعتبرناها في الترجيع حتى يقدم على الاخ لاب فلا تكون معتبرة في الاستحقاق بخلاف الجدة المذكورة ووجه قول أبي يوسف رحمه الله ان تعدد الجهة ان اقتضى تعدد الاسم كما في الامثلة الثلاثة المذكورة كان متضمنا لتعدد الاستحقاق بحسب تعددها واذا لم يقتض تعدد الاسم كان في حكم الجهة الواحدة وما نحن فيه من هذا القبيل فان ذات القرابتين تسمى بالجمدة

(مطلب على باب العصبات) قوله عصبه الرجل في اللغة قرابته لا يبه وظاهر هذا الكلام يشعر بان لا يكون الابن والاب داخل في العصبية في اللغة وقوله والاب طرف والابن طرف يشعر بدخولهما فيها والظاهر انهما من العصبات بحسب اللغة أيضا فلا نسب ان يقول عصبه الرجل أبو مو بنوه وقرابته لا يبه انتهى جلي شاه وخرج في الصحاح بكون الابن من العصبية حيث قال عصبه الرجل بنوه وقرابته لا يبه اه قوله فالاب طرف والابن طرف الخ برده عليه ان كل واحد من المذكورين عصبية ولا يوجد فيه الا حاطة المذكورة بل الا حاطة انما توجد في مجموعهم فالاولى ان يقال وجهها لان العصبية تحرز المال أو ما أبقت الفرائض ويحيط به اه عجمي وفي حاشية جلي شاه مناقشة في هذا فراجعها ان شئت قوله ثم يسمى بها الواحد بطريق الغلبة كذا في المغرب وهذا اشارة الى المعنى الاصطلاحي للعصبية فانه وان كان في اللغة بمعنى الجمع لكنه في الاصطلاح يطلق على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث فيكون المعنى اللغوي فردا من افراد المعنى الاصطلاحي اه عجمي زاده قوله ومن سمي عصبه القانسة عصبه لا حاطتها حوالى الرأس وهذا المعنى موجود في العصبية لا اصطلاحية لا حاطتهم بالميت كما يشير اليه اه عجمي قوله وجه المحصر ان العصبية اما ان يستعمل في العصبية من غير احتياج الى آخر أو لا والاول العصبية بنفسه والثاني اما ان يكون الاخر المحتاج اليه مشاركا له في العصبية أولا والاول العصبية بغيره والثاني مع غيره وقدم المصنف النسبة لانه اقوى اه من عجمي زاده (مطلب العصبية بنفسه) قوله ولو قال كل ذكر يمكن نسبه الى الميت بدون توسط انثى لكان أظهر كما لا يخفى ٢١ اه جلي شاه قوله العصبات النسبية

انما يتعرض لتعريف العصبية وتقسيمها الى نسبية وسببية لانه قدم ذلك في صدر الكتاب اه عجمي زاده

كذات القرابة الواحدة واذا كانت جدة ذات قرابات ثلاث مع جدة ذات قرابة واحدة يقسم السدس بينهما انصافا عند أبي يوسف وارباعا عند محمد وقال الامام السرخسي لا رواية عن أبي حنيفة رحمه الله في صورة تعدد قرابة احدى الجدتين وذكروا في فرائض المحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرزاق الشافعي من أصحاب الشافعي رحمه الله ان قول أبي حنيفة ومالك والشافعي رحمه الله تعالى كقول أبي يوسف رحمه الله (باب العصبات) \*

عصبه الرجل في اللغة قرابة لا يبه وكانها جمع عاصب وان لم يسمع به من عصي القوم بقلان اذا حاطوا به حوله فالاب طرف والابن طرف والعلم جانب والاخ جانب ثم يسمى بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقالوا في مصدرها العصبية والذكر يعصب الانثى أى يجعلها عصبية (العصبات النسبية) قدمها لانها اقوى من السببية كما مر (ثلاثة عصبية بنفسه وعصبية بغيره وعصبية مع) غيره اما العصبية بنفسه فكل ذكر (اعتبر الذا كورة لان الانثى لا تكون عصبية بنفسها بل بغيرها أو مع غيرها) لا تدخل في نسبه الى الميت انثى فان من دخلت الانثى في نسبه اليه لم يكن عصبية كاولاد الام فانها من ذوات القروض وكاب الام وابن البنت فانها من ذوى الارحام فان قلت الاخ لا باب وأم عصبية بنفسه مع ان الام داخله في نسبه اليه قلت قرابة الاب أصل في استحقاق العضوية فانها اذا انفردت كفت في اثبات العضوية بخلاف قرابة الام فانها لا تصلح بانفرادها علة لاثباتها فهي ملغاة في استحقاق العضوية لكانا جعلناها بمنزلة وصف زائد فرجحنا بها الاخ لا باب وأم على الاخ لا باب (ولهم) أى العصبات بانفسهم (اربعة

قوله قلت قرابة الاب أصل في استحقاق العضوية وفيه بحث وهو ان هذا الجواب لا يدفع الاعتراض المذكور اذا علم ان الاعتراض ان التعريف يدل على عدم جواز دخول الانثى في نسبة العصبية الى الميت وطعا

مع ان دخول الانثى في نسبة العصبية الى الميت قطعاً مع ان دخول الانثى في نسبة العصبية للميت جائز كالاخ لا باب وأم ومحصل ما ذكر في الجواب بيان سبب عدم كون دخول الانثى في نسبة العصبية الى الميت مانعاً من العضوية وهذا لا يدفع الاعتراض المذكور بل يقويه والانسب في الجواب ان يقول دخول الام في نسبة الاخ لا باب وأم الى الميت ممنوع بل هي داخله في اتصاله الى الميت لاني نسبه اليه ولا يلزمه من دخوله في اتصاله الى الميت دخوله في نسبه اليه اذا النسبة للتعريف والتعريف يقع بالنسبة لان له شهرة ولا شك ان الشهرة للرجال دون النساء كما سبق فاذا أمكنت النسبة بالذكور لا ينسب بالنساء لانه لا يمكن النسبة بالذكور صرح بنسب بالاناث فان من يتصل الى الميت من جهة الذكور ومن جهة الاناث اذا نسبت الى الميت ينسب من جهة الذكور ولا من جهة الاناث فظهر مما ذكرنا ان الانثى لا تدخل في النسبة الى الميت الا اذا كانت النسبة اليه مقتصرة على الانثى وله هذا مفسر الجهد المحقق رفع الله درجاته قول المصنف كل ذكر لا يدخل في نسبه الى الميت انثى بقوله أى لا يقتصر انسابه الى الميت على انثى وما ذكره يقض المتصددين التحشية من انه لا دلالة للفظ عليه راجع الى قوله التأمل اه من جلي شاه

قوله الاقرب فالاقرب افاد المحقق دفع الله درجاته أي يرجع اقرب جميع العصبات بقرب الدرجة فان لم يكن فاقرب البواقي فقوله  
 يرجعون مفسر للعامل المضمرة كما في قوله تعالى وان احدا من المشركين استجار لك هذا ما قيد وقيل المضمرة عامل الاقرب الاول فقط  
 والاول الثاني مبتدأ خبره يرجعون ٢٢ وجمع الضمير العائد اليه لانه في معنى الجمع المستفاد من لام الجنس ومعناه

يترجع الاقرب بجميع  
 العصبات فان لم يكن  
 في نفس الاقرب يرجعون  
 وظني ان هذا القائل  
 انما عدل عما قيل لان  
 المفسر ههنا جمع والمفسر  
 مفرد فلا يكون بينهما  
 التجانس الذي هو شرط  
 التفسير وفيه نظر لان  
 المضمرة لا يكون له مفسر  
 اذ لا يصح خبر المبتدأ  
 مفسر الوجهين الاول  
 انه لم يكن متعلقا بما  
 يتعلق به العامل المضمرة  
 وذلك شرط التفسير  
 الثاني انه وقع في كلام  
 آخر وذلك يناقض التفسير  
 ثم لان سلم انتفاء التجانس  
 بينهما بافراد أحدهما  
 وجمع الآخر ولو سلم  
 فلان سلم اشتراط مثل هذا  
 التجانس كيف والضمير  
 يرجع الى ما فيه معنى  
 الجمع اذ المعنى يرجع  
 اقرب جميع العصبات  
 فاقرب جميع البواقي  
 الى ان ينتهي يرجعون  
 فان قلت ماذا يمنع ان  
 يكون الاقرب الاول  
 مبتدأ والثاني عطف  
 عليه ويرجعون خبره  
 قلت قد تقررت في علم

اصناف) الاول (جزء الميت) الثاني (أصله) الثالث (جزء أبيه) الرابع جزء جده فيقدم في هذه  
 الاصناف والمندرجين فيها (الاقرب فالاقرب) أي (يرجعون بقرب الدرجة أعني أولاهم بالميراث)  
 الذي يستحق بالعصوبة (جزء الميت أي البنون ثم بنوهم وان سفلوا ثم أصله أي الاب ثم الجد اب  
 الاب وان علا) وانما قدم البنون على الاب لانهم فروغ الميت والاب أصل واتصال الفرع بأصله أظهر  
 من اتصال الأصل بفرعه ألا يرى ان الفرع يثب على أصله ويصير مذكورا بذكره دون العكس فان  
 البناء والاشجار يدخلان في بيع الارض ولا تدخل هي في بيعهما فظهور واتصالهم يدل على انهم  
 اقرب الى الميت في الدرجة حكما وان لم يكن ذلك حقيقة لان الاتصال من الجانبين بغير واسطة وقدم  
 بنوا البنين وان سفلوا على الاب لان سبب استحقاقهم أيضا البنوة المتقدمة على الابوة لانهم فروغ  
 وكون الاب اقرب درجة من الجد ظاهر كظهوره فيما بين الابن وابن الابن وتقييد الجد باب الاب ليخرج  
 عنه اب الام الذي هو الجد الفاسد فيكون ذلك نصريحا بما علم ضمنا من قوله فكل ذلك لا يدخل في  
 نسبه الى الميت انشئ لزيد الاهتمام بأمهم هو اثبات ارضه وحرمانه بغيره ومن علام من الاجداد اذا  
 تعددوا يقدم منهم من كان اقرب درجة (ثم جزء أبيه أي الاخوة ثم بنوهم وان سفلوا) تاخير الاخوة  
 عن الجد وان علا قول أي حنيقة رجة الله تعالى خلافا لما كان مستقفا عليه في باب مقاسمة  
 الجد وانما أطلق الحكم ههنا بالتبني على الخلاف لانه المختار للفتوى وتأخير بنينهم عنهم لبعده  
 درجتهم (ثم جزء جده أي الاعمام ثم بنوهم وان سفلوا) تاخير الاعمام عن الاخوة وتأخير  
 بنينهم عنهم لبعدها في الدرجة فظهر ان أسباب العصبوبة بنفسه أنواع أربعة البنوة بغير واسطة أو  
 بواسطة والابوة كذلك والاخوة وفرعها والعمومة وفرعها والترتيب ما عرفت (ثم) أي بعد  
 الترجيح بقرب الدرجة (يرجعون بقوة القرابة أعني به) أي بالمدكور وهو الترجيح بقوة القرابة  
 (ان ذا القرابتين) من العصبات (ولى من ذي قرابة واحدة) مع تساويهما في الدرجة (ذ كرا كان)  
 ذوالقرابتين (أو انشئ لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ان أعيان بني الام يتوارثون دون بني العلات)  
 أي بنوا الاعيان أولى بالميراث من بني العلات والمقصود من ذكر الام ههنا اظهار ما يرجح به بنوا  
 الاعيان على بني العلات (كالاخ لاب وأم) فانه مقدم على الاخ لاب اجما عاوهذا مثال للذكور من ذوى  
 القرابتين (أو الاخت لاب وأم اذا صارت عصبية مع البنت) أي البنات الصلبية أو غير هاتين أيضا  
 (أولى من الاخ لاب) خلافا لابن عباس فان الاخت لا تصير عصبية مع البنات عنده كما مر وهذا مثال للانشئ  
 من ذوى القرابتين وانما ذكرها ههنا وان لم تكن عصبية بنفسها المشار كتهافي الحكم لمن هو عصبية  
 بنفسه واذا لم تصر عصبية عنده بل كانت ذات فرض فلها فرضها والباقي للاخ لاب (وابن الاخ لاب وأم)  
 فانه (أولى من ابن الاخ لاب) لانهما متساويان في الدرجة مع كون الاول ذا قرابتين (وكذلك الحكم في  
 اعمام الميت ثم في اعمام أبيه ثم في اعمام جده) أي يعتبر بين هؤلاء الاصل خاف من الاعمام قرب  
 الدرجة أولا وقوة القرابة ثانيا فعم الميت مقدم على عم أبيه المقدم على عم جده وذلك لقرب الدرجة في  
 كل واحد من هذه الاصناف يقدم ذوالقرابتين على ذي قرابة واحدة مع التساوي في الدرجة فعم الميت  
 لاب وأم أولى من عمه لاب وكذا الحال في عم أبيه وعم جده وهكذا الحكم في فروع هذه الاصناف فيعتبر

المعاني ان الغاء لتفصيل المسند اليه فلا بد لكل مسند اليه من تقدير المسند  
 ولا يمكن تقدير يرجعون في كل مسند اليه فلا بد ان يرتكب الاضمار على شرطية التفسير الى ههنا من فوائد الشريعة واعتراض  
 عليه بعضهم بوجهين في حاشية جاي شاه فراجعها قوله متساويان في الدرجة أي كعدم أمهات ابنة بنت الاب كذا قالوه اه



أولاً قرب الدرجة وثانياً قوة القرابة فإن ابن عم الميت مقدم على ابن ابن عمه وابن عم الميت لاب وأم  
مقدم على ابن عمه لاب (وأما العصبية بغيره فاربعة من النسوة وهن اللاتي فرضهن النصف والثلاثان)  
الأولى منهن البنات اذ لا واحدة النصف وللاثنين فصاعداً الثلثان الثانية بنت الابن فإن حالها كحال  
البنات عند عدمها الثالثة الاخت لاب وأم فإنها كذلك اذ لم تكن بنات الصلب وبنات الابن الرابعة  
الاخت لاب فإن حكمها كذلك اذ لم يوجد الثلاثة المتقدمة فهؤلاء الأربعة (يصرن عصبية بأخواتهن كما  
ذكرنا في حالاتهن) ويدل على صيرورة الأوليين عصبية قوله تعالى بوصيكم الله في أولادكم كذلك كرمثل  
الاثنتين الآية وعلى صيرورة الآخرين عصبية قوله تعالى وإن كانوا أخوة رجالاً ونساء فلذلك كرمثل  
حظ الاثنين الآية (ومن لا فرض لها من الإناث وأخوها عصبية لا تصير عصبية بأخوها) وذلك لأن النص  
الوارد في صيرورة الإناث بالذكور عصبية إنما هو في موضعين البنات بالبنين والأخوات بالأخوة كما عرفت  
أنقوا والإناث في كل منهما ذوات فروض فن لا فرض له من الإناث لا يتناول النص وأيضاً لا يخ يعصب  
أختيه بنقلها من فرضها حالة الانفرد إلى العصبية كيلا يلزم تفضيل الأنثى على الذكراً أو المساواة  
بينهما فإذا لم تكن الأنثى بانفرادها صاحبة فرض فلا يلزم هذا المعنى من عدم تعصبيها بأخوها (كالم  
والعمة) إذا كانا لاب وأم أو لاب كان (المسال كله للعم دون العمة) وكذا الحال في ابن العم مع بنت العم لاب  
وأم أو لاب وفي ابن الأخ مع بنت الأخ لاب وأم أو لاب (وأما العصبية مع غيره فكل أنثى تصير عصبية مع  
أنثى أخرى كالاخت) لاب وأم أو لاب (مع البنات) سواء كانت صليبية أو بنت ابن وسواء كانت واحدة  
أو أكثر (كما ذكرنا) من قوله عليه السلام اجعلوا الأخوات مع البنات عصبية والمراد من الجمع بين ههنا  
هو الجنس واحد إذا كان أو متعدداً والفرق بين هاتين العصبيتين أن الغير في العصبية بغيره يكون  
عصبية بنفسه فيتعدى بسببه العصبية إلى الأنثى وفي العصبية مع غيره لا يكون عصبية بنفسه أصلاً بل  
يكون عصبية تلك العصبية مجامعة لذلك الغير (وآخر العصبيات مولى العتاقة) وهو عندنا مقدم على ذوى  
الأرحام والرد على ذوى الفروض وهو قول علي وزيد بن ثابت وقال ابن مسعود رضي الله تعالى عنه هو  
مؤخر عن ذوى الأرحام أيضاً واستدل بقوله تعالى وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله أي  
بعضهم أقرب إلى بعض من ليس له رحم والميراث يمتن على القرب ويقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لمن  
أعتق عبداً فهو مولاً فإن شكره فهو خير له وإن كفره فهو شر له وإن مات ولم يترك وارثاً كنت  
أنت عصبية فقد اشترط في تورث مولى العتاقة أن لا يدع المعتق وارثاً وذوى الأرحام من قبل الورثة  
والجواب أساعن الآية فهو أن سبب نزولها ما روى من أنه عليه السلام لما قدم المدينة أتته أم  
بالموأخاة بين المهاجرين والأنصار وكانوا يتوارثون بذلك فنسخ الله تعالى هذه الحكمة بهذه الآية وبين أن  
الرحم مقدم على الموأخاة والموالة ولا نزاع لنا في تقدم ذى الرحم على مولى الموالة وأساعن الحديث فهو  
أنه عليه السلام أراد بقوله ولم يدع وارثاً هو أنه لم يدع وارثاً هو عصبية ألا يرى أنه قال في آخره كنت  
أنت عصبية ولم يقل كنت أنت وارثاً وإذا كان مولى العتاقة عصبية هو آخر العصبيات كما دل عليه  
الحديث كان مقدماً على ذوى الأرحام والرد لتقدم العصبيات عليها ثم المعتق يرث من معتقه مطلقاً  
سواء كان أعتقه لوجه الله تعالى أو للشيطان أو أعتقه على أنه سائبة أو بشرط أن لا ولا عليه أو أعتقه  
على مال أو بلا مال أو بطريق الكتابة إلى غير ذلك وقال مالك إن أعتقه لوجه الشيطان أو بشرط أن  
لا ولا عليه لم يكن مستحقاً للوالة لأنه صلة شرعية والقاصد لوجه الشيطان قد ارتكب بالاعتاق  
المعصية فيحرم هذه الصلة ومن صرح بنسب الوالة فقد ردّها فلا يستحقها ولنا أن السبب هو  
الاعتاق لقوله عليه السلام الوال من عتق وهذا السبب متحقق في جميع هذه الصور فيثبت به

(مطلب) العصبية بغيره  
(مطلب) العصبية مع غيره  
قوله على بحث آخر  
العصبيات مولى العتاقة

كان الشاذم دودا والا  
فلا هذا ما ذكره قال في  
البيقونية  
وما يخالف ثقة فيه الملا  
فالشاذ أيضا وهو قسمان تلا  
قاسم وان أردت الذي  
فعليك بالحاشية  
قوله بمنزلة الحديث  
المشهور وهو الذي يكون  
في القرن الاول أحادا  
ثم انتشر فصار في  
القرن الثاني والذي  
بعده متواترا ولما  
كان القرن الاول  
وهم الصحابة ثقات  
لا يهتمون صار شهادتهم  
بمنزلة المتواتر حتى قال  
المخضاب أنه أحد قسمي  
المتواتر أعجمي  
قوله ومعناه ليس للنساء  
شي من الولاء الا ولأهلهما  
أعنته فيه اشارة الى ان  
المستثنى منه محذوف  
وهو وشي وما مقدر في  
باقى الافعال وحذف  
المضاف والضمير الراجع  
الى الموصول في جميعها  
محذوف أفاده عجمي  
قوله هذا لا يشمل من  
تعلق به الاعتاق وصار حرا  
وبقى على المحررية مدة  
وأضافا لمروق الذي  
ذكره ان لم يتعلق به لاعتاق  
بالفعل فلا ولا يرد عليه  
وان تعلق به بالفعل فهو حر

مسببه في جميعها (ثم عصبه) أي عصبه مولى العتاقة (على الترتيب الذي ذكرناه) في العصبات بالعتق  
فتكون عصباته النسبية متقدمة على عصباته السببية أعني معتق المعتق والمراد بعصباته النسبية  
ما هو عصبه بنفسه فقط لما استعرفه والترتيب بين هؤلاء العصبات عام فيكون ابن المعتق أولى من  
عصباته ثم ابن ابنه وان سفل ثم أبوه ثم جده وان علا إلى آخر ما فصل هناك (لقوله الولاء محجة كلحمة  
النسب) ومعنى ذلك ان الحرية حياة للانسان اذ بها تثبت له صفة المالكية التي امتاز بها عن سائر  
ماعداه من الحيوانات والجمادات والرقية تلف وهلاك فإلى المعتق سبب لحياء المعتق كما ان الاب  
سبب لايجاد الولد فكما ان الولد يصير منسوباً إلى أبيه بالنسب وإلى أقربائه بتبعيته كذلك المعتق يصير  
منسوباً إلى معتقه بالولاء وإلى عصبته بالتبعية فكما ثبتت الارث بالنسب كذلك ثبت بالولاء (ولاشي  
للاناث من ورثة المعتق) فليس في عصبه المعتق الوارثين من المعتق بالولاء من هو عصبه بغيره أو مع غيره  
كما ثبت عليه آنفاً وذلك (لقوله عليه السلام ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن أو اعتق من اعتقن أو  
كاتبن أو كاتبن من كاتبن أو دبرن أو دبرن من دبرن أو جروا لمعتقهن أو معتق معقهن) وهذا الحديث  
وان كان فيه شذوذاً لكنه قد تأكد بما روي من ان كبار الصحابة كعمر وعلي وابن مسعود رضوان  
الله تعالى عليهم أجمعين قالوا بمثل ذلك فصار بمنزلة المشهور ومعناه ليس للنساء شيء من الولاء الا ولأولاد  
ما اعتقنه أو ولأولاد ما اعتقه من اعتقنه أو ولأولاد ما كاتبنه أو ولأولاد ما دبرنه أو ولأولاد ما جروا  
أو ولأولاد ما اعتقنه من دبرنه فكلمة ما المذكورة والمقدرة عن مرقوق يتعلق به الاعتاق فانه بمنزلة سائر  
ما يتملك مما لا عقل له كما في قوله تعالى أو ما ملكت أيمانهم وكلمة ما عبارة عن صار حراماً لكفاستحق  
ان يعبر عنه بلفظ العقل وقوله أو جروا يحتاج إلى ان يقدَّر معه أن حتى يصير مؤولاً بالمصدر أي ليس  
لن شيء من الولاء الا ولأولاد ما ذكرنا وان جروا لمعتقهن والحاصل ان ليس للنساء شيء من الولاء الا ولأولاد  
معتقهن أو ولأولاد ما اعتق معقهن الخ أو الولاء الذي هو مجرور ومعتقهن أو مجرور ومعتق معقهن فولاد  
معتقهن أو مكاتبن ظاهر ومعتق معقهن فيما اذا اعتقت أم أم عبد فاشترى ذلك العبد عبداً آخر  
واعتقه ثم مات المعتق الثاني وليس له عصبه نسبية وقدمات قبل العبد الاول وعصبته بغيره لثبات المرأة  
بالعصوبة من جهة الولاء وكذا الحكم في مكاتبن مكاتبنها وصوره ولا مدبرهن هي ان دبرت أم عبد  
ثم ارتدت ولحققت بدار الحرب وحكم القاضي بحرية عبدها المدبر ثم أسلمت ورجعت إلى دار الاسلام  
ثم مات المدبر ولم يخلف عصبه نسبية فهذه المرأة عصبه وحكم مدبر هذا المدبر كذلك أي اذا حكم القاضي  
بعق مدبرها بسبب محاقها فاشترى عبداً ودبره ثم مات ورجعت المرأة تائبة إلى دار الاسلام اما قبل موت  
مدبرها أو بعده ثم مات المدبر الثاني ولم يخلف عصبه نسبية فولاد هذه المرأة وصوره مجرور معتقهن الولاء  
ان عبداً أمه تزوج بائناً جارية قد اعتقها غيرهما فولد بينهما ولد وهو حر تبعا لأمه فإن الولد يتبع أمه في  
الرقية والحرية وولادته مولى أمه فاذا اعتقت تلك المرأة عبداً جاز ذلك العبد باعتاقها ولا مولده إلى نفسه  
ثم إلى مولاته حتى اذا مات المعتق ثم مات ولده وخلف معتقه أي به فولادها وصوره مجرور معتق معقهن  
الولاء ان أم أم اعتقت عبداً فاشترى العبد المعتق عبداً آخر وزوجه لمعتقه غير فولد بينهما ولد وهو  
وولادته مولى أمه فاذا اعتق ذلك العبد المعتق عبداً جاز باعته مولا مولد معتقه إلى نفسه ثم إلى مولاته  
وقد يستدل أيضاً على جبر الولاء بما روي من ان الزبير قد رأى فتية أعجبه ظرفهم وأمههم مولاة لرافع بن  
خديج وأبوهم عبد لغيره فاشترى الزبير أباهم وأعتقه ثم قال للفتية انفسبوا إلى فزارعه رافع وقال هم  
مواالي فاخصموا إلى عثمان رضي الله تعالى عنه فحكم بالولاء للزبير فدل ذلك على ان الولد منسوب إلى

يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَرَنَّهُ بِمَنْ وَقِيلَ إِنَّهُ عِبْرَةٌ عَنْ أَعْتَقْنَهُ بِمَا لَاهُ كَانَ مَرْقُوقًا قَبْلَ الْإِعْتِقِ وَبِرَدْعِيهِ أَنَّهُ جَارِفِيْمِنْ  
أَعْتَقَ أَنْصَافَ الْأُولَى عَمَّا وَهِنَ الثَّانِي وَأَنْ كَانَ عَرِيْنُ الْأَوَّلِ مُتَصَرِّفٌ فِيهِ كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ وَالثَّانِي مُتَصَرِّفٌ كَسَائِرِ الْمَالِكِ ۝ عَجْمِي

مولی

२०

نہ کا وجہ یہی ہامش

( ٤ - سراجية ) المتناكح فالهرم بلا رحم نحو زوجة الابن والاب وبنت العم والامهات أو الاخوة  
الرضاعة في الرحم بلا محرم كبنى الاعمام والاخوال والعمت والخالات وذو الرحم المحرم نحو أولاد الرجا  
والاخوات وأولاد الاخوة والاخوات وان سفلوا وآباءه وأجداده وجداته وان علوا وأول بطن من بطن  
والعمات والخال والخالات دون أولادهم اه جلي شبه تصرف أى تصرف قوله منا ومن الشاف  
وخلافه أيضا مالك فلا يعتق الاباعتقه وهذا ما نقله عن غاية البيان ولكن هذا النقل خلاف ما وقع في الم

قوله العمودين أي البنوة والابوة اه قوله القرابة المتوسطة وهي التي وقع بيننا وبينه فيها الخلاف كالم اه قوله ماروي ان رجلا زوج ابن أخيه مملوكا فولدت ٢٦ أولاد فأراد ان يسترق أولادها فأتى ابن أخيه عبد الله بن مسعود وقال ان

عمر زوجني وليدته وانها ولدت لي أولادا فأراد ان يسترق أولادي فقال ابن مسعود كذب ليس له ذلك اه جلي شاه

قوله راجع لكلام المصنف اه

قوله هذان الوصفان أي القرابة المتأيدة بالحرمة مع الملك كما ذكره أولافي أول الصفحة فلا تكن من النافلين اه كاتبه قوله وعلى هذا يكون معنى القرب بين الاختين أظهر ودلالة ما ذكره من الأمثلة الخارجية على كون القرب بين الاختين أظهر من القرب بين الجمد والنافلة ليست بظاهرة لان قرب أحد الغصنين المتشعبين من شجرة واحدة إلى الآخر ليس بأظهر من قرب غصن الغصن المتشعب من الشجر إلى الشجر وكما ان غصن الغصن ينقل إلى أصل الشجر بواسطة واحدة كذلك اتصال أحد الغصنين المتشعبين من شجرة واحدة إلى الآخر منهما بواسطة واحدة فليتأمل اه جلي شاه

برده والثاني المتوسطة وهي قرابة المحارم غير العمودين أعني قرابة الاخوة والاختوات وأولادهم ما وان سفلوا وقرابة الأعمام والعمات والاخوال والخالات دون أولادهم ومن ملك واحد من هذه المحارم عتق عليه أيضا عندنا خلافا للشافعي رحمه الله الثالث البعيدة وهي قرابة ذى الرحم غير المحرم كأولاد الأعمام والاخوال فاذا ملك واحد منهم لم يعتق عليه باتفاق وللشافعي رحمه الله في مسئلة الخلاف انه ليس بينهما أي بين المالك والمملوك قرابة جزئية كما في الأصول والفروع فلا يعتق أحدهما على صاحبه كأولاد الأعمام ألا يرى ان قرابتهما في الأحكام كقرابة أولاد العم حيث تقبل شهادة كل منهما للصاحبه ويجوز لكل منهما ان يضع زكاته في الآخر ويجري القصاص بينهما من الجانبين وتحلل حليمة كل منهما للصاحبه بخلاف الوالدين والمولودين ولنا ما روي عن ابن عباس أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني وجدت أخي يباع في السوق فاشتريته وأنا أريد أن أعتقه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعتقه الله والمعنى في ذلك ان القرابة المتأيدة بالحرمة عتقت مع المالك كما في الآباء والأولاد وتوضحه ان هذا العتق بطريق الصلة للقرابة المذكورة تأثير في استحقاق الصلة ألا يرى ان حرمة المنكحة تثبت في هذه القرابة لاجل الصيانة عن ذل الاستقراش والاستخدام قهرا ومن البين ان ملك اليمين أقوى في الاستدلال من الاستقراش والاستخدام وأيضا الجمع بين الاختين في النكاح حرام لصيانة القرابة عن القطيعة بسبب ما يكون بين الضرائر من المناقرة والظاهر ان معنى القطيعة في استدامة المالك أكثر ولا شبهة في ان للملك تأثير في استحقاق الصلة فعلة العتق هذان الوصفان فلا يكون بعد ثبوتهم الانتفاء الجزئية فمضرة وأيضا اتصال أحد الاخوين بالآخر بواسطة الأب كما ان اتصال النافلة بالجمد كذلك ومن ثم شبه بعضهم الجمد مع النافلة بشجرة تشعب منها غصن ومن ذلك الغصن غصن آخر والاخوين بغصنين من شجرة واحدة وشبه آخرون الجمد مع النافلة أي بوادي تشعب منه نهر ومن النهر جدول والاخوين بنهرين قد تشعبان من واحد وعلى هذا يكون معنى القرب بين الاخوين أظهر لمخصوصهما بتشعب واحد واحتياج الجمد والنافلة إلى تشعبين فيكون باقتضاء العتق أولى الا انه لم يجعل الاخ كالجمد في حكم الولاية اذ مدارها على الشفقة مع القرابة وليس شفقة الاخ كشفقة الجمد ولا في حكم الارث عند أبي حنيفة رحمه الله لانه نوع ولاية وخلافة في الملك والتصرف كما سبق وأما أولاد الأعمام والاخوال فقد كثرت هناك الواسطات فكانت القرابة بعيدة ولهذا لم يثبت هناك حرمة النكاح ولا حرمة الجمع في النكاح ثم ان الشيخ أورد هذا الفصل مثالا فقال (كثلاث بنات) حرائر تولدن بين حرة وعبد (للصغرى عشرون دينارا وللكبيرة ثلاثون دينارا فاشتريتا بأباهما بالخمسين) فعتق عليهما (ثم مات الأب وترك شيئا) من المال (فالثلاثان) من ذلك المال (بينهن اثلاثا بالقرض والباقي) وهو الثلث الأخير (بين مشترحي الأب أنجاسا بالولاء ثلاثة أنجاسه للكبرى وأنجاسه للصغرى) لان الكبرى قد أعتقت ثلاثة أنجاس الأب بثلاثين والصغرى قد أعتقت خمسين بعشرين (وتصح من خمسة وأربعين) وذلك لان أصل المسئلة من ثلاثة لانها أقل عدد وتصح منها الثلثان فاعطينا البنات الثلث اثنتين منها بالقرضية وأعطينا الكبرى والصغرى واحدا منها بالولاء ولا يستقيم الاثنان على ثلاثة بنات بل بينهما ما ينفق فاحدنا جميع عدد دروسهن أعني الثلاثة ولا يستقيم أيضا الباقي وهو الواحد على سهام الولاية وهي خمسة وذلك لانا وجدنا بين مالى الصغرى والكبرى موافقة بالعشر لان العشرة أكثر عدديا بعدد ما فاعشر الثلثين ثلاثة وعشر



قوله اذا جن جنونا مطبقا الجنون اختلال القوة المميرة بين الامور الجنية غير القبيحة المذمومة لا عواقب بان لا يظهر أثرها ويتعطل  
افعالها ما بالنقصان الذي جبل عليه دماغه في أصل الخليفة واما الخروج من مزاج الدماغ من الاعتدال بسبب خاط أو آفة واما الاستعلاء  
الشیطان عليه والقاء الحالات الفاسدة اليه بحيث يفرح ويفزع من غير ما يصلح سببا والمطبق بمعنى الممتد والامتداد عبارة عن  
تعاقب الأزمنة وليس له حدمعين فقد رده بالادنى وهو ان يستوعب الجنون وظيفة أو وقت وهو اليوم والليلة في الصلاة لانه وقت  
جنس الصلاة وجميع الشهر في حق سقوط الصوم حتى اذا أفاق بعض ليلة يجب القضاء وقيل الصحيح انه لا يجب لان الليل ليس  
بمحل للصوم فالجنون والافاقة فيه سواء والامتداد في حق سقوط الزكاة باستيعاب الحول وعن أبي يوسف في رواية عنه يقام الاكثر  
مقام الكل في سقوط الواجب اه جلي شاه وعبارة عجمي الجنون المطبق ٢٧ بكسر الباء هو الدائم وشرط

الاطباق فيه لان قاي له  
بمنزلة الانعام فلا يقضى  
التصرف ليحصلها  
الولاية وحده المطبق  
عند أبي حنيفة وأبي  
يوسف شهر في رواية  
لان به يسقط الصوم  
وفي رواية عند الامام أكثر  
من يوم وليلة لانه ينسب  
الصلوات الخمس وهو  
رواية عن محمد وقال محمد  
آخر السنة كاملة لانه يسقط  
به جميع العبادات فتقدر  
به احتياطا اشهر تأمل  
فيه وفي عبارة جلي شاه  
(مطلب على مبحث  
الحجب)  
قوله فريق لا يحجبون  
الحرفان قيل كيف  
صح الحكم على من  
لا يحجبون بحاله انه من  
قسم حجب الحرمان  
قلنا باعتبار ان الضمير  
في فيه يرجع اليه على  
حذف المضاف أي في

العشرين اثنان ومجموعهما خمسة وهن بمنزلة عدد الرؤس من الورثة لان تقسيم الثلث الباقي من  
الثلاثة على الكبرى والصغرى يجب أن يكون على نسبة ماليهما وهي بعينها نسبة الوفقين وبين  
الخمس والواحد قهباينة فانه ذنا مجموع الخمسة أيضا ومناثله هي عدد رؤس البنات وبينهما مائة  
فرض بنا احدهما في الاخرى فحصل خمسة عشر ثم تضرب هذا المبلغ في أصل المسئلة وهي ثلاثة  
فحصل خمسة وأربعون فنهاتصح المسئلة اذ قد كانت للبنات من أصلها اثنان واذا ضرب بناهما في  
المضروب وهو خمسة عشر حصل ثلاثون فلكل بنت عشرة وكان للصغرى والكبرى من أصلها  
واحد فرض بناه في المضروب فلم يتغير فقسما الخمسة عشر الباقية على سهام الولاء فصاب كل سهم ثلاثة  
فلكبرى من خمسة عشر تسعة وقد كان لها عشرة بالقرضية فلها حينئذ تسعة عشر وللصغرى من  
الخمس عشرة ستة وقد كان لها عشرة بطريق القرض ومجموعهما تسعة عشر وليس للوسطى الا ثلث  
العشرة التي أصابتها بالقرضية ثم ان لكبرى وللصغرى ان تزوجا أباهما بالولاء اذا جن جنونا مطبقا  
قال شيخ خواهر زاده كان شيخنا أبو بكر الجنيدي يحكي عن أبي اسحق الحافظ انه كان يقول هذا  
من الغرائب التي يسئل عنها وهوان تكون بنت الرجل وليته وبه يبقى

### \*(باب الحجب)\*

وهو في اللغة المنع ومنه الحجاب لما يستر به الشيء ويمنع من النظر اليه وفي اصطلاح أهل هذا العلم منع  
شخص معين عن ميراثه اما كاه أو بعضه بوجود شخص آخر (والحجب على نوعين) أحدهما  
(حجب نقصان وهو حجب عن سهم) أكثر (الى سهم) أقل (وذلك) أي حجب النقصان (الخمس  
نقر) من الورثة (للزوجة والام وبنت الابن والاخت لاب وقر بانه) في أحوال هؤلاء فالزوج  
يحجب من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثمن بوجود الولد أو ولد الابن والام تحجب  
من الثلث الى السدس بالولد أو ولد الابن أو الاثنين من الاخوة والاختوات وبنت الابن تحجب مع بنت  
الصلب من النصف الى السدس تكملة للثنتين والاخت لاب تحجب مع الاخت لاب وأم من النصف  
أيضا كما انكشف لك تفاصيلها فيما سبق (و) ثانيهما (حجب حرمان) وهوان يحجب الشخص عن  
الميراث بالمرقة يصير محرما بالكلية (والورثة فيه) أي في حجب الحرمان وبالقيااس اليه (فريقان  
فريق لا يحجبون) هذا الحجب (بحال البتة) وان كان البعض منهم يحجب حجب النقصان (وهـم)

حكمه والحكم أعم من الايجاب والسلب كما يقال الناس في خطابات الشرع نوعان ودخل فيها كالعاقل البالغ وغير داخل كالصبي  
والجنون فهما وان لم يكونا مخاطبين الا انهما دخلا في التقسيم أو نقول ان المراد ان الورثة المتصورة في حق حجب الحرمان  
فريقان فالذين لا يحجبون بحال متصورة في حق سلب عنهم ضرورة ان السلب عن الشيء يستدعي تصوره لانه حكم  
يستدعي تصور الحكموم به وما قيل ان الكتابة راجعة الى باب الحجب فصاده ظاهر لان الفريقين المذكورين لا دخل فيهما الحجب  
النقصان ولا اعتبار له فيه ما حتى يضع الحكم هذا التقسيم على مطابق الحجب فافهم اه من روح الشروح قوله البتة يعني  
قطعا اه تقرير

قوله نشاهد في السؤال والجواب الغفلة عن كون المحجب في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عن منع شخص معين عن ميراثه اما كنه  
أو بعبارة وجود شخص آخر كما ذكره الله تعالى في قوله لا يرث مع المحجب كونه الشخص ممنوعا  
عن ميراثه بوجود شخص آخر ٢٨ وهذا المعنى لا يتحقق الا بين الورثة فافهم اه جلي شاه قوله وفيه نظر

لا ورود هذا النظر على  
كلام صاحب القيل  
لان الاصل الثاني عند  
صاحب القيل ليس  
بجاء على ظاهره  
وليس بمقيد بالاصل  
الاول بل محصل  
الاصل الثاني عند  
الاقرب بمحجب الابعد  
اذا كان من العصب  
سواء اتحد السبب أو لم  
يتحد واما اذا لم يكونا من  
العصبين بمحجب أيضا  
لكن عند اتحاد السبب  
فلا يلزم من كون الأم  
محجوبة بالاب لان أم  
الأم ليست من العصب  
وسبب ارثها ليس متحدا  
مع سبب ارث الاب وكذا  
لا يلزم كون ابن الاخ  
لاب وأم محجوبين بالاخ  
لام لان الاخ لام ليس من  
العصبين وسبب ارثه  
ليس بمتحد مع سبب  
ارث ابن الاخ لاب وأم  
الا يرى ان الاخ لام  
صاحب فرض وابن  
الاخ لاب وأم عصب  
لكن يشكل كلام  
صاحب القيل عدم  
وجهين آخرين أحدهما

ستة) ثلاثة من الرجال (الابن والاب والزوجة) وثلاثة من النساء (الابنت والام والزوجة) فان قلت قد  
يحجب هذا الفريق بالقتل والردة والرقية فلا يصح انهم لا يحجبون بحال البتة قلت الكلام في الورثة  
وهم على ذلك التقدير ليسوا بورثة (وفريق يرثون بحال ويحجبون) حجب الحرمان (بحال)  
وهم غير هؤلاء الستة من الورثة سواء كانوا عصبات أو ذوى القربى (وهذا) أي حجب الحرمان في  
الفريق الثاني (مبنى على أصليين أحدهما وهو ان كل من يدلي) أي ينتمي (الى الميت بشخص لا يرث  
مع وجود ذلك الشخص) كابن الابن فانه لا يرث مع الابن (سوى أولاد الام فانهم يرثون معها) مع انهم  
يدلون الى الميت بها وذلك (لعدم استحقاقها جميع التركة) وتحقيق هذا الاصل ان الشخص المدلى  
به ان استحق جميع التركة لم يرث المدلى مع وجوده سواء اتحد في سبب الارث كما في الاب والجد والابن  
وابنه أو لم يتحد كما في الاب والاخت والاختوات فان المدلى به لما أحرز جميع المال لم يبق للمدلى شيء  
أصلا وان لم يستحق المدلى به الجميع فان اتحد في السبب كان الامر كذلك كما في الام وأم الام لان المدلى  
به لما أخذ نصيبه بذلك السبب لم يبق للمدلى من النصيب الذي يستحق بذلك السبب شيء وليس له  
نصيب آخر فصار محروما وان لم يتحد في السبب كما في الام وأولادها فان المدلى به حينئذ يأخذ نصيبه  
المستند الى سببه والمدلى يأخذ نصيبا آخر مستندا الى سبب آخر فلا حرمان فان قيل أليست الام  
تستحق جميع التركة اذا انفردت عن غيرها من أصحاب القرائض والعصبات قلنا ليس ذلك  
الاستحقاق من جهة واحدة فانما تستحق بعض التركة بالفرض وببعضها بالرد والمراد استحقاق  
جميعها من جهة واحدة كما في العصبين (و) الاصل (الثاني الاقرب فالأقرب كما ذكرنا في العصبين) وقد  
مر في باب العصبين انهم يرجعون بقرب الدرجة فالأقرب منهم يحجب الابعد حجب حرمان سواء  
اتحد في السبب أو لا وهذا جار في غيرهم أيضا لكن اذا كان هناك اتحاد السبب كما في الجدات مع الام  
وفي بنات الابن مع الصليتين وفي الاخوات لاب مع الاختين لاب وأم وانما لم يكتف المصنف بالاصل  
الاول كيلا يتوهم ان ولد الابن ذكر كان أو أنثى يرث مع الابن الذي ليس بابيه فانه لا يدلي به ولا  
بالاصل الثاني كيلا يتوهم ان أم الام لا ترث مع الاب هكذا قيل وفيه نظر لان الاصل الثاني ان أجرى  
ههنا على ظاهره وهو ان الأقرب في الدرجة مطلقا يحجب الابعد لزوم منه حجب أم الام بالاب وحجب  
ابن الاخ لاب وأم الاخ لام وان قيد بان يكون الابعد مدليا بالأقرب كان الاصل الثاني بعينه الاصل  
الاول فلا معنى لجعلهما أصليين وكان الوهم الاول لازما وهو ان أولاد الابن يرثون مع الابن الذي ليس  
أبائهم فان قلت المراد أن الأقرب بحسب الدرجة من العصبين يحجب الابعد ويدل على ذلك قوله كما  
ذكرنا في العصبين قلت هذا الاصل انما ذكر للفريق الثاني الذين يرثون تارة ويحرمون تارة أخرى  
فيندرج فيهم العصبين وغيرهم فذكر على سبيل التمثيل دون التخصيص كما أشرنا اليه (والحرمان)  
من الميراث بالكلية (لا يحجب عندنا) غيره أصلا لا حجب حرمان ولا حجب نقصان وهو قول عامة  
الصحابه رضي الله تعالى عنهم روى ان امرأة مسلمة تزوجت مسلما وأخوين من أمها مسلمين وابنا  
كافرا ف قضى فيهما على وزيد بن ثابت بان للزوج النصف ولأخويه الثلث وما بقي فهو للعصبة (وعند

انه على تقدير كون جريان الاصل الثاني في غير العصبين شرطا باتحاد السبب لا يورثهم الا كنفاء  
بالاصل الثاني في عدم كون أم الام وارثا مع الاب الثاني على ان تقدير تسليم كون الا كنفاء بالاصل الثاني وهو عدم وراثته أم الام  
مع الاب لا يدفع انضمام الاصل الاول هذا التوهم اذ عدم الدخول تحت الاصل الاول لا يستلزم عدم الحجب بل عدم الحجب اذا  
لم يدخل تحت الاصلين فتأمل اه جلي شاه

ابن مسعود رضي الله تعالى عنه يحجب المحروم حجب النقصان) لا حجب الحرمان في المسئلة  
المذكورة يكون عنده للزوج الربع وللأخوين الثلث والباقي للعصبة هذا ما يقتضيه رواية هذا  
الكتاب وقد روي عنه أيضا أنه جعل في تلك الصورة للزوج الربع ولم يجعل للأخوين شيئا بل حكم بأن  
ما بقي للعصبة فعنه في حجب المحروم لغيره حجب الحرمان روايتان (كالكافر والقاتل والرقيق) هذه  
أمثلة للمحروم الذي لا يحجب عندنا أصلا ويحجب عنده مسعود رضي الله تعالى عنه حجب النقصان  
دليله على ذلك أن هذا الحجب ثبت بالنص باسم الولد والأخ وهذا الاسم يتناول المسلم والكافر والقاتل  
والحر والعبد وغيره فالتقييد بكون الولد أو الأخ وارتناز يادة على النص وهي نسخ فلا يثبت إلا بما  
ثبت به النسخ وأما حجب الحرمان فهو باعتبار تقديم الأقرب على الأبعد وإنما يتصور ذلك إذا كان  
الأقرب مستحقا بخلاف حجب النقصان فإنه نقل من الأكثر إلى الأقل ولا فرق في هذا المعنى بين أن  
يكون المحجب وارثا أو غير وارث ولنا أن الاسم وإن كان أعم لكن ذكره في آية المواريث يدل على  
أن المراد الوارث فإن من لا يصلح لليراث أصلا كالكافر مثلا جعل في حق استحقاق الارث كالميت  
في كذا يجعل في حق المحجب بمنزلة أيضا لغوات الأهلية بخلاف الاخوة مع الأب فأنهم  
يحجبون الأم ولا يحجبون كالموتى وإن كانوا لا يرثون مع ولان أهلية الارث ثابتة لهم وإنما لم  
يرثوا في هذه الحالة لفقدها شرط وهو عدم الأب وأيضا إذا لم يحجب الكافر حجب الحرمان  
كما في الرواية المشهورة عنه فكذا لا يحجب حجب النقصان إذا لفرق بينهم إلا أن في الحرمان تقديم  
الأقرب على الأبعد في الكل وفي النقصان تقديم المحجب على المحجوب في البعض فإذا كان صفقة  
الوراثية في المحجب شرطا هناك كانت أيضا شرطا هنا وهذا قد ادعى الطحاوي في كتاب اختلاف  
العلماء أنهم قد أجمعوا على أن من خلف أباهما لو كافر أو كافرا وجد أحراهما ما فإن جده يرث منه فقد جعل  
الأب بمنزلة العدم فلم يحجب به الجدا أصلا (والمحجوب) حجب الحرمان (يحجب غيره) كلا المحجبين  
(بالاتفاق) بيننا وبين ابن مسعود رضي الله تعالى عنه (كلاثنين من الاخوة والاختوات فصاعدا من  
أى جهة كانا) أى من الأبوين كانا أو من أحدهما فأنهما (لا يرثان مع الأب ولو كان يحجبان الأم من  
الثلث إلى السدس) وكذا الحال في حجب الحرمان فإن أم الأب محجوبة وحاجة لام أم الأم أما عند ابن  
مسعود فلأن المحروم عنده حاجب مع أنه ليس بوارث أصلا فكذا المحجوب بل هو أولى لأنه وارث من  
وجه دون وجه وأما عندنا فلأن المحروم إنما جعلناه بمنزلة المعدوم لأنه ليس بأهل لليراث من كل وجه  
بخلاف المحجوب فإنه أهل له من وجه دون وجه آخر فيجعل كالميت في حق استحقاق الارث حتى لا يرث  
شيئا ويجعل حيا في حق المحجب فهو وارث في حق محجوبه ولو لا حاجبه فيحجبه

(مطلب على بحث  
مخارج القروض)

\*(باب مخارج القراض)\*

ولما فرغ من بيان المحجب شرعا ان يبين أصولا يحتاج اليها في قسمة القروض على مستحقيها ولما  
كانت القروض كلها كسورا كان مخارجها مخارج الكسور فخرج كل كسر منفرد أقل عدد  
يكون ذلك الكسر منه واحدا صحيحا فخرج النصف اثنان ومخرج الثلث ثلاثة وعلى هذا (اعلم أن  
القروض) الستة (المذكورة) في كتاب الله تعالى (نوعان) ثلاثة منها نوع وثلاثة أخرى نوع آخر (الأول  
النصف والربع والثلثان والثلث والسدس على التضعيف) أراد بذلك أن الثمن إذا  
ضعف حصل الربع وإن الربع إذا ضعف حصل النصف وكذلك السدس إذا ضعف صار ثلثا وإذا  
ضعف الثلث صار ثلثين (والتنصيف) أراد بذلك أن النصف إذا ضعف صار ربعا وإن الربع إذا ضعف  
صار ثلثا وكذا الحال في تنصيف الثلثين والثلث والحاصل أنه إذا اعتبر كل واحد من هذين النوعين

أمكن عبارتان في النوع الأول تارة يقال النصف ونصف النصف أي الربع ونصف ونصف النصف أي الثمن وتارة يقال الثمن وضعفه أي الربع وضعفه وضعفه أي النصف وفي النوع الثاني يقال تارة الثلثان ونصفه ونصف نصفه ويقال تارة أخرى السدس وضعفه وضعفه وضعفه والسبب في أنهم جعلوا القروض الستة نوعين أنهم طلبوا ما هو الأقل من تلك القروض مقداراً وجدوه الثمن الذي مخرجه الثمانية ووجدوا الربع والنصف خارجين منها بلا كسر فجعلوا هذه الثلاثة نوعاً واحداً ثم طلبوا أقل فرض بعد الثمن فوجدوه السدس الذي مخرجه الستة فوجدوا الثلث والثلثين خارجين منها بلا كسر فجعلوا هذه الثلاثة الأخرى نوعاً آخر وقد يقال انما يسمى النوع الأول بالاول لانه نصيب لاول الموجودات من الناس أعني الزوجين لان نصيبهما لا يوجد الا فيه (فاذا جاء في المسائل من هذه القروض أحاداً) كان يكفيه ان يقول أحاداً <sup>واحدة</sup> واحدة لان معناه مكرر ولكنه نظر الى جانب اللفظ فكرره ونظيره ما ورد في الحديث صلاة الليل مثنى مثنى (فخرج كل فرض) متفرده عن سائر القروض (سميه) من الاعداد (الا النصف وهو من اثنين) وليس الاثنان سمياً له (كالربع من أربعة والثمن من ثمانية والثلث من ثلاثة والسدس من ستة) فان مخرج كل كسر من هذه الكسور سميه من الاعداد اذ الربع سمى بالاربعة وكذا الباقي وقدم في التمثيل الربع والثمن على الثلث لانهم مامن النوع الاول كالنصف ولم يذكروا الثلثين لانه في حكم الثلث وتكرر له وترك السدس لظهور حاله مما ذكر فان كان في المسئلة النصف فقط كما في من خلف بنتاً وأخاً لاب وأماً فهي من اثنين وان كان فيها الربع وحده كما في من تركت الزوج مع الابن كانت من أربعة وان كان فيها الثمن فقط كما في من تركت الزوجة والابن كانت من ثمانية وان كان فيها الثلث وحده كما اذا ترك أم وأخاً لاب وأماً وان كان فيها الثلثان فقط كما اذا ترك بنتين وعماً فهي من ثلاثة وان كان فيها السدس فقط كما اذا ترك أباً وابناً فهي من ستة (واذا جاء في المسائل شيء من هذه القروض) مثنى أو ثلاث وهما من نوع واحد فكل عدد يكون مخرجاً للجزء أي لكسر من ذلك النوع (فذلك العدد أيضاً يكون مخرجاً للضعف ذلك الجزء والضعف وضعفه كالستة هي مخرج للسدس) الذي هو جزء من النوع الثاني (و) مخرج (الضعفه) الذي هو الثلث (و) مخرج (الضعف ضعفه) الذي هو الثلثان وكالثمانية فانها مخرج للثمن والضعفه أعني الربع والضعف ضعفه أعني النصف والسبب في ذلك ان مخرج ضعف كل جزء داخل في مخرج ذلك الجزء أي مخرج النصف موجود في مخرج الجزء وعادله في مخرج الضعف صحيحاً من مخرج جزئه فيستغني بمخرج الجزء عن مخرج ضعفه مثلاً مخرج الثلث والثلثين ثلاثة وهي داخله في مخرج السدس الذي هو الستة وكذلك كل واحد من مخرج الربع والنصف داخل في مخرج الثمن فاذا اجتمع في المسئلة السدس والثلث كما اذا ترك أم وأختين لام كانت من ستة وكذا اذا اجتمع فيها السدس والثلثان كما اذا ترك أم وأختين لاب وأماً أو اجتمع فيها الثلاثة كما اذا ترك أم وأختين لاب وأماً وأختين لام وأماً اذا ترك فيها الثلث والثلثان كما اذا ترك أختين لام وأختين لاب وأماً فهي من ثلاثة واذا اجتمع في المسئلة الثمن مع النصف كما اذا ترك زوجة وبنتاً كانت من ثمانية ولذا اجتمع فيها الربع والنصف كما اذا تركت زوجاً وبنتاً كانت من أربعة ولما فرغ من بيان حال اختلاط مثنى وثلاث بين قروض نوع واحد شرع في بيان حال الاختلاط بين قروض أحد النوعين بالآخر فقال (واذا اختلط النصف من) النوع (الاول بكل) النوع (الثاني) أي بالثلثين والثلث والسدس كما اذا تركت زوجاً وأختين لاب وأماً وأختين لام (أو ببعضه) كما اذا اختلط النصف بالثلث فقط كما في من خلفت زوجاً وأختين لاب وأماً أو اختلط



بالسدس وحده كما اذا خلف اماو بنتا أو اختلط بالثلث والثلثين معا كما اذا تركت زوجا وأختين  
 لابوأم وأختين لام أو اختلط بالثلثين والسدس معا كما اذا تركت زوجا وأختين لابوأم أو اختلط  
 بالثلث والسدس معا كما اذا تركت زوجا وأختين لاموأم (فهو) أي اختلاط النصف في هذه الصور  
 (من ستة) يعني ان مخرج الفروض في هذه الاختلاطات كلها هو الستة وذلك لان مخرج النصف  
 الاثنان ومخرج الثلث والثلثين ثلاثة وكلاهما داخلان في الستة فهي مخرج النصف المختلط  
 بفروض النوع الثاني على جميع الوجوه المذكورة وأيضا بين مخرجي النصف والثلث مباينة فاذا  
 ضرب أحدهما في الآخر حصل ستة فهي مخرجهما (واذا اختلط الربع) من النوع الاول (بكل)  
 النوع (الثاني) أي بالثلثين والثلث والسدس كما اذا خلف زوجة وأما وأختين لابوأم وأختين لام  
 (أو ببعضه) كما اذا اختلط بالثلثين فقط كزوج وبنتين أو بالثلث فقط كزوجة وأما أو بالسدس  
 فقط كزوجة وواحد من أولاد الأم أو اختلط بالثلثين والسدس معا كما اذا تركت زوجة وأختين  
 وأم لابوأم وأما أو بالثلثين والثلث كزوجة وأختين لابوأم وأختين لام أو بالثلث والسدس  
 كزوجة وأما وأختين لام (فهو من اثني عشر) أي هو مخرج مسائل هذه الاختلاطات  
 الثمانية والثلاثية والرابعة وذلك لان مخرج أقل جزء من النوع الثاني هو الستة وقد دخل  
 فيها مخرج الثلث والثلثين فكتفينا بهما مخرجا للكل ثم أخذنا مخرج الربع فهو والاربعة  
 فوجدنا بينهما وبين الستة موافقة بالنصف فضر بنائصف أحدهما في كل الأخرى فصار اثني عشر  
 وأيضا مخرج الثلث والثلثين ثلاثة وهي مباينة للاربعة فضر بنا للكل في الكل فحصل أيضا اثني  
 عشر فهو مخرج هذه الفروض المختلطة ومنه تخرج مسائلها المذكورة (واذا اختلط الثمن) من النوع  
 الاول (بكل) النوع (الثاني) أي بالثلثين والثلث والسدس وهذا الاختلاط انما يتصور على رأي ابن  
 مسعود رضي الله تعالى عنه لان المحروم يحجب عنه حجب النقصان كما اذا ترك ابنا كافرا وزوجة وأما  
 وأختين لابوأم وأختين لام فان الابن المحروم يحجب عنه الزوجة من الربع الى الثمن وأما على  
 رأينا فهو غير متصور لان الثمن اذا كان للمرأة وجب ان يكون صاحب الثلثين بنتين وصاحب  
 السدس أما أوجدة وحينئذ ينعدم صاحب الثلث لان صاحبه اما الأم أو أولاد الأم والأم  
 ههنا قد حجبت من الثلث الى السدس وأولادها قد حجبوا من جميع الثلث فيكون اختلاط  
 الثمن بالثلثين والسدس فقط دون الثلث (أو) اختلاط الثمن (ببعضه) أي ببعض النوع الثاني كما اذا  
 اختلط بالثلثين والسدس كزوجة وبنتين وأم أو بالثلث والسدس على رأيه كزوجة وأما وأختين  
 لام وابن محروم أو بالثلثين والثلث على رأيه أيضا كزوجة وابن كافر وأيضا وأختين لابوأم وأختين  
 لام أو اختلط بالثلثين فقط كزوجة وبنتين أو بالسدس فقط كزوجة وأما وابن أو بالثلث فقط كزوجة  
 وابن رقيق وأختين لام على رأيه أيضا (فهو من أربعة وعشرين) يريد ان مخرج فرائض هذه  
 الاختلاطات كلها هو هذا العدد ومنه تخرج مسائلها وبيان ذلك ان مخرج أقل جزء من النوع الثاني هو  
 الستة التي دخل فيها مخرج الثلث والثلثين فوجب الاكتفاء بهما معرفتو بين الستة ومخرج  
 الثمن أعني الثمانية موافقة بالنصف فضر بنائصف أحدهما في كل الأخرى فحصل أربعة وعشرون  
 وأيضا بين مخرج الثلث والثلثين وبين مخرج الثمن مباينة فضر بنا للكل في الكل فصار الحاصل  
 أيضا أربعة وعشرين فنها تخرج الفروض المختلطة بالثمن  
 \* (باب العول) \*

هو في اللغة يستعمل بمعنى الميل الى الجور يقال فلان يعول أي يميل جائرا ويعني الغلبة يقال فلان

قوله مباينة سكت عن  
 مخرج النصف مع  
 السدس كما مثل له سابقا  
 بقوله كما اذا خلف بنتا  
 وأما ولا مباينة بينهما بل  
 بين بينهما توافق  
 بالانصاف فاذا ضرب  
 أحدهما في وفق الآخر  
 كان الحاصل ستة أيضا  
 لانه متى حصل توافق  
 بين عددين يفعل كذلك  
 كما هي القاعدة اه  
 (مطلب على باب العول)

عيل صبره أي غلب وبمعنى الرفع يقال فلان عال الميزان إذا رفعه ومن هذا الأخير أخذ المصطلح عليه فلذلك قال (العول) هو (أن يزداد على المخرج) شيء (من أجزائه) كسدسه أو ثلثه إلى غير ذلك من الكسور الموجودة فيه (إذا ضاق) المخرج (عن فرض) وحاصله أن المخرج مهما ضاق عن الوفاء بالفروض المجتمعة فيه ترفع التركة إلى عدد أكثر من ذلك المخرج ثم تقسم حتى يدخل النقصان في فرائض جميع الورثة على نسبه واحدة كما سيأتي تفصيله وقيل هو مأخوذ من المعنى الأول لأن المسئلة مالت على أهلها بالجور حيث نقصت من فروضهم أو المعنى الثاني كأن المسئلة غلبت على أهلها بإدخال الضرر عليهم وأول من حكم بالعول عمر رضي الله تعالى عنه فإنه وقع في عهده صورة ضاق مخرجها عن فروضها فشاورا الصحابة فيها فاشار العباس إلى العول وقالوا أعيلاوا الفرائض فتابعوه على ذلك فلم ينكره أحدا إلا ابنه بعد موته فقليل له هلا أنكرته في زمن عمر رضي الله تعالى عنه فقال هبته وكان مهيبا وساله رجل كيف تصنع بالفريضة العائلة فقال أدخل الضرر على من هو سوء عالا وهي البنات والاختوات فانهن ينقلن عن فرض مقدر إلى فرض غير مقدر فقال الرجل ما يغنيك فتوالك شيئا فان ميراثك يقسم بين ورثته على غير رأيك فغضب فقال تجتمعون حتى تبتهل فتجعل لعنة الله على الكاذبين ان الذي أحصى رمل عاج موضع عدد الم يجعل في مال نصفين وثلثاويثو يد كلامه انه اذا تعلق حقوق بمال لا يني بها تقدم منها ما كان أقوى كالتجهيز والدين والميراث فاذا ضاقت التركة عن الفروض يقدم الأقوى ولا شك ان من ينقل من فرض مقدر إلى فرض آخر مقدر يكون صاحب فرض من كل وجه فيكون أقوى من ينقل من فرض مقدر إلى فرض آخر غير مقدر لانه صاحب فرض من وجه وعصبة من وجه آخر فادخل النقص أو الحرمان عليه أولى لان ذوى الفروض مقدمون على العصبات ولنا ان أصحاب الفروض المجتمعة في التركة قد تساوا في سبب الاستحقاق وهو النص في تساويهم في الاستحقاق وحينئذ يأخذ كل واحد منهم جميع حقه ان اتسع المحل فيضرب بجميع حقه اذا ضاق المحل كالغرماء في التركة فاذا أوجب الله تعالى في مال نصفين وثلثاويثو لا علم ان المراد الضرب به هذه الفروض في ذلك المال لاستحالة وفائه بها بخلاف التجهيز واخوته فانها حقوق مرتبة كما سلف والنقل من الفرض إلى العصوبة لا يوجب ضعفا لان العصوبة أقوى أسباب الارث فكيف يثبت النقصان أو الحرمان عليه بهذا الاعتبار في بعض الاحوال فاذا الحق ما عليه عامة الصحابة وجمهور الفقهاء (اعلم ان مجموع الخارج سبعة) لان الفرائض المذكورة في كتاب الله مع ستة ومخارجها خمسة أعداد الاثنان والثلاثة والاربعة والستة والثمانية وذلك لان مخرج الثلث والثلثين كما مر وقد عرفنا ان الاختلاط الذي يكون في نوع واحد لا يقتضي مخرجا خارجا عن تلك الخمسة وان الاختلاط بين النوعين يقتضي مخرجا خارجا ثلاثه هي ستة واثنى عشر واربعة وعشرون لكن الستة من تلك الخمسة فبقي اثنان واذا نضما إلى الخمسة صار المجموع سبعة أو بعبارة أخرى من تلك السبعة (لا تعول) أصلا لان الفروض المتعلقة بهذه المخارج الاربعه اما ان يني المال بها أو يبقى منه شيء زائد عليها وهي (الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية) فلا عول في الاثنان لان المسئلة انما تكون من اثنين اذا كان فيها نصفان كزوج وأخت لاب وأم أو نصف ومابقي كزوج وأخ لاب وأم ولا في الثلاثة لان الخارج منها اثنان ومابقي كام وأخ لاب وأم واما ثلثان ومابقي كبنتين وأخ لاب وأم واما ثلث وثلثان كاختين لام وأختين لاب وأم ولا في الاربعة لان ما يخرج منها اربع ومابقي كزوج وابن أو ربع ونصف ومابقي كزوج وبنت وأخ لاب وأم أو ربع وثلث ومابقي كزوجة وأبوين ولا في الثمانية لان الخارج منها اثنان ومابقي كزوجة وابن أو ثمن ونصف ومابقي كزوجة وبنت وأخ لاب وأم فلا عول في شيء من مسائل هذه المخارج

قوله الابن - أي ابن العباس اه  
قوله أقوى أسباب الارث  
أنت خير ان قولهم ان  
العصوبة أقوى أسباب  
للا رث خارج عن قانون  
المنافرة لانه دعوى  
مجردة في معارضة قول  
المخضم ان صاحب  
الفرض أقوى من  
العصبة وقد نوره بالنص  
الدال على تاخير العصبة  
عن صاحب الفرض اه  
من ابن كمال

الاربعة (وثلاثة) منها (قد تعول) اما (الستة) فانها (تعول الى عشرة وتر او شقعا) أى تعول بسدسها الى سبعة في ما اذا اجتمع نصف وثلثان كزوج وأختين لاب وأم أو اجتمع نصفان وسدس كزوج وأخت لاب وأم وأخت لام وتعول بثلاثها الى ثمانية في ما اجتمع نصف وثلثان وسدس كزوج وأختين لاب وأم وأخت لام أو اجتمع نصفان وثلث كزوج وأختين لاب وأم وأختين لام وتعول بنصفها الى التسعة اذا اجتمع نصف وثلثان وثلث كزوج وأختين لاب وأم وأختين لام أو اجتمع نصفان وثلث وسدس كزوج وأختين لاب وأم وأختين لام وأم وتعول بثلاثها الى العشرة اذا اجتمع نصف وثلثان وثلث وسدس كزوج وأختين لاب وأم وأختين لام وأم وهذه المسئلة تسمى شر محبة اذ قضى شر مح فيها بان للزوج ثلاثة من عشرة فجعل الزوج يطوف في البلاد ويسال الناس عن امرأة خلفت زواجا ولم تترك ولدا ولا ولد ابن ماذا نصيب الزوج فكانوا يقولون النصف فيقول لم يعطني شر مح لانصفا ولا ثلثا فبلغه ذلك فطلبه وعززه وقال قد سبقن به هذا الحكم امام عادل ذا ورع وأراد به ع-ر رضي الله تعالى عنه وأما (اثني عشر) فهي تعول الى سبعة (عشر وتر او شقعا) أى تعول بنصف سدسها الى ثلاثة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وسدس كزوجة وأختين لاب وأم وأخت لام وتعول بربعها الى خمسة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وثلث كزوجة وأختين لاب وأم وأختين لام أو اجتمع ربع وثلثان وسدسان كزوجة وأختين لاب وأم وأخت لام وتعول بسدسها وربعها الى سبعة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وثلث وسدس كزوجة وأختين لاب وأم وأختين لام وأم (و) اما (أربعة وعشرون) فانها (تعول الى سبعة وعشرين عولا واحدا في المسئلة المنبرية) التي اجتمع فيها الثمن والثلثان والسدسان (وهي امرأة وبنات وأبوان) وانما سميت منبرية لانها سالت عن علي رضي الله تعالى عنه على منبر الكوفة فاجاب عنها بديه فقال السائل متعنتا أليس للزوجة الثمن فقال صارت ثمنها تسعها ومضى في خطبته فتعجبوا من فطنته (ولا يراد) عول أربعة وعشرين (على هذا) العدد الذي هو سبعة وعشرون (الا عند ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فان عنده تعول) أربعة وعشرون (الى أحد وثلاثين) بزيادة سدسها وثمانها عليها كأم وأختين لاب وأم وأختين لام وابن محروم اذ عنده يحجب هذا الابن الزوجة من الربع الى الثمن فالمسئلة عنده أربعة وعشرين لاختلاط الثمن من النوع بكل النوع الثاني وانما عالت الى أحد وثلاثين اذ للزوجة الثمن وهو ثلاثة واللام السدس وهو أربعة وللأختين لاب وأم الثلثان أعني ستة عشر وللأختين لام الثلث وهو ثمانية فالجموع احدى وثلاثون وعند غيره هذه المسئلة من اثني عشر وتعول الى سبعة عشر والدليل على انحصار العول فيما ذكرنا من الوجوه استقرار صور اجتماع القروض كما لا يخفى عليك

(فصل في معرفة التماثل والتداخل والتوافق والتباين بين العددين) \* هذه مقدمة تحتاج الى معرفتها في تقسيم التركة على اعداد المستحقين بلا كسر (تماثل العددين يكون أحدهما مساويا للآخر) كثلاثة وثلاثة مثلا وبسميان بالمتماثلين ولا بد ههنا من اعتبارهما في محلين والافطارى الثلاثة مجردا عن المحل لا تعد فيه فلا يتصف بالمساواة قطعا (وتداخل العددين المختلفين أن بعد أقلهما الاكثر أى يغنيه) ومعنى هذه أى افنائها باهانه اذ ابقى الاقل من الاكثر مرتين أو أكثر لم يبق من الاكثر شيء كالثلاثة والستة فانك اذا ألقيت الثلاثة من الستة مرتين فنبت الستة بالكلية وكذا الحال اذا ألقيت هاتين التسعة ثلاث مرات أفنيت التسعة بالمرّة الثالثة فهذان العددان بسميان بالمتداخلين اصطلاحا بخلاف الثمانية فانك اذا ألقيت منها الثلاثة مرتين بقي اثنان فلا يمكن افنائها بالثلاثة لكن اذا ألقي منها اثنان أربع مرات فنبت الثمانية فهما أيضا متداخلان واختلاف العددين في أنفسهما بالقلّة والكثرة

قوله استقرأ أى جميع  
المسائل اه تقرير  
(مطلب على بحث  
معرفة التماثل والتداخل)  
والتوافق والتباين  
بين العددين  
(مطلب تماثل العددين)  
(مطلب تداخل العددين)

لا يتصور في التماثل بل في التداخل وما بعده الا انه صرح بذلك الاختلاف في التداخل وحده وأشعر به فيما بعده ثم انه فسر التداخل بمعنى آخر من متلازمين له فقال (أو نقول) تداخل العددين هو (أن يكون أكثر العددين منقسماً على الأقل قسمة صحيحة) أي قسمة لا كسر فيها كالسبعة فانها منقسمة على الثلاثة وعلى الاثنين أيضاً لا كسر فيصيب من الستة كل واحد من الثلاثة اثنان ومن الاثنين ثلاثة وقس على ذلك سائر المتداخلين والسبب فيه انه اذا عد عدداً هو أكثر منه كان الأكثر مثلي الأقل وأمثاله فيصيب بالقسمة كل واحد من أحاد الأقل أحاد صحيحة بعدد أمثال الأقل في الأكثر وهذا هو السبب أيضاً فيما ذكره بقوله (أو نقول) التداخل هو (أن تزيد على الأقل مثله أو أمثاله فيساوي الأكثر) فإذا أزيد مثلاً على الثلاثة مثلها مرة صارت ستة ومرة تين صارت تسعة وأما قوله (أو نقول) هو (أن يكون الأقل جزءاً لا كسر) فنقبيل الاختلاف في العبارة فقط فان العدد الأقل أن كان يعدل الأكثر يسمى جزء اصطلاحاً وان لم يعدل كان أجزاءه فالمراد بالجزء ما كان جزءاً واحداً لا مكرراً فلا ينقص التعريف حينئذ بالاربعة مقسمة إلى العشرة فانها نجسها ولا بالثلاثة بالقياس إلى الخمسة لانها ثلاثة انجسها (مثل ثلاثة وتسعة) فان الثلاثة ثلث التسعة فهي جزءها بعدد ثلاث مرات وتساويها بان يزداد عليها مثلها مرتين والتسعة منقسمة عليها بلا كسر كما مر فهذا مثال للتداخل على جميع التقاسير (وتوافق العددين) في جزء كالنصف ونظائره (أن لا يعدل أحدهما الآخر ولكن يعدلها عدداً ثالثاً) هذا التعريف صحيح اذا فسر العدد بالكمية المتألفة من الوحدات فلا يكون حينئذ عدداً وكذا يصح على هذا تعريف التداخل بما ذكره وأما اذا فسر العدد بما يقع في مراتب العدد دخل فيه الواحد أيضاً فاحتيج ههنا إلى أن يقال ولكن يعدلها عدداً ثالثاً غير الواحد ودون ذلك لا يعرف التداخل المذكور بلا شبهة الا ان يعتبر مغايرة كل واحد من العددين المختلفين للواحد وذلك لان الواحد يعد جميع الأعداد وليس في الاصطلاح بينه وبين شئ منها تداخل بل تباین وأيس أيضاً بين العددين اللذين يعدلها الواحد فقط توافق والظاهر أن المصنف لم يجعل الواحد عدداً فلا اشكال على مذهبه قطعاً (كالثمانية مع العشرين) فان الثمانية لا تعدل العشرين لكن (تعدلها أربعة) فانها تعدل الثمانية بمرتين والعشرين بخمس مرات (فهما متوافقان بل ربع) وذلك (لان العدد العادلهما يخرج لجزء الوفاق) بينهما قسمة اربعة اربعة وهي مخرج للربع كأنما متوافقين به فان قلت النصف أعني الاثنين يعدلها أيضاً فهل جعلتهما من المتوافقين بالنصف قلت المعبر في هذه الصناعة مع تعدد العادلهما أكثر عدديهما ليهما يكون جزء الوفاق أقل فيسهل الحساب ألا يرى أن ربع الشئ أقل من نصفه فان حسابه أسهل ولا منافاة في أن يكون بين عددين توافق من وجوه متعددة كالاثني عشر والثمانية عشر فانهما متوافقان بالنصف والثلاث والسادس الآن العبرة في سهولة الحساب بتوافقهما في السادس الذي هو من أحدهما اثنان ومن الآخر ثلاثة (وتباین العددين المختلفين أن لا يعدل العددين) المختلفين (معاً عدد ثالثاً) أصلاً (كالسبعة مع العشرة) فانه لا يعدلها شئ سوى الواحد الذي ليس بعدد عنده ولا خفاء في معرفة التماثل والتداخل بين العددين بل في معرفة التوافق والتباین بينهما فلذلك قال (وطريق معرفة الموافقة والمباينة بين المقدارين المختلفين أن تنقص من الأكثر عدداً الأقل من الجانبين مراراً حتى لتتفق في درجة واحدة فان اتفقا في واحد فلا وفق بينهما فان اتفقا في عدد فهما متوافقان) بالجزء الذي يخرج منه (في ذلك العدد) مثلاً اذا أفنيت من العشرة سبعة بقي ثلاثة واذا أفنيت ثلاثة من السبعة بقي واحد واذا أفنيت واحداً من الثلاثة بقي اثنين أيضاً واحداً فقد اتفقت العشرة والسبعة باقضاء الأقل من الجانبين مراراً في الواحد فانه الباقي من كل منهما في بعض درجات الاقضاء فهما متباينان واذا أفنيت من

(مطلب توافق العددين)  
(مطلب تباین العددين)



الثمانية عشر ثمانية مرتين بقي منها اثنان واذا اُفتي من الثمانية قائلان ثلاث مرات بقي منها ايضا اثنان  
فهما عددان متوافقان بالنصف والتفصيل أن يقال اذا نقص أمثال الاقل من الاكثر فان في الاكثر  
فهما متداخلان وان بقي منه واحد فهما متباينان اذ لا يعد هما سوى الواحد وان بقي منه عدد هو أقل  
من الاقل فان عددها الباقي الاقل فهو أغنى الباقي أكثر عددي عددهما على معنى أنه ليس هناك  
عدد يعدهما وهو أكثر منه وان بقي من الاقل واحد فبين العددين أيضا تباين وان بقي من الاقل عدد  
هو أقل من الباقي الاول فان عد الباقي الثاني الباقي الاول فالثاني هو أكثر عددي عددهما فبين  
المقروطين بالمعنى المذكور وليس يمكن أن يبقى دائماً من الجانبين عدد كذلك بل لابد أن ينتهي إما  
إلى عدد يعد ما يليه في جميع ما قبله فيكون هو أكثر عددي عدديك العددين بذلك المعنى فتوافقان  
في الكسر الذي هو مخرج وجهه وإما إلى الواحد فيتباينان وكل هذه الاحكام مبنية بما ذكر في كتاب  
أصول الحساب وما ذكره المصنف راجع إلى ذلك فإنه اذا انتهى الاتفاق في جانب إلى الواحد فلا بد أن  
ينتهي إلى غيره في الجانب الآخر فتوافقان في الواحد واذا انتهى في أحد الجانبين إلى عدد يعد ما قبله فلا  
بد أن يبقى مثله في الجانب الآخر فتتفقان في ذلك العدد فيكونان متوافقين في الكسر الذي هو مخرجه  
(في الاثنين) يتوافقان (بالتصف) كما في الاربعة والعشرة (وفي الثلاثة) يتوافقان (بالثلاث)  
كما في التسعة والاثني عشر (وفي الاربعة) يتوافقان (بالربع) كالثمانية والاثني عشر (هكذا إلى  
العشرة) أي يكون التوافق في الأعداد التي هي العشرة وما دونها واحد من الكسور التسعة المشهورة  
وهي النصف إلى العشر وتسمى هي حيايتها كسرها بالإضافة أو التكرير بالكسور المنطقية  
(وفي ما وراء العشرة يتوافقان بجزء) من الكسور الأصغر التي لا يمكن التعبير عنها إلا بضافتها  
إلى مخرجها (أعني في أحد عشر) يتوافقان (بجزء من أحد عشر) كاثني عشر وعشرين مع ثلاثة  
وثلاثين فان العدد الذي يعدهما أحد عشر فقط وهو مخرج جزء من أحد عشر وفي ثلاثة عشر  
يتوافقان بجزء من ثلاثة عشر ستة وعشرين وتسعة وثلاثين فان العدد العاشر ثلثه عشر (وفي خمسة  
عشر) يتوافقان (بجزء من خمسة عشر) كاثني عشر مع خمسة وأربعين فان خمسة عشر يعدهما معا فهما  
متوافقان بجزء منها ويمكن أن يعبر عن هذا الأخير بأنهما يتوافقان بثلاث الخمس الذي مخرجه  
خمس عشر كما يعبر فيما يعدهما اثنا عشر كأربعة وعشرين وستة وثلاثين بأنهما متوافقان بنصف  
السدس وفيما يعدهما أربعة عشر كثمانية وعشرين واثنين وأربعين بأنهما متوافقان بنصف  
السبع وبالجمله يمكن فيما وراء العشرة باسمها أن يعبر في التوافق بالاجزاء المضافة إلى المخرج كجزء  
من أحد عشر وجزء من اثني عشر وجزء من ثلاثة عشر ويمكن في بعضها أن يعبر بالكسور المنطقية  
المركبة وللتنبية على ذلك خلط الشيخ المنطق بالأصم حيث ذكر أحد عشر وخمس عشر معا (فاعبر  
هذا الذي ذكرناه في سائر الأعداد تعرف توافقه بالمنطق والاجزاء المضافة إلى مخرجها والوجه في  
انحصار النسب بين الأعداد في الأقسام الاربعة أنك اذا نسبت عددا إلى آخر فان ساواه فهما  
متماثلان والافان كان الاقل مغنيا للأكثر فتدخلا وان لم يكن مغنيا له فاما ان يعدهما عدد غير  
الواحد فهما متوافقان أو لا يعدهما غير متباينان

\*(باب التصحيح)\*

أي تصحيح مسائل الفرائض وهو أن تؤخذ السهام من أقل عدد يمكن على وجه الكسر على أحد من  
الورثة (يحتاج في تصحيح المسائل) بالمعنى الذي ذكرناه (إلى سبعة أصول ثلاثة) منها (بين السهام)  
المأخوذة من مخرجها (و) بين (الرؤس) من الورثة (وأربعة) منها (بين الرؤس والرؤس اما)

(مطلب على باب  
التصحيح)

قوله وهو أن تؤخذ  
السهام أي عمل يقيد  
وجوده أن أول عدد  
لا يشمل على الكسر أي  
يخرج منه سهام كل  
فرق منقسمة على  
رؤسهم بلا كسر سواء كان  
ذلك بدون الضرب كما في  
صورة الاستقامة أو بعد  
ضرب وفق الرؤس كما في  
صورة الموافقة أو كل  
الرؤس كما في صورة  
المباينة اهـ

الاصول (الثلاثة فاحدها) ما ذكره بقوله (ان كان سهام كل فريق) من الورثة (منقسمة عليهم بلا كسر  
فلا حاجة الى الضرب كابوين وبنتين) فان المسئلة حينئذ من ستة فلكل من الابوين سدسها وهو  
واحد والبنيتان اثنتان أعني أربعة فلكل واحدة منهما اثنان فاستقام السهام على رؤس الورثة بلا  
انكسار (والثاني) من الاصول الثلاثة فهو (ان) ينكسر على طائفة واحدة (أي ينكسر على طائفة  
واحدة فقط نصيبهم من التركة) (والكن بين سهامهم ورؤسهم موافقة) بكسر من الكسور (فيضرب  
وفق عدد رؤسهم) أي رؤس من انكسر عليهم السهام وهم تلك الطائفة الواحدة (في أصل المسئلة)  
ان لم تكن عائلة وفي أصلها (وعولها) معا (ان كانت عائلة كابوين وعشر بنات أو زوج وأبوين  
وست بنات) فالاول مثال ما ليس فيها عول اذا أصل المسئلة من ستة السدسان وهما اثنان للابوين  
ويستقيمان عليهما والثلاثان وهما أربعة للبنات العشرة ولا يستقيم عليهن لكن بين الأربعة والعشرة  
موافقة بالنصف فان العدد العادلهما هو الاثنان فردنا عدد الرؤس أعني العشرة الى نصفها وهو خمسة  
وضربناها في الستة التي هي أصل المسئلة صار الحاصل ثلاثين فتصح منه المسئلة اذ قد كان للابوين  
من أصل المسئلة سهمان وقد ضرب بناهما في المضروب الذي هو خمسة صار عشرة فلكل منهما خمسة  
وكان للبنات العشر منه أربعة وقد ضرب بناها أيضا في خمسة فصار عشرين فلكل واحدة منهن اثنان  
والثاني مثال ما فيها عول فان أصل المسئلة ههنا من اثني عشر لاجتماع الربع والسدس والثلاثين على  
ما سبق تحريرها فلزوج وعولها هو ثلاثة وللأبوين سدساها وهما أربعة للبنات الست ثلثاها وهما  
ثمانية فقد عالت المسئلة الى خمسة عشر وانكسر سهام البنات أعني الثمانية على رؤسهن فقط لكن  
بين عددي السهام والرؤس توافق بالنصف فردنا عدد رؤسهن الى نصفه وهو ثلاثة فضر بناها في  
أصل المسئلة مع عولها وهو خمسة عشر فحصل خمسة وأربعون فاستقام منها المسئلة اذ قد كان للزوج من  
أصل المسئلة ثلاثة وقد ضرب بناها في المضروب الذي هو ثلاثة فصارت تسعة فهي له وكان للابوين أربعة  
وقد ضرب بناها في ثلاثة صار اثني عشر فلكل واحدة منهما ستة وكان للبنات ثمانية ضرب بناها في ثلاثة  
فحصل أربعة وعشرون فلكل واحدة منهن أربعة (والثالث) من الاصول الثلاثة ان تنكسر السهام  
أيضا على طائفة واحدة فقط (ولا يكون بين سهامهم ورؤسهم موافقة) بكسر بل مباينة (فيضرب  
حينئذ كل عدد رؤسهم) أي رؤس من انكسر عليهم السهام (في أصل المسئلة) ان لم تكن عائلة وفي  
أصلها مع عولها ان كانت عائلة ثم ذكر مثال العائلة بقوله (كزوج وخمس اخوات لاب) فاصل المسئلة  
من ستة النصف وهو ثلاث للزوج والثلاثان وهو أربعة للاخوات فقد عالت المسئلة الى سبعة وانكسر  
سهام الاخوات عليهن فقط وبين عددي سهامهن ورؤسهن أعني الأربعة والخمسة مباينة فضر بنا  
كل عدد رؤسهن وهو خمسة في أصل المسئلة مع عولها وهو سبعة فصار الحاصل خمسة وثلاثين فخفا  
نصع المسئلة اذ قد كان للزوج ثلاثة وقد ضرب بناها في المضروب وهو خمسة فصار خمسة عشر فهي له وكان  
للاخوات الخمس أربعة وقد ضرب بناها أيضا في خمسة فصار عشرين فلكل واحدة منهن أربعة ومثال  
غير العائلة زوج وجدته واحدة وثلاث اخوات لام فالمسئلة من ستة للزوج منها نصفها وهو ثلاثة  
والجدته سدسها وهو واحد وللأخوات ثلثها وهو اثنان ولا يستقيمان على عدد رؤسهن بل بينهما  
مباينة فضر بنا كل عدد رؤس الاخوات في أصل المسئلة صار الحاصل ثمانية عشر فتصح المسئلة منها  
اذ قد كان للزوج ثلاثة ضرب بناها في المضروب الذي هو ثلاثة صار تسعة وضر بنا نصيب الجد في  
المضروب أيضا فكان ثلاثة وضر بنا نصيب الاخوات لام في المضروب صار ستة فاعطينا كل واحدة  
منهن اثنين وقد يقال ذكر المصنف هنا أصل المسئلة وحدها وأورد المثال من العول وحده تنبيهها على

(مطلب الاصول الثلاثة  
والبحث على أولها)  
(مطلب على الاصل  
الثاني)  
(مطلب الاصل الثالث)

ان المسئلة وعولها معا صار اثنتي عشرة اصل المسئلة في ان عدد الرؤس يضرب فيها كما يضرب في أصلها  
وحاصل هذه الاصول الثلاثة انه ان استقام السهام على الورثة فذلك هو الاصل الاول وان لم يستقيم فاما  
ان ينكسر على طائفة واحدة أو أكثر والثاني هو المذكور في الاصول الاربعة والاول لا يخلو من أن يكون  
بين سهام تلك الطائفة وبين عدد رؤسهم موافقة أو لا فالاول هو الاصل الثاني والثاني هو الاصل  
الثالث (وأما الاصول الاربعة) التي بين الرؤس والرؤس (فاحدها أن يكون الكسر) أي كسر السهام  
(على طائفتين) من الورثة (أو أكثر ولكن بين أعداد رؤسهم) أي رؤس من انكسر عليهم سهامهم  
(مماثلة) والمراد بأعداد الرؤس ما يتناول عين تلك الأعداد ووفقها أيضا فانه اذا كان بين رؤس طائفة  
وسهامهم مثلاً موافقة بر عدد رؤسهم الى وفقه أو لا ثم يعتبر المماثلة بينهما وبين شائر الأعداد كما ستطلع  
عليه (فالحكم فيها) أي في هذه الصورة (ان يضرب أحد الأعداد) المماثلة (في أصل المسئلة) فيحصل  
ما تصح به المسئلة على جميع الفرق (مثل ست بنات وثلاث جدات وثلاثة أعمام) المسئلة من ستة للبنات  
الست الثمان وهو أربع ولا يستقيم عليهن ولكن بين الاربعة وعدد رؤسهن موافقة بالنصف  
فاخذنا نصف عدد رؤسهن وهو ثلاثة وللجدات الثلاث السدس وهو واحد فلا يستقيم عليهن  
ولاموافقة بين الواحد وعدد رؤسهن فاخذ جميع عدد رؤسهن وهو أيضا ثلاثة وللأعمام الثلاثة الباقي  
وهو واحد أيضا وبنه وبين عدد رؤسهم مباينة فاخذنا جميع عدد رؤسهم ثم نسبنا هذه الأعداد  
المأخوذة بعضها الى بعض فوجدناها مماثلة فضر بنا أحدها وهو ثلاثة في أصل المسئلة أعني الستة  
فصار ثمانية عشر فقامت المسئلة وكان للبنات أربعة ضر بناها في المضروب الذي هو ثلاثة فصارت اثني  
عشر فلكل واحدة منهن اثنان وللجدات واحدة ضر بناه أيضا في ثلاثة فكان ثلاثة فلكل واحدة واحد  
وللأعمام واحد أيضا وضر بناه أيضا في الثلاثة وأعطينا كل واحد منهم واحد ولو فرضنا في الصورة  
المذكورة عمًا واحدًا بدل الأعمام الثلاثة كان الانكسار على طائفتين فقط فكان وفق عدد رؤس  
البنات مماثلًا لعدد رؤس الجدات اذ كل منهما ثلاثة فيضرب الثلاثة في أصل المسئلة فتضيق المسئلة  
ثمانية عشر ويصح السهام على الكل كما (و) الاصل (الثاني) من الاصول الاربعة (ان يكون بعض  
الأعداد) أي بعض أعداد رؤس الورثة المنكسرة عليهم سهامهم من طائفتين أو أكثر (متداخلاً في  
البعض فالحكم فيها) أي في هذه الصورة (ان يضرب) ما هو (أكثر) تلك (الأعداد في أصل المسئلة كاربعة  
زوجات وثلاث جدات واثنى عشر عمًا) أصل المسئلة من اثني عشر للجدات الثلاث السدس وهو اثنان  
فلا يستقيم عليهن وبين رؤسهن وسهامهن مباينة فاخذنا مجموع عدد رؤسهن وهو ثلاثة وللزوجات  
الاربعة الربع وهو ثلاثة فلا استقامة وبين عدد رؤسهن وسهامهن مباينة فاخذنا عدد الرؤس بتمامه  
وللأعمام الاثنى عشر الباقي وهو سبعة فلا يستقيم على اثني عشر بل بينهما تبين فاخذنا عدد الرؤس  
باسرها ثم طلبنا النسبة بين أعداد الرؤس المأخوذة فوجدنا الثلاثة والاربعة متداخلين في الاثنى عشر  
الذي هو أكثر أعداد الرؤس فضر بناه في أصل المسئلة وهو أيضا اثنا عشر فصار مائة وأربعة وأربعين  
فتصح منها المسئلة انظر كان للجدات من أصل المسئلة اثنان وقد ضر بناهما في المضروب الذي هو اثني  
عشر فصار أربعة وعشرين فلكل واحدة منهن ثمانية وللزوجات من أصلها ثلاثة ضر بناها في المضروب  
المذكور صار ستة وثلاثين فلكل واحدة منهن تسعة وللأعمام سبعة ضر بناها في اثني عشر أيضا فحصل  
اربعة وثمانون فلكل واحد منهم سبعة ولو فرضنا في هذه الصورة زوجة واحدة بدل الزوجات الاربعة  
كان الانكسار على طائفتين فقط أعني الجدات الثلاث والأعمام الاثنى عشر وكان عدد رؤس الجدات  
متداخلاً في عدد رؤس الأعمام فيضرب أكثر هذين العددين المتداخلين أعني اثني عشر في أصل المسئلة

(مطلب الاصول الاربعة  
التي بين الرؤس والرؤس  
والبحت على أولها)  
(مطلب الاصل الثاني  
من الاصول الاربعة)

فيحصل ما يستقيم على الكل على قياس ما عرفته (و) الاصل (الثالث) من الاربعة (ان يوافق بعض  
الاعداد) أي بعض أعداد رؤس من انكسر عليهم سهامهم من طائفتين أو أكثر (بعضا فالحكم  
فيها) أي في هذه الصورة (ان يضرب وفق أحد الأعداد) أي أحد أعداد رؤسهم (في جميع) العدد  
(الثاني ثم) يضرب جميع (ما بلغ في وفق) العدد (الثالث ان وافق) ذلك (المبلغ) العدد (الثالث والا  
فالمبلغ) أي وان لم يوافق المبلغ الثالث فينتد يضرب المبلغ (في) جميع العدد (الثالث ثم) يضرب  
المبلغ الثاني (في) العدد (الرابع كذلك) أي في وفقه ان وافقه المبلغ الثاني أو في جميعه ان لم يوافق (ثم)  
يضرب (المبلغ) الثالث (في أصل المسئلة) كاربعة زوجات وثمانية عشرة بنتا وخمس عشرة جـدة وستة  
أعمام) أصل المسئلة أربعة وعشرون للزوجات الاربع الثمن وهو ثلاثة فلا يستقيم عليهن وبين عدد  
سهامهن ورؤسهن مباينة فحفظنا جميع عدد رؤسهن وللبنات الثمانية عشرة الثلثان وهو ستة عشر فلا  
يستقيم عليهن وبين عدد رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهن وهو تسعة  
وحفظناه وللجدات الخمس عشرة السدس وهو أربعة فلا يستقيم وبين عدد رؤسهن وسهامهن مباينة  
فحفظنا جميع عدد رؤسهن وللأعمام الستة الباقي وهو واحد لا يستقيم عليهم وبينه وبين عدد رؤسهم  
مباينة فحفظنا عدد رؤسهم فحصل لنا من أعداد الرؤس المحفوظة أربعة وستة وستة وخمسة عشر ثم  
طلبنا بينها التوافق فوجدنا لاربعة موافقة للستة بالنصف فردنا احداها الى نصفها فضر بناه في  
الآخرى صار المبلغ اثني عشر وهو موافقة للتسعة بالثلاث فضر بنا ثلث احداها في جميع الآخرى صار  
المبلغ ستة وثلاثين وبين هذا المبلغ الثاني وبين خمسة عشر موافقة بالثلاث أيضا فضر بنا ثلث خمسة  
عشر وهو خمسة في ستة وثلاثين فحصل مائة وثمانون ثم ضر بنا هذا المبلغ الثالث في أصل المسئلة أعني  
أربعة وعشرين صار الحاصل أربعة آلاف وثلثمائة وعشرين فنهنا تصح المسئلة اذا كان للزوجات  
من أصل المسئلة ثلاثة ضر بناها في المضروب وهو مائة وثمانون فحصل خمس مائة وأربعون فلكل  
من الزوجات الاربع مائة وخمسة وثلاثون وكان للبنات الثمانية عشرة ستة عشر وقد ضر بناها في  
ذلك المضروب فصار ألفين وثمان مائة وثمانين فلكل واحدة منهن مائة وستون وكان للجدات الخمس  
عشرة أربعة وقد ضر بناها في المضروب المذكور فصار سبعة مائة وعشرين فلكل واحدة منهن  
ثمانية وأربعون وكان للأعمام الستة واحد ضر بناه في المضروب فكان مائة وثمانين فلكل واحد  
منهم ثلاثون واذا جمعت جميع انصباء الورثة بلغ أربعة آلاف وثلاثة مائة وعشرين (و) الاصل  
(الرابع) من الاربعة (ان يكون الأعداد) أي أعداد رؤس من انكسر عليهم سهامهم من طائفتين  
أو أكثر (مباينة لا يوافق بعضها بعضا فالحكم فيها ان يضرب أحد الأعداد في جميع الثاني ثم)  
يضرب (ما بلغ في جميع الثالث ثم) يضرب (ما بلغ في جميع الرابع ثم) يضرب (ما اجتمع في أصل  
المسئلة) كما رأيت وست جدات وعشر بنات وسبعة أعمام) وأصل المسئلة أربعة وعشرون للزوجتين  
الثمن وهو ثلاثة فلا يستقيم عليهما وبين رؤسهما واثنتان وسهامهما مباينة فاخذنا عدد رؤسهما  
وهو اثنان وللجدات الست السدس وهو أربعة فلا يستقيم عليهن وبين عدد رؤسهن وسهامهن  
موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهن وهو ثلاثة وللبنات العشرة الثلثان وهو ستة عشر فلا  
يستقيم عليهن وبين رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهن وهو خمسة وللأعمام  
السبعة الباقي وهو واحد لا يستقيم عليهم وبينه وبين عدد رؤسهم مباينة فاخذنا عدد رؤسهم وهو  
سبعة فصار معنا من الأعداد الماخوذة للرؤس اثنان وثلاثة وخمسة وسبعة وهذه كلها أعداد مباينة  
فضر بنا الاثنين في الثلاثة صار ستة ثم ضر بنا هذا المبلغ في خمسة فصار ثلاثين ثم ضر بنا الاثنين في

(مطلب الاصل الثالث  
من الاصول الاربعة)  
(مطلب الاصل الرابع  
من الاصول الاربعة)



سبعة ففصل مائتان وعشرة ثم ضرب بنا هذا المبلغ في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون فصار المجموع خمسة آلاف وأربعين ومنها تستقيم المسئلة على جميع الطوائف إذا كان للزوجتين من أصل المسئلة ثلاثة فضر بناها في المضروب الذي هو مائتان وعشرة ففصل ستمائة وثلاثون فلكل واحدة منهما ثلثمائة وخمسة عشر وكان للجدات الست أربعة وضر بناها في ذلك المضروب المذكور فصار ثمانمائة وأربعين فلكل واحدة منهن مائة وأربعون وكان للبنات العشرة ستة عشر وضر بناها في المذكور فبلغ ثلاثة آلاف وثلثمائة وستين فلكل واحدة منهن ثلثمائة وستة وثلاثون وكان للأعمام السبعة واحد وضر بناها في ذلك المضروب فكان مائتين وعشرة فلكل واحد منهن م ثلاثون ومجموع هذه خمسة آلاف وأربعون وذكروا بعضهم أنه قد علم بالاستقراء أن انكسار السهام لا يقع على أكثر من أربع طوائف فإن قيل قد اعتبر في الأصول التي بين الرأس والرؤس التماثل والتداخل والتباين حتى صارت باعتبارها أربعة فلم يعتبر في الأصول التي بين الرأس والسهام التداخل كما اعتبر أخواته الثلث حتى يكون أربعة أيضا قلنا لم يعتبر التداخل بينهما بل ردت إلى الموافقة أن لم ينقسم السهام على الرأس أو إلى المماثلة أن انقسمت عليها رومالا لاختصاص مثال الأول زوج وابنان وبنتان أصل المسئلة ههنا أربعة للزوج واحد منها والثلاثة الباقية بين الابنين والبنتين للذكر مثل حظ الانثيين والابنان بمنزلة أربع بنات والثلاثة لا تنقسم على الستة لكنهما متوافقان بالثلث الذي يخرج منه أقل من اثنين العدين المتداخلين فيرد عدد رؤس الستة إلى وفقه وهو اثنان ويضرب في أصل المسئلة فيصير ثمانية وتصح منها المسئلة فكان للزوج واحد وضر بناها في المضروب الذي هو اثنان فكان اثنين فأعطيناهما إياهما والباقي ستة تستقيم على الورثة الباقية ومثال الثاني أبوان وبنتان أصل المسئلة من ستة والسدسان وهما اثنان للابوين والثلثان وهما أربعة للبنتين وهي مستقيمة عليهما كما في صورة التماثل فكان بين بين السهام والرؤس مماثلة في الحقيقة فلذلك صار الأصول المحتاج إليها سبعة لا ثمانية فإن قلت إذا كان بين بعض أعداد الرؤس تماثل وبين بعضها الآخر تداخل أو توافق أو تباين فماذا تعمل هناك قلت أن اتفق ذلك يعمل في كل بعض ما علم في أصله فيكتفي من التماثلين بواحد منهما ويؤخذ وفق أحد المتوافقين ويضرب في الآخر ثم ينسب المبلغ إلى أحد التماثلين ويعمل على ما يقتضيه هذه النسبة

(مطلب على معرفة نصيب كل فريق من التصحيح)

(فصل وإذا أردت أن تعرف نصيب كل فريق) كالبنات والجدات والزوجات والأعمام وغيرهم (من التصحيح) الذي استقام على الكل (فاضررب ما كان لكل فريق من أصل المسئلة فيما ضربته في أصل المسئلة) أي في المضروب الذي ضربته في أصلها فما حصل من هذا الضرب كان نصيب ذلك الفريق وقد تكرر عليك هذا العمل في الأمثلة السابقة للأصول الستة التي فيها ضرب فلا حاجة إلى إيراد مثال ههنا (وإذا أردت أن تعرف نصيب كل واحد من آحاد ذلك الفريق) من التصحيح (فأقسم ما كان لكل فريق من أصل المسئلة على عدد رؤسهم ثم اضرب الخارج) من هذه القسمة (في المضروب) الذي ضربته في أصل المسئلة لأجل التصحيح (فالحاصل) من ضرب الخارج في المضروب (نصيب كل واحد من آحاد ذلك الفريق) مثلاً في المسئلة المذكورة لتباين أعداد رؤس الورثة كان للزوجتين ثلاثة فإذا قسمتهما عليهما كان الخارج واحد ونصفاً وإذا ضربته في المضروب الذي هو مائتان وعشرة يحصل ثلثمائة وخمسة عشر فهي نصيب كل واحدة من الزوجتين وكان للبنات من أصلها ستة عشر فإذا قسمتها على العشرة أتت هي عدد من خرج واحد وثلاثة أخماس واحد

فإذا ضربت هذا الخارج في ذلك المضروب يحصل ثلثمائة وستة وثلاثون فهي نصيب كل بنت وكان  
للجدات من أصلها أربعة فإذا قسمتها على الستة التي هي عدد هن كان الخارج ثلثي واحد فإذا ضربته في  
المضروب المذكور حصل مائة وأربعون فهي نصيب كل جدة وكان للأعمام من أصلها واحد فإذا  
قسمتها على السبعة التي هي عددهم كان الخارج سبع واحد فإذا ضربته في المضروب الذي مائتان  
وعشرة حصل ثلاثون فهي نصيب كل عم ولمعرفة نصيب كل واحد من آحاد ذلك الفريق من  
التصحيح هناك (وجه آخر وهو أن يقسم المضروب) أي العدد الذي ضربته في أصل المسئلة  
للتصحيح (على أي فريق شئت) من فرق الورثة (ثم اضرب الخارج من هذه القسمة في نصيب  
الفريق الذي قسمت عليهم المضروب فالحاصل) من هذا الضرب (نصيب كل واحد من آحاد ذلك  
الفريق) ففي المسئلة المذكورة للتبائن إذا قسمت المضروب وهو مائتان وعشرة على المراتين خرج مائة  
ونخسة فإذا ضربت هذا الخارج في نصيبهما من أصل المسئلة وهو ثلاثة حصل ثلثمائة وخمسة عشر فهي  
لكل واحدة منهما وإذا قسمته أيضا على البنات العشر خرج أحد وعشرون وإذا ضربت ما خرج في  
نصيبهن من أصل المسئلة وهو ستة عشر حصل ثلثمائة وستة وثلاثون فهي لكل بنت وإذا قسمته  
أيضا على الجدات الست خرج خمسة وثلاثون فإذا ضربتها في نصيبهن من أصلها وهو أربعة حصل مائة  
وأربعون فهي نصيب كل جدة وان قسمت المضروب أيضا على الأعمام السبعة خرج ثلاثون فإذا  
ضربت هذا الخارج في نصيبهم من أصلها وهو واحد كان الحاصل ثلاثين فهي لكل عم وكل واحد من  
هذين الوجهين طريق في القسمة الآن الأولى قسمة النصيب من أصل المسئلة على الفريق والثاني في  
قسمة المضروب في أصلها عليهم وهناك (وجه آخر وهو طريق النسبة وهو الأوضح) إذ لا يحتاج فيه  
إلى قسمة وضرب كما في الأولين (وهو أن تنسب سهام كل فريق من أصل المسئلة إلى عدد رؤسهم  
مفردا) عن أعداد رؤس غيرهم (ثم تعطى بمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من آحاد تلك  
الفريق) ففي مسئلة التبائن إذا نسبت سهام المراتين وهي ثلاثة إليهما كانت النسبة مثلا ونصفا وإذا  
أعطيت كل واحدة منهما من المضروب بمثل تلك النسبة أعني مثله ونصفه كان ثلثمائة وخمسة عشر وإذا  
نسبت سهام البنات وهي ستة عشر إلى عدد رؤسهن وهو عشرة كانت النسبة مثلا وثلاثة أخماس مثل  
فإذا أعطيت كل بنت مثل المضروب ومثل ثلاثة أخماسه كان لها ثلثمائة وستة وثلاثون وإذا نسبت  
سهام الجدات وهي أربعة إلى عدد رؤسهن وهو ستة كانت النسبة ثلثي واحد وإذا أعطيت كل جدة  
ثلثي المضروب كان لها مائة وأربعون وإذا نسبت سهام الأعمام وهو واحد إلى عدد رؤسهم وهو سبعة  
كانت النسبة سبع واحد وإذا أعطيت كل واحد منهم سبع المضروب حصل له ثلاثون

(فصل في قسمة التركة بين الورثة أو الغرماء) التركة فعلة من الترك بمعنى المتروك كالطالبة بمعنى  
المطلوب ثم إنه لما فرغ من تصحيح المسائل وتعيين النصيب منه لكل فريق من الورثة ولكل واحد  
من آحاد الفريق شرع أن يبين قسمة التركة بين الورثة والغرماء وتعيين الانصاء من التركة  
وتقريره أنه إن كان بين التركة والتصحيح مسألة فالأمر ظاهر وإذا لم يكن بينهما مسألة (فاضرب سهام  
كل وارث من التصحيح في جميع التركة ثم اقسم المبلغ على التصحيح) أي إذا كان بين التصحيح  
والتركة مباينة فالخارج من هذه القسمة نصيب ذلك الوارث كما سئذ ذكره مثلا إذا خلفت زواجا وأما  
وأختين لأب وأم كانت المسئلة من ستة وتعمل إلى ثمانية فالزوج منها ثلاثة وللأم واحد ولكل واحد  
من أختين سهمان فإن فرضنا أن جميع التركة خمسة وعشرون دينارا كان بينهما وبين التصحيح الذي  
هو ثمانية مباينة وإذا أردت أن تعرف نصيب كل وارث من هذه التركة فاضرب نصيب الزوج من

(مطلب على بحث قسمة  
التركات بين الورثة  
أو الغرماء)

التصحيح وهو ثلاثة في كل التركة يحصل خمسة وسبعون ثم أقسم هذا على المبلغ أعني ثمانية يخرج تسعة  
دنانير وثلاثة أثمان دينار فهذه نصيب الزوج من تلك التركة وأضرب أيضا نصيب الام من التصحيح  
وهو واحد في جميع التركة فيكون الحاصل خمسة وعشر بن فاذا قسمتها على الثمانية خرج ثلاثة دنانير  
وثن دينار فهي نصيب الام من التركة فأضرب نصيب كل أخت من التصحيح وهو اثنان في كل التركة  
يحصل خمسة عشر فاذا قسمت هذا الحاصل على الثمانية خرج ستة دنانير وربع دينار فهي نصيب كل  
أخت من التركة (واذا كان بين التصحيح والتركة موافقة فأضرب سهام كل وارث من التصحيح في وفق  
التركة ثم أقسم المبلغ) الحاصل من هذا الضرب (على وفق التصحيح) فالخارج نصيب ذلك الوارث في  
الوجهين) أى في الوجه الاول كما أشرنا اليه والوجه الثاني فان قلت لماذا أطلق الوجه الاول ولم يقيد بشئ  
وقيد الثاني بالموافقة قلت أما إطلاق الاول فلمكونه شاملا لما عدا صورة المباشرة سواء كان بين التصحيح  
وكل التركة مباينة كما من المثال في المسئلة المذكورة او موافقة كما اذا كانت في تلك المسئلة خمسين دينارا  
أو كان بينهما مداخل كما اذا كانت التركة في تلك المسئلة أيضا أربعة وعشر بن دينار فإنه اذا ضرب في  
هاتين الصورتين نصيب كل وارث من التصحيح في جميع التركة وقسم المبلغ على التصحيح كما عمل  
في صورة المباينة خرج منها أيضا نصيب كل ذلك الوارث من تلك التركة المفروضة وأما تقييد الثاني  
بالموافقة فلا اختصاصه بالتوافق مع ما إلى التباين لكن يشار فيه التداخل لا اشتراك المتداخلين  
في كسر مخرجه أقل المتداخلين فهم ما في حكم المتوافقين كما أشرنا اليه فيما سلف فيجوز في التداخل  
الوجهان الجاريان في التوافق واعلم انه اذا لم يكن في التركة كسر فالقاعدة ما قررناها وأما اذا كان فيها  
كسر فاحتيج الى بسط التركة ليصير من جنس واحد فطريق البسط ان يضرب التصحيح من التركة  
في مخرج الكسر وتزيد على الحاصل ذلك الكسر ثم يضرب العدد الذي صححت منه المسئلة في مخرج كسر  
التركة أيضا ثم يعمل بالحاصلين ما من من الضرب والقسمة فيكون الخارج نصيب الوارث الواحد فان  
فرضنا في المسئلة المذكورة ان التركة خمسة وعشرون دينارا وثلاث دنانير بضربنا الخمسة والعشرين في  
مخرج الثالث أعني ثلاثة فيحصل خمسة وسبعون وتزيد عليه الثالث فيصير الجميع ستة وسبعين ثم  
ضربنا الثمانية التي هي التصحيح في ثلاثة أيضا فيحصل أربعة وعشرون فاذا ضربنا نصيب كل وارث  
من الثمانية في الستة والسبعين وقسمنا الخارج على المبلغ أعني أربعة وعشرين بن كان الخارج نصيب  
ذلك الوارث كان التركة كانت ستة وسبعين عددا صحيحا وكان أصل المسئلة من أربعة وعشرين هذا  
الذي ذكرناه من الوجهين انما هو (لمعرفة نصيب كل فرد) من الورثة (واما لمعرفة نصيب كل فريق  
منهم فأضرب ما كان لكل فريق من أصل المسئلة في وفق التركة ثم أقسم المبلغ) الحاصل من هذا  
الضرب (على وفق تصحيح المسئلة ان كانت بين التركة وتصحيح المسئلة موافقة وان كان بينهما  
مباينة فأضرب) ما كان لكل فريق (في كل التركة ثم أقسم الحاصل على جميع تصحيح المسئلة  
فالخارج نصيب ذلك الفريق في الوجهين) أى الموافقة والمباينة مثال الموافقة زوج وأربع أخوات  
لاب وأم وأختان لام فاصل المسئلة من ستة وتعمل الى تسعة فاذا ضربنا التركة ثلاثين كان بين التركة  
والتصحيح توافق بالثلث واذا ضربنا نصيب الزوج من أصل المسئلة وهو ثلاثة في وفق التركة وهو  
عشرة حصل ثلاثون فاذا قسمنا هذا الحاصل على ثلث المسئلة وهو ثلاثة أيضا خرج عشرة فهي نصيب  
الزوج واذا ضربنا نصيب الاخوات لاب وأم من أصل المسئلة وهو أربعة في ثلث التركة صار أربعين  
فاذا قسمناها على ثلث المسئلة كان الخارج وهو ثلاثة عشر وثلث نصيب هؤلاء الاخوات واذا ضربنا  
نصيب الاخنتين لام وهما اثنان في ثلث التركة حصل عشرون فاذا قسمناها على ثلث المسئلة كان الخارج

وهو ستة وثلاثان نصيب هاتين الاختين وأنت خير بما فصلناه سابقا بان لك في صورة الموافقة يجوز ان  
تضرب فيها نصيب كل فريق في كل التركة ويقسم الحاصل على جميع التصحيح فيخرج نصيبهم أيضا  
وبان المداخلة في حكم الموافقة مثال المبينة ان تفرض التركة في المسئلة المذكورة اثنتين وثلاثين فيكون  
بينها وبين التصحيح وهو تسعة مائة فاذا ضرب بنصيب الزوج وهو ثلاثة في كل التركة حصل ستة  
وتسعون فاذا قسمنا هذا المبلغ على جميع المسئلة وهي تسعة كان الخارج وهو عشرة وثلاثان نصيب  
الزوج من تلك التركة واذا ضرب بنصيب الاخوات لاب وأم وهو أربعة في كل التركة حصل مائة وثمانية  
وعشرون فاذا قسمنا هذا الحاصل على التسعة كان الخارج وهو تسعة عشر وتسعون نصيب الاخوات  
من الابوين من التركة المذكورة واذا ضرب بنصيب الاختين لام في جميع التركة بلغ أربعة وستين فاذا  
قسمنا هذا المبلغ على التسعة كان الخارج وهو سبعة وتسعون نصيبهما من التركة المقرضة ومن البين  
ان الوضع الطبيعي يقتضي تقديم معرفة نصيب كل فريق على معرفة نصيب كل واحد منهم كما روعي  
ذلك بينهما في الفصل السابق (وأما قضاء الديون فدين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث في العمل ومجموع  
الديون بمنزلة التصحيح) اعلم ان الباقي من التركة بعد التجهيز والتكفين ان وفي بالديون فلا اشكال  
لان كل غريم يأخذ دينه كما وان لم يغبها مع تعدد الغرماء فالطريق في معرفة نصيب كل غريم من  
تلك التركة القاصرة ان يجعل دين كل غريم منهم بمنزلة سهام كل وارث من تصحيح المسئلة ويجعل  
مجموع الدين بمنزلة مجموع التصحيح ويعمل ههنا ما عرف في تعيين نصيب كل وارث فان مات شخص وترك  
تسعة دنانير وكان عليه لواحد عشرة دنانير وللاخر خمسة دنانير وجعلنا الدينين صار المجموع خمسة عشر  
وهي بمنزلة التصحيح وبين التسعة وخمسة عشر موافقة بالثلث فاذا ضرب بناديين من له عشرة دنانير على  
الميت في ثلث التسعة حصل ثلاثون فاذا قسمنا هذا الحاصل على وفق التصحيح وهو خمسة كان الخارج  
وهو ستة نصيب من كان له عشرة فاذا ضرب بناديين من له خمسة دنانير عليه في وفق التركة أعني ثلاثة حصل  
خمس عشرة فاذا قسمنا هذا المبلغ على ثلث التصحيح كان الخارج وهو ثلاثة نصيب من كان له خمسة ولو  
فرضنا ان التركة في الصورة المذكورة ثلاثة عشر كان بين التصحيح والتركة مائة فينشد بضرب دين  
صاحب العشرة في كل التركة فيحصل مائة وثلاثون فاذا قسمنا هذا المبلغ على كل التصحيح وهو خمسة  
عشر كان الخارج وهو ثمانية وثلاثان نصيب من كان له عشرة ويضرب أيضا دين صاحب الخمسة في جميع  
التركة فيبلغ خمسة وستين فاذا قسمنا هذا المبلغ على خمسة عشر خرج أربعة وثلث وهو نصيب من كان له  
خمس ولو فرضنا في تلك الصورة ان التركة خمسة دنانير كان بين التركة والتصحيح موافقة بالخمس مع  
كونهما متداخلين كما ثبت عليه فاضرب دين صاحب العشرة في خمس التركة وهو واحد واقسم الحاصل  
وهو عشرة على خمس التصحيح وهو ثلاثة فيكون الخارج وهو ثلاثة وثلث نصيب من كان له عشرة  
واضرب أيضا دين صاحب الخمسة في وفق التركة واقسم الحاصل على وفق التصحيح وهو ثلاثة  
فيكون الخارج وهو واحد وثلثان نصيب من كان له خمسة وقد أحاط علما بان الطريق البحاري في  
المبينة يتناول الموافقة والمداخلة أيضا

(مطلب على بحث قسمة  
التركة بين الغرماء)  
(مطلب على بحث  
التخارج)

(فصل في التخارج) وهو تفاعل من الخروج والمراد منه ههنا ان يتصالح الورثة على اخراج بعضهم  
عن الميراث بشئ معلوم من التركة وهو جائز عند التراضي نقله محمد في كتاب الصلح عن ابن عباس رضي  
الله عنهما وذكر عن عمر بن دينار ان عبدا رحن بن عوف طلق امرأته فمضت الكلبية في مرض  
موته ثم ماتت وهي في العدة قورثها عثمان رضي الله تعالى عنه مع ثلاث نسوة أخرى فصالحوها  
عن ربع ثمنها على ثلاثة وثمانين ألفا فقيل هي دنانير وقيل هي دراهم (ومن صالح) من الورثة (على شئ)



معلوم (من التركة فاطرح سهامهم من التصحيح) أي صحح المسئلة مع وجود المصالح بين الورثة ثم  
 أطرح سهامهم من التصحيح (ثم اقسم باقي التركة) أي ما بقي منها بعدما أخذ المصالح (على سهام  
 الباقيين) أي على سهام باقي الورثة من التصحيح (كزوج وأم وعم) فالمسئلة مع وجود الزوج من ستة  
 وهي مستقيمة على الورثة للزوج منها سهام ثلاثة وللأم سهمان وللم الباقي وهو سهم واحد (فصالح  
 الزوج عن نصيبه) الذي هو النصف (على ما في ذمته للزوجة من المهر وخرج من البين فيقسم باقي  
 التركة) وهو ما عدا المهر (بين الأم والألم ثلاثة دراهمهما) من التصحيح وحينئذ يكون  
 (سهمان من الباقي للام وسهم واحد للم) كما كان الحال كذلك في سهامهما من التصحيح فإن قلت  
 هلا جعلت الزوج بعد المصالح وأخذ المهر وخرج وجه من البين بمنزلة المعدم وأي فائدة في جعله داخلا  
 في تصحيح المسئلة مع أنه لا يأخذ شيئا وراء ما أخذته قلت فإني إن جعلناه كأن لم يكن وجعلنا التركة  
 ساوياً للمهر لا نقاب فرض الأم من ثلث أصل المال إلى ثلث ما بقي اذ حينئذ يقسم الباقي بينهما  
 أثلاثا فيكون للام سهم وللم سهمان وهو خلاف الاجماع اذ حقها ثلث الأصل وإذا أدخلنا الزوج  
 في المسئلة كان للام سهمان من الستة وللم سهم واحد فيقسم الباقي بينهما على هذه الطريقة فتسكون  
 مستوفية حقهما من الميراث ولو فرض أنه صالح الم على شيء من التركة وخرج من البين فالمسئلة أيضا من  
 الستة فاذا طرح نصيب الم منها بقي منها خمسة وثلاثون للزوج واثنيان للام فيجعل الباقي أنجاسا بين  
 الزوج والام فالزوج ثلاثة أنجاس وللأم نجسان وإن صاحت الام على شيء وخرجت من البين كانت  
 المسئلة أيضا من الستة فاذا طرح منها سهمان للام بقي أربعة فيجعل الباقي من التركة أربعة  
 ثلاثة منها للزوج وواحد للم

(مطلب على باب الرد)

#### \* (باب الرد الرضد العول) \*

اذ بالعول ينتقص سهام ذوى القروض ويزداد أصل المسئلة وبالرد يزداد السهام وينتقص أصل المسئلة  
 وبعبارة أخرى في العول يفضل السهام على المخرج وفي الرد يفضل المخرج على السهام فنقول (ما فضل)  
 من المخرج (عن فرض ذوى القروض ولا مستحق له) من العصبية (يرد ذلك القاضل على ذوى  
 القروض بقدر حقهم) أي على حسب النسب من بين سهامهم (الأعلى الزوجين) فإنه لا يرد عليهما  
 أصلا كما في أول الكتاب (وهو) أي الرد على الوجه المذكور (قول عامة الصحابة) أي جهورهم  
 كعلي ومن تابعه (وبه أخذ أصحابنا رحمه الله تعالى وقال زيد بن ثابت لا يرد القاضل) على ذوى  
 القروض (بل هو لبيت المال وبه أخذ عروة والزهرى ومالك والشافعي رحمه الله تعالى) لكن  
 المحققين من أصحاب الشافعي رحمه الله تعالى قالوا لو ائدرس بيت المال يرد القاضل على ذوى القروض  
 بنسبة فرائضهم والا كان لبيت المال ويروى عن ابن عباس أنه لا يرد على ثلاثة الزوجين والجددة وقال  
 عثمان رضي الله تعالى عنه يرد على الزوجين أيضا احتج من أبي الربان الله تعالى قد رخص أصحاب  
 القرائض بالنص الظاهر فلا يجوز أن يزداد عليه لأنه تعد عن الحد الشرعي وقال الله تعالى ومن يعص الله  
 ورسوله ويتعد حدوده الآية وبان القاضل عن فروضهم مال لا مستحق له فيكون لبيت المال كما إذا  
 لم يترك وارثا أصلا اعتبارا للبعض بالكل ولنا قوله تعالى وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب  
 الله أي بعضهم أولى بغيراث بعض بسبب الرحم فهذه الآية دللت على استحقاقهم جميع الميراث بصفة  
 الرحم وآية المواريث أوجبت استحقاق جزئهم مع بلوم من المال لكل واحد منهم فوجب العمل  
 بالآيتين بأن يجعل لكل واحد فرضه بتلك الآية ثم يجعل ما بقي مستحقا لهم للرحم بهذه الآية ولهذا  
 لا يرد على الزوجين لانعدام الرحم في حقهما وأيضلا يدخل صلى الله تعالى عليه وسلم على سعد بن أبي

وقاص يعود وقال سـعدا ما إنه لا يرثي إلا ابنة لي أفأوصي بجميع مالي الحديث إلى ابن قال عليه الصلاة والسلام الثالث خير الثالث كثير فقد ظهر أن سعدا اعتقد أن البنت ترث جميع المال ولم ينكره النبي عليه الصلاة والسلام ومنعه عن الوصية بما زاد على الثلث مع أنه لا وارث له إلا ابنة واحدة فدل ذلك على صحة القول بالرد إذ لو لم تستحق الزيادة على النصف بالرد يجوز له الوصية بالنصف وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه عليه الصلاة والسلام ورث المالا عنه من ابنها إلى جميع المال من ولدها ولا يكون ذلك إلا بطريق الرد وفي حديث واثلة بن الأسقع أنه عليه الصلاة والسلام قال تحرز المرأة ميراث لقيطها وعتيقها والابن الذي لو عنت به وأيضاً أصحاب الفروض قد شاركوها المسلمين في الإسلام ويرجعون بالقرابة ومجرد القرابة في أصحاب الفروض وإن لم يكن عليه العصوبة لكن يشترط بها الترجيح بمنزلة قرابة الأم في حق الأخ لأب وأم فإن قرابة الأم وإن لم توجب بانفرادها العصوبة إلا أنه يحصل بها الترجيح وبهذا خرج الجواب عن قوله ما فضل عن الفروض مال لا مستحق له فيوضع في بيت المال لمصالح المسلمين عامة ولما كان هذا الترجيح بالسبب الذي استحقوا به الفريضة كان مبنياً على الفريضة فيرد عليهم على قدر أنصبتهم ولم يسقط اعتبار الأقرب والأقوى في أصل الفريضة يسقط أيضاً في استحقاق الرد (ثم مسائل الباب) أي باب الرد عند القائلين به (أقسام أربعة) وذلك لأن ما وجد في المسئلة إما صنف واحد من يرد عليه ما فضل وإما أكثر من صنف واحد وعلى التقديرين إما أن يكون في المسئلة من لا يرد عليه أولاً يكون فأنحصرت الأقسام في الأربعة (أحدها أن يكون في المسئلة جنس واحد من يرد عليه) وعلى هذا التقدير (فاجعل المسئلة من رؤسهم) أي رؤس ذلك الجنس الواحد لأن جميع المال لهم بالفرض والرد معاً ورؤسهم متمثلة فلازمة لرأس على آخر وذلك (كما إذا ترك الميت بنتين أو أختين أو جدتين فاجعل المسئلة من اثنتين) واعط كل واحدة منهما نصف التركة لتساويهما في استحقاق ورجوع جميع المال إليهما على التسوية فيكون القسمة على عدد الرؤس كما في العصابات أعني إذا ترك ابنين أو أخوين أو جدتين مثلاً وأيضاً فرضهم يقسم على عدد رؤسهم فيقسم الكل كذلك ابتدأ قطعاً تطويل المسافة في القسمة (و) القسم (الثاني إذا اجتمع في المسئلة جنسان أو ثلاثة أجناس من يرد عليه عند عدم من لا يرد عليه) دل الاستقراء على أن الاجتماع الواقع بين من يرد عليه إنما يكون بين جنسين أو ثلاثة أجناس لا يزيد فلذلك لم يقل جنسان أو أكثر وعلى تقدير الاجتماع (فاجعل المسئلة من سهامهم) أي من مجموع سهام هؤلاء المجتمعين المأخوذة من مخرج المسئلة أعني اجعل المسئلة (من اثنين إذا كان في المسئلة سدسان) كجدة واحدة وأخت لأم لأن المسئلة حينئذ من ستة ولهما منها اثنان بالفريضة فاجعل الاثنين أصل المسئلة واقسم التركة عليهما نصفين فلكل واحدة منهما نصف المال (أو من ثلاثة) أي اجعل المسئلة من ثلاثة (إذا كان فيها ثلث وسدس) كولد لأم مع الأم إذا المسئلة على هذا التقدير أيضاً من ستة ومجموع السهام المأخوذة للورثة المذكورة ثلاثة فاجعلها أصل المسئلة واقسم التركة أثلاثاً بقدر تلك السهام فلولدي الأم ثلثان من المال وللأم ثلثه (أو من أربعة) أي اجعل المسئلة من أربعة (إذا كان فيها نصف وسدس) كبنت وبنت ابن أو بنت وأم لأن المسئلة أيضاً من ستة ومجموع السهام المأخوذة منها أربعة ثلاثة للبنت وواحد لبنت الابن أو لأم فاجعل المسئلة من أربعة واقسم التركة لرباعا ثلثة أربعاً للبنت وربعاً منها للام أو بنت الابن (أو من خمسة) أي اجعلها من خمسة (إذا كان فيها ثلثان وسدس) كبنتين وأم (أو كان فيها نصف وسدسان) كبنت وبنت ابن وأم (أو كان فيها نصف وثلث) كاخت لابن وأم وأختين لأم وكاخت لابن وأم وأم فالمسئلة في هذه الصور الثلاث

أيضا من ستة والسهم التي أخذت منها خمسة ففي الصورة الاولى للبنتين سهم أربعة وللأم سهم واحد  
 فيجعل التركة أنجاسا أربعة منها للبنتين وواحد للأم وفي الصورة الثانية قد اجتمع أنجاس ثلاثة  
 وسهامهم الماخوذة من ستة خمسة أيضا ثلاثة منها للبنتين وواحد للبنات الابن وواحد للأم فيقسم التركة  
 عليهم أنجاسا بقدر سهامهم فللبنت ثلاثة أنجاسها ولبنات الابن خمس وللأم خمس آخر في الصورة  
 الثالثة يكون السهام الماخوذة من ستة فللاخت من الابوين ثلاثة أسهم وللأختين لام سهمان وكذا  
 للأم مع الأخت من الابوين سهمان فيجعل الخمسة أصل المسئلة ويقسم التركة أنجاسا كل ذلك لقصر  
 المسافة يجعل القسمة قسمة واحدة ألا يرى انك اذا أعطيت كل واحد من الورثة ما يستحق من السهام  
 ثم قسمت الباقي من سهامهم بينهم بقدر تلك السهام صارت القسمة مرتين ثم ان القسمة على الوجوه  
 المذكورة ان استقامت على الورثة فذاك وان لم يستقم كما اذا خلف بنتا وثلاث بنات ابن فللبنت ثلاثة  
 أسهم تستقيم عليها ولبنات الابن سهم واحد فلا يستقيم عليهم كان تصحيح المسئلة على قياس ما عرفته  
 فاضرب الثلاثة أعني عدد رؤس من انكسر عليه في أصل المسئلة وهي أربعة فيصير اثني عشر للبنات  
 منها تسعة ولبنات الابن ثلاثة متقسمة عليهم (و) القسم (الثالث) من الاقسام الاربعة (ان يكون مع  
 الاول) أي مع الجنس الواحد من يرده عليه (من لا يرده عليه) يعني ان يكون في المسئلة جنس واحد من  
 يرده عليه ويكون معه من لا يرده عليه كالزوج والزوجة (أعط كل فرد من لا يرده عليه من أقل مخارج  
 واقسم الباقي) من ذلك المخرج (على عدد رؤس من يرده عليه) أعني ذلك الجنس الواحد كما كنت  
 تقسم جميع المال على عدد رؤسهم اذا انقردوا عن لا يرده عليه (فان استقام الباقي على عدد رؤس من  
 يرده عليه فيها) أي مرجب هذه الاستقامة ونعمت هي اذا حاجة حينئذ الى الضرب (كزوج وثلاث بنات)  
 أقل مخارج فرض من لا يرده عليه أربعة فاذا أعطيت الزوج واحد منها بقي ثلاثة وهي مستقيمة على عدد  
 رؤس البنات وهو نظير ما مر في باب التصحيح من انه ان كان سهام كل فريق مستقيمة عليهم بلا كسر فلا  
 حاجة الى الضرب (وان لم يستقم) ذلك الباقي على عدد رؤس من يرده عليه (فاضرب) على قياس ما مر في  
 باب التصحيح (وفق رؤسهم) أي رؤس من يرده عليه (في مخرج فرض من لا يرده عليه ان وافق رؤسهم  
 ذلك الباقي) فما حصل تصح منه المسئلة (كزوج وست بنات) فان أقل مخرج فرض من لا يرده عليه  
 أربعة فاذا أعطيت الزوج واحد منها بقي ثلاثة فلا يستقيم على عدد رؤس البنات الست لكن بينهما  
 موافقة بالثلاث اذا عبرة بالمد اخذ كما عرفت فاضرب وفق عدد رؤسهن وهو اثنان في الاربعة يبلغ  
 ثمانية فالزوج منها اثنان وللبنات الستة ستة (والا) أي وان لم يوافق عدد رؤسهم الباقي (فاضرب كل  
 عدد رؤسهم في مخرج فرض من لا يرده عليه) فالمبلغ المحاصل من ضرب وفق عدد الرؤس فيه على تقدير  
 التوافق أو من ضرب كل عدد الرؤس فيه على تقدير التباين تصحيح المسئلة وقد سبق مثال الموافقة وأما  
 مثال المباينة فقوله (كزوج وخمس بنات) هذه الصورة كالصورتين السابقتين أصلها من اثني عشر  
 لاجتماع الربع والثلاثين لكنهما ردمتهما الى الاربعة التي هي أقل فخرج فرض من لا يرده عليه فاذا  
 أعطينا الزوج ههنا واحد منها بقي ثلاثة فلا يستقيم على البنات الخمس بل بينهما وبين عدد الرؤس مباينة  
 فضر بنا كل عدد رؤسهن في مخرج فرض من لا يرده عليه أي الاربعة فحصل عشرون ومنها تصحيح  
 المسئلة اذا كان للزوج واحد ضر بناه في المضروب الذي هو خمسة فكان خمسة فاعطيناه اياها وكان  
 للبنات ثلاثة ضر بناها في الخمسة حصل خمسة عشر فلكل واحدة منهن ثلاثة (و) القسم (الرابع) من  
 تلك الاقسام الاربعة (ان يكون مع الثاني) أي مع اجتماع جنسين من يرده عليه (من لا يرده عليه) وانما  
 اكتفينا باجتماع جنسين بناء على ان الاستقرار دل على انه لا توجد مسئلة فيها أربع طوائف وهي

ردية (فانقسم ما بقى من مخرج فرض من لا يرده عليه على من يرده عليه فان استقام الباقي) من ذلك المخرج على هذه المسئلة (فبها) فلا حاجة الى الضرب لان الباقي حق من يرده عليهم بقدر سهامهم فيقسم على مسئلتهم فما اصاب سهم واحد فهو لصاحب ذلك السهم وما اصاب سهمين فهو لصاحبهما فاذا استقام الباقي على مسئلتهم لم يحتاج ههنا الى عمل في ذلك نعم يمكن ان يستقيم على مسئلتهم ولا يستقيم ما اصاب كل جنس على عدد رؤوسهم فيحتاج هناك الى الضرب كما ستعرفه وهذا الذي ذكرناه من كون الباقي في القسم الرابع مستقيما على مسئلة من يرده عليه انما هو في صورة واحدة وذلك لان الباقي من مخرج فرض من لا يرده عليه اما واحد بان يكون مخرج فرضه اثنين كما اذا اعطى الزوج النصف مع عدم الولد ولا شبهة في ان الواحد انما يستقيم على مسئلة من يرده عليه اذا كان مستحق الرشد شخص واحد او افتكون المسئلة من القسم الثالث واما ثلاثة بان يكون مخرج ذلك الفرض أربعة كما اذا اعطى الربع للزوج من وجود البنات أو الزوجة مع عدمها فان كان صاحب الربع الزوج فان كانت البنات مفردات فالمسئلة من القسم الثالث أيضا وان كن مع ذوى فرض آخر فينبذ يكون مسئلة من يرده عليه ارباعا وانما ساولا استقامة الثلاثة على شئ من الاربعة والخمسة وان كان صاحب الربع الزوجية بصوره ههنا الاستقامة كما ذكره واما سبعة كما اذا كان المخرج ثمانية فتعطي المرأة ثمانية وبقى سبعة ولا استقامة ههنا أيضا لان مسئلة من يرده عليه لا تجاوز الخمسة كما هو ولا يمكن ان تستقيم السبعة على عدد أقل منها فليس يمكن ان يستقيم الباقي من مخرج فرض لا يرده عليه على مسئلة من يرده عليه في هذا القسم الا في صورة واحدة (وهي ان يكون للزوجات) أى لهذا الجنس واحد اكان أو أكثر (الربع) ويكون (الباقي بين أهل الردأ ثلاثة كزوجة وأربع جدات وست أخوات لام) فان أقل مخرج فرض من لا يرده عليه أربعة فاذا أخذت المرأة واحدا منها بقى ثلاثة وهي ههنا مستقيمة على مسئلة من يرده عليه لانها أيضا ثلاثة لان حق الاخوات لام الثالث وحق الجدات السدس فللاخوات سهمان وللجدات سهم واحد في هذه الصورة استقام الباقي على مسئلة من يرده عليه لكن نصيب الجدات الاربع واحد فلا يستقيم عليهن بل بينهما مائة فقطنا عدد رؤوسهن بأسره وكذا نصيب الاخوات الست اثنان فلا يستقيمان عليهن لكن بين عدد رؤوسهن وسهامهن موافقة بالنصف فردنا عدد رؤوس الاخوات الى نصفها وهو ثلاثة ثم طلبنا التوافق بين أعداد الرؤوس والرؤس فلم نجد لها الامباينة ففرض بنا وفق رؤوس الاخوات وهو الثلاثة في كل عدد رؤوس الجدات وهو الاربعة فحصل اثناعشر ثم ضرب بناها في الاربعة التي هي مخرج فرض من لا يرده عليه فصار ثمانية وأربعين فبها تصح المسئلة كان للزوجة واحد ففرض بناها في المضروب الذي هو اثني عشر فلم يتغير فاعطيناها الزوجة وكان للجدات أيضا واحد ففرض بناها في ذلك المضروب فكان اثني عشر فلكل واحدة منهن ثلاثة وكان للاخوات لام اثنان ففرض بناهما فيه فبلغ أربعة وعشرين فلكل واحدة منهن أربعة (وان لم يستقم) ما بقى من مخرج فرض من لا يرده عليه على مسئلة من يرده عليه (فاضرب جميع مسئلة من يرده عليه في مخرج فرض من لا يرده عليه فالمبلغ) الحاصل بهذا الضرب (مخرج فروض الفريقين بالنسبة الى أحدهما) أى فريق من يرده عليه ومن لا يرده عليه وان لم يكن يحل تصحيح المسئلة بالنسبة الى أحدهما (كاربعة زوجات وتسع بنات وست جدات) أصل هذه المسئلة على ما سلف من أربعة وعشرين لاختلاط الثمن بالثلثين والسدس لكنها ردية فردناها الى أقل مخرج فرض من لا يرده عليه وهو الثمانية فاذا زدنا ثمنها الى الزوجات بقى سبعة فلا يستقيم على الخمسة التي هي مسئلة من يرده عليه ههنا لان الفريقين ثلثان وسدس بل بينهما مائة فيضرب جميع مسئلة من يرده عليه أعني الخمسة في مخرج من لا يرده عليه وهو الثمانية فيبلغ أربعين فهذا المبلغ مخرج فروض الفريقين واذا أردت ان تعرف



حصّة كل فريق منهما من هذا المبلغ الذي هو مخرج فروضهما فطر يقه ما أشار إليه بقوله (ثم اضرب سهام من لا يرده عليه) في أقل مخرج فرضه (في مسألة من يرده عليه) فيكون الحاصل نصيب من لا يرده عليه من المبلغ المذكور وذلك لأن الأثر بنام مسألة من يرده عليه في أقل مخرج فرض من لا يرده عليه فيكون الحاصل من ضرب سهامه من هذا الأقل في المضروب الذي هو تلك المسألة حصته من المبلغ الذي حصل هذا المضروب في المخرج الأقل على قياس ما تحققت فيه امر (واضرب أيضا سهام كل فريق لمن يرده عليه) من مسئلتهم (فيما بقي من مخرج فرض من لا يرده عليه) فيكون الحاصل نصيب ذلك الفريق من يرده عليه وذلك لأن حق كل فريق من يرده عليه إنما هو في الباقي من مخرج فرض من لا يرده عليه بقدر سهامهم في المسألة المذكورة للزواج من ذلك المخرج واحد فاذا ضربت باقي الخمسة التي هي مسألة من يرده عليه كان الحاصل خمسة فهي حق الزوجات من الأربعين والبنات من مسألة يرده عليه أربعة فاذا ضرب بناها فيما بقي من مخرج فرض من لا يرده عليه وهو سبعة بلغ ثمانية وعشرين فهي لمن من الأربعين وللجدات من مسألة من يرده عليه واحد فاذا ضرب بناها في السبعة كان سبعة فهي للجدات فقد استقام فرض من لا يرده عليه وفرض كل فريق من يرده عليه وان لم يستقم على أحد كل فريق فلذلك قال (وان انكسر) السهام المأخوذة من مخرج فروض الفريقين (على البعض) أو الجميع (صحح المسألة بالاصول السبعة المذكورة) في باب التصحيح في الصورة التي نحن فيها كان من الأربعين نصيب الزوجات الأربع خمسة فبين رؤوسهن وسهامهن مباينة فاخذ جميع عدد رؤوسهن وكان سهام البنات التسع منها ثمانية وعشرين فبين الرؤوس والسهام مباينة فتر كذا عدد الرؤوس بحالته وكان سهام الجدات الست منها سبعة فبينهما أيضا مباينة فاخذنا عدد رؤوسهن بأسره ثم طلبنا بين أعداد الرؤوس الموافقة فوجدنا ان بين رؤوس الجدات ورؤوس الزوجات موافقة بالنصف فنصف بنا نصف الأربعة في الستة فبلغ اثني عشر وهي موافقة لرؤوس البنات التسع بالثلث فنصف بنا ثلث التسعة في اثني عشر فحصل ستة وثلاثون فنصف بنا هذا الحاصل في الأربعين فبلغ ألفا وأربعمائة وأربعين فبنا تصح المسألة على أحد الفريقين كان نصيب الزوجات من الأربعين خمسة وقد ضرب بناها في المضروب الذي هو ستة وثلاثون فبلغ مائة وثمانين فلكل واحدة من الزوجات خمسة وأربعين وكان نصيب البنات منها ثمانية وعشرين وقد ضرب بناها في ذلك المضروب فصار ألفا وثمانية فلكل واحدة منهن مائة واثني عشر وكان نصيب الجدات منها سبعة وقد ضرب بناها في المضروب المذكور فصار مائتين واثني عشر فلكل واحدة من الجدات اثنان وأربعون فان قلت قد اعتبرت في القسم الثالث المماثلة والموافقة والمباينة بين الباقي من أقل مخرج فرض من لا يرده عليه وبين عدد رؤوس من يرده عليه فلماذا اقتصر في القسم الرابع على المماثلة والمباينة بين ذلك الباقي وبين مسألة من يرده عليه أما واحد أو ثلاثة أو سبعة كما سبق تقريره من ان المخرج اما اثنان واربعة واما ثمانية ومسألة من يرده عليه اما اثنان أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة كما سلف تصويره ولا موافقة أصلا بين هذه الأعداد وبين تلك بخلاف القسم الثالث اذ يمكن فيه ان يكون عدد رؤوس من يرده عليه عددا موافقا للباقي من مخرج فرض من لا يرده عليه كما في المثال الذي سبق ذكره آنفا

(باب مقاسمة الجد)

المقاسمة مقابلة من القسمة ولا قسمة بين الجد والاختوة والاختوات على مذهب أبي حنيفة رحمه الله فلقب هذا الباب بالمقاسمة مبني على قول صاحبيه ومن وافقهما (قال أبو بكر الصديق رحمه الله ومن تابعه من الصحابة) كابن عباس وابن زبيرة وابن عمرو وحذيفة بن اليمان وأبي سعيد الخدري وأبي

(مطلب على بحث مقاسمة  
الجد مع بني الاعيان  
والعلات)

ابن كعب ومعاذ بن جبل وأبي موسى الأشعري وعائشة وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم (بنو  
الاعيان وبنو العسلات) من الاخوة والاخوات (لا يرثون مع الجد) كما لا يرثون مع الاب بل الجد يستبد  
بجميع المال كالأب (وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وشرحه وعطاء وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز  
والحسن وابن سيرين) (وبه يقتضى) عند أبي حنيفة رحمه الله (وقال على وابن مسعود وزيد بن ثابت يرثون  
الجد وهو قولهما وقول مالك والشافعي رحمه الله تعالى) وأما بنو الاخيا في فسقطون مع الجد اجماعا  
كما روي عن ابن كعب ان الجد يشبه الاب في حجب اولاد الاثم وفي انه اذا زوج الصغيرة لم يكن لها خيار  
اذا بلغا وفي انه لا ولاية للاخ في النكاح مع قيام الجد في ظاهر الرواية كالأب وفي انه لا يقتل الجد بولد الولد  
وفي ان حليلة كل واحد من الجانبين تحرم على الآخر وفي عدم قبول الشهادة وفي صحة استيلاء الجد مع  
عدم الاب وفي انه لا يجوز دفع الزكاة اليه وفي انه يتصرف في المال والنفس كالأب وشبهة الاثخ في انه اذا  
كان للصغير جد وأم كانت النفقة عليهما أثلاثا على اعتبار الميراث كما على الاخ والام وفي انه لا يفرض  
النفقة على الجد المعسر كالاخ وفي عدم وجوب صدقة الفطر للصغير على الجد وفي ان الصغير لا يصير مسلما  
باسلام الجد وفي انه اذا قرى بناقله وابنه حتى لا يثبت النسب بمجر دأقراره وفي انه لا يجر ولا منافاته الى مؤلام  
كل ذلك كما في الاخ فلتعارض هذه الاحكام اختلفت العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم رضوان  
الله تعالى عليهم اجمعين في مسألة الجد مع الاخوة وتوقف بعضهم فيها كما توقف أبي حنيفة رحمه الله في  
مسألة الدهر ووقت الختان واطفال المشر كين وامتنع جماعة عن القنوى في الجد وقال محمد بن سلمة  
يقضى فيه بالاصطلاح وقال محمد بن الفضل البخاري يدفع اليه السدس الذي اجتمعت عليه الصحابة  
ويصلح عن الباقيين ثم ان ابا حنيفة رحمه الله اختار قول أبي بكر رضي الله عنه لانه ثبت على قوله ولم  
يختلف عنه الرواية وقد روي عن عبيدة بن سليمان انه قال حفظت في الجد سبعين قضية يخالف بعضها  
بعضا وفي رواية ان عمر خطب الناس فقال هل رأى أحد منكم النبي صلى الله عليه وسلم قضى للجد فقال  
رجل رأيت حكم للجد بالسدس فقال مع من كان من الورثة قال لا أدري فقال لا أدري ثم قام آخر فقال  
رأيت قضى للجد بالثلث فقال مع من كان من الورثة فقال لا أدري قال لا أدري وعلى هذه الوتيرة شهد  
ثالث بالنصف ورابع بالجميع ثم انه اجمع الصحابة في بنت ليتفقوا في الجد على قول واحد فسقطت  
حصة من السقف فتفرقوا مذعورين فقال عمر رأى الله ان يجتمعوا في الجد على شيء والدليل على ما اختاره  
أبو حنيفة رحمه الله ما نقل عن ابن عباس انه قال لا يتيق الله زيد بن جهم بن الابن ابنا ولا يجعل أب الاب  
أبا ومعه ان الاتصال والقرب من الجانبين يكون على صفة واحدة فاذا مات الجد قام ابن الابن مقام  
الابن في حجب الاخوة فمكذلك ان مات ابن الابن ينبغي أن يقوم أب الاب مقام الاب في حجبهم أيضا  
واعلم ان عليا وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم بعد اتفاقهم على تورث الاخوة مع الجد  
اختلفوا في كيفية القسمة فذهب على الى انه يقاسم الاخوة ما ينتقص حظه من السدس فاذا انتقص  
يغطي السدس لان الاب لا ينتقص حظه من السدس فاذا كان معه اخوان لاب وأم أو ثلاثة أو أربعة  
فالمقاسمة تحير له فاذا كانوا خمسة فالمقاسمة والسدس سواء وان كانوا ستة كان السدس خيرا له وأيضا بنو  
العلات لا بعدون في القسمة عنده فاذا كان الجد مع الاخ لاب وأم وأخ لاب كان المال نصفين بينهما وبين  
الاخ من الابوين وأيضا الجد عنده لا يعصب الاخوات المنفردات أصلا بل تكون الاخت عنده  
صاحبة فرض فاذا كانت معه أخت لاب وأم وأخت لاب فالاولى نصف المال والثانية سدسه والجد  
الباقي وذهب ابن مسعود الى ان الجد يقاسمهم ما ينتقص حظه من الثلث وافق فيه زيدان بنى  
العلات لا يعتد بهم في المقاسمة مع بنى الاعيان وافق فيه عليا وان الاخوات المنفردات ذوات فروض

وفي نسخة أبوه

مع الجد كما عند علي وقد خص صاحب الكتاب قول زيد بالذ كر لان أبابوسف ومحمد ارجهما الله اختارا  
قوله في القسمة دون قول علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم ما وقع رسم المفتي انه اذا كان أبو خنيقة  
رحمه الله في جانب وصاحبه في جانب كان هو مخيرا في اختيار أي القواين شاء فتفضل قول زيد  
تنصيب علي جلية قولهما فلذلك قال (وعنه) زيد بن ثابت للجد مع بني الاعيان أو العلات أفضل  
الامر من من المقاسمة ومن ثلث كل المال) اذ لم يختلط بهم فوسهم (وتفسير المقاسمة ان يجعل الجد في  
القسمة كأحد الاخوة) فيقسم المال بينه وبين الاخوات للذكر مثل حظ الانثيين ويجعل نصيبه مع  
الاخوة كنصيب واحد منهم وذلك لانه يشبه الأب من جهة ويشبه الأخ من جهة أخرى فوفرنا عليه حقه  
من الشبهين فجعلناه كالأب في حجب الاخوة لأم وكالأخ في قسمة الميراث ما دامت القسمة خير له فاذا  
لم تكن خير له أعطيناه ثلث المال لانه مع الاولاد يرث السدس فع الاخوة يضاعف ذلك وأيضا اذا قسم  
المال بين الابوين فالأم الثلث وللأب الثمان وهو في الدرجة الاولى ولما كان الجد والجدة في الدرجة  
الثانية وكان للجد السدس كان للجد ضعفه أعني الثلث فاذا مع الجد أخ واحد أخذ بالقسمة نصف  
المال فهي خير له من الثلث واذا كان معه اخوان فهم أمساويان واذا كان معه ثلاث اخوة فالثلث  
خير له لان نصيبه بالمقاسمة حينئذ ربع فاذا كانت معه أختان لأب وأم أو ثلاث اخوات فالمقاسمة أخرى  
له وان كانت معه أربع اخوات فهي والثلث سواء وان زادت الاخوات على الأربع كان الثلث خيرا له  
(وبنو العلات يدخلون في القسمة مع بني الاعيان اضرار الجد فاذا أخذ الجد نصيبه فبنو العلات  
يخرجون من البين خائبين بغير شيء) والباقي من المال نصيب الجد لبني الاعيان يتقاسمون فيما  
بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وذلك لان بني العلات يرثون مع الجد اذ اعدم بنو الاعيان ولا يرثون  
معه فلا بد من اعتبار ارثهم في حق الجد واعتبار سقوطهم في حق بني الاعيان فيقتدون في القسمة  
تقديلا لنصيب الجد فلا يأخذون شيئا ونظيره ان يخلف أما وأخا لأب وأم وأخا لأب فالأم السدس اعتبارا  
للأخ من الأب في حجبها لكونه وارثا معها في الجملة مع انه محجوب ههنا بالأخ من الابوين فاذا كان مع  
الجد أخ لأب وأم وأخ لأب فالمقاسمة وثلث المال سواء فالجد الثلث وللأخ من الابوين الباقي وخرج  
الأخ لأب خائبا وان دخل في الحساب وان فرضنا بدل الأخ لأب أخا لأب كانت المقاسمة خيرا للجد  
وتكون المسئلة من خمسة فالجد منها سهمان والباقي للأخ من الابوين ولا شيء للأخت من الأب لان  
بنو العلات يخرجون من البين خائبين بغير شيء (الا اذا كانت من بني الاعيان أخت واحدة فاتها اذا  
أخذت فرضها) أي مقدار فرضها (أعني نصف الكل بعد نصيب الجد فان بقي شيء بعد مقدار فرضها  
فلبني العلات والا) أي ان لم يبق شيء بعد مقدار فرضها (فلا شيء لهم) وانما قلنا مقدار فرضها لان  
الاخوات لأب وأم أو لأب يصرن عصبة مع الجد عن زيد هي فلا يبقى لمن فرض عنده الا في المسئلة  
الا كدرية كما ستقف عليه لكن حظ الأخت لأب وأم اذا كانت واحدة لا يزداد على نصف المال ولا  
ينقص عنه مع وجود بني العلات فتأخذ مقدار فرضها كاملا لا يرى لو كان مكان الجد صاحب فرض  
سوى البنات وبنات الابن لاخذ صاحب الفرض فرضه وكان للأخت من الابوين نصف المال فان  
بقي شيء كان لبني العلات فكذا يكون لها نصف المال مع الجد فان بقي شيء كان لهم وذلك (كجد وأخت  
لأب وأم وأختين لأب) فهنا المقاسمة خيرا للجد لاننا جعلناه كالأخ فكأن في المسئلة خمس اخوات فالجد  
سهمان فبقي ثلاثة أسهم فالأخت من الابوين نصف الكل وهو اثنان ونصف فانكسرت المسئلة  
فضر بناها في مخرج النصف صارت عشرة فالجد أربعة والأخت لأب وأم خمسة فبقي سهم واحد  
لا يستقيم على الأختين لأب فضر بنا عدد ههنا في العشرة صار الحاصل عشرين ففها تصح المسئلة فالجد

ثمانية وللأخت من الأبوين عشرة وللأختين لاب اثنتان وإلى ما نصلائه أشار بقوله (فبقي للأختين لاب  
عشر المال وتصح من عشرين) وذلك في تصحيح المسئلة أن تعول للجد سهمان ولكل أخت سهم  
واحد ثم ار الأخت من الأبوين تسترد من الأختين لاب ما يتم لها نصف المال وهو سهم واحد ونصف  
فبقي للأختين لاب نصف سهم ولكل منهما ربع فوق الكسر بالربع فضر بنا مخرج في أصل المسئلة  
وهو خمسة صارت عشرين هذا مال ما يبقى لبنى العلات شي وأما مثال ما لا يبقى لهم شي بعدما أخذت  
الأخت لاب وأم فرضها فقد ذكره بقوله (ولو كانت في هذه المسئلة أخت واحد لاب مكان الأختين لاب  
لم يبق له شيء) وذلك لأن الجد يأخذ ههنا بالمقاسمة نصف المال وهو خير له من ثلاث فيبقى نصف آخر  
للأخت لاب وأم فلم يبق للأخت لاب شيء وكذا الحال إذا كانت من بنى الأعيان أختان فصاعدان كان  
الثالث خير له من المقاسمة أو مساويا لها أخذ الجدة الثلاث وكان الثلثان نصيب الأخوات من الأبوين  
وإن كانت المقاسمة خير له أخذ ما زاد على الثلث فيبقى من المال ما هو أقل من الثلثين لتلك الأخوات  
فلهن على التقدير الأول مقدار فرضهن وعلى الثاني ما هو أقل منه فلم يبق لبنى العلات شيء على  
التقديرين (وإذا اختلط بهم) أي بالجد والأخوة من بنى الأعيان أو العلات أو منهن ما في صورة المضارة  
كأمرت (فوسهم فالجد ههنا أفضل الأمور الثلاثة بعد فرض ذي السهم) أي يدفع إلى ذي السهم سهمه  
ثم يعطى للجد ما هو أفضل الأمور الثلاثة التي هي المقاسمة المذكورة سابقا وثلاث ما يبقى وسدس جميع  
المال وذلك الأفضل (أما المقاسمة كزوج وجد وأخ فالمسئلة) من اثنين لوجود النصف واحد منهما  
للزوجة الآخر للجد والأخ مناصفة ولا يستقيم عليهما فضر بنا عدد ههنا في أصل المسئلة حصل أربعة  
فللزوجة اثنتان ولكل واحد من الجد والأخ واحد فقد حصل له بالمقاسمة ربع جميع كل المال وهو  
أفضل من سدسه وكذا من ثلث ما بقي ههنا لانه سدس كل المال أيضا (وأما ثلث ما يبقى) بعد فرض  
ذو السهم (كجد وجدة وأخت وأخوين) فالمسئلة ههنا من ستة للجدة السدس فيبقى خمسة وثلاث لها  
فضر بنا مخرج الثلث في الستة صارت ثمانية عشر فالجدة ثلاثة فيبقى خمسة عشر ثلثها وهو خمسة للجد  
والباقي منها عشرة فلكل واحد من الأخوين أربعة وللأخت اثنتان وإنما كان ثلث ما يبقى ههنا أفضل  
من المقاسمة لأن المسئلة على تقديرها من ستة أيضا للجدة واحد منها فيبقى خمسة فإذا جعلنا الجد كإخ  
كان هو مع الأخوين والأخت كسبع أخوات ولا استقامة للخمس على السبعة بل بينهما تبين فضر بنا  
عدد الرأس وهو السبعة في أصل المسئلة وهو الستة فصل اثنتان وأربعون فالجدة منها السبعة ويبقى  
خمس وثلاثون فلكل واحد من الجد والأخوين عشرة وللأخت خمسة ولا خلاف في أن الخمسة من ثمانية  
عشر أفضل من عشرة من اثنين وأربعين وكذلك ثلث ما يبقى في هذه الصورة أفضل من سدس جميع  
المال لأن المسئلة على هذا التقدير أيضا من ستة فلكل واحد من الجد والأخوة منها واحد فيبقى أربعة  
بين الأخت والأخوين وهم كخمس أخوات فلا يستقيم الأربع عليها بل بينهما مباينة فإذا ضر بنا  
الخمس التي هي عدد الرأس في الستة بلغ ثلاثين فلكل من الجد والأخوة خمسة وللأخت أربعة ولكل  
واحد من الأخوين ثمانية ولا شبهة في أن خمسة من ثمانية عشر أفضل من خمسة من ثلاثين (وأما  
سدس جميع المال كجد وجدة وبنت وأخوين) فاصل المسئلة من ستة لاجتماع النصف والسدس  
فلابنت نصفها وهو ثلاثة وللجدة سدسها وهو واحد فيبقى سهمان فإن قاسم الجد الأخوين كان له ثلث  
السهمين أعني ثلثي سهم واحد وان أعطينا له ثلث ما يبقى كان له أيضا ثلثا سهم واحد وإذا أعطينا  
سدس جميع المال كان له سهم تام فالسدس خير له وحينئذ يبقى للأخوين سهم واحد لا يستقيم عليهما  
فإذا ضر بنا عدد رؤسهما في الستة بلغ اثني عشر ومنها تصح المسئلة (وإذا كان ثلث الباقي خير للجد



وليس للباقي ثلث صحيح فاضرب مخرج الثالث في أصل المسئلة كما صورناه في المثال المذكور لافضلية  
 ثلث ما يبقى على المقاسمة وسدس كل المال حيث ضربنا الثلاثة في الستة فصار ثمانية عشر وتصح  
 منها المسئلة (فان تركت جدًا وزوجًا وبنًا وأما واختًا) لاب وأم أولاب (فالسدس خير للجد وتقول المسئلة  
 الى ثلاثة عشر ولا شيء للاخت) هذه المسئلة من اثني عشر لاجتماع النصف والربع والسدس على  
 ما سلف وتقول الى ثلاثة عشر لان البنت تأخذ النصف من اثني عشر وهو ستة والزوجة تأخذ الربع  
 وهو ثلاثة والجد يأخذ السدس وهو اثنان فيبقى للام واحد ولا بد لها من اثنين لان حقها السدس فيزداد  
 على اثني عشر واحدًا آخر فيصير ثلاثة عشر ولا شيء للاخت لانها تصير عصبية مع البنات كذا مع الجد  
 فاذا عالت المسئلة لم يبق للعصبية شيء وأما أخذ الجد السدس فبالقرضية لا بالعصوبة وانما كان سدس  
 جميع المال خير له لانه يأخذ حينئذ اثنين من ثلاثة عشر وعلى تقدير المقاسمة اذا أخذ الزوج الربع  
 من اثني عشر والبنت النصف وللأم اثنين يبقى للجد والاخت واحد فيجعل كالاختين فيكون مع  
 الاخت كذلك اخوات ولا استقامة للواحد على ثلاثة فيضرب الثلاثة في اثني عشر فيحصل ستة  
 وثلاثون للبنت ثمانية عشر وللزوج تسعة وللأم ستة فيبقى ثلاثة للجد اثنان وللأخت واحد وكذا  
 الحال على تقدير أخذه ثلث ما يبقى لان الباقي وهو الواحد لا يوجد له ثلث صحيح فيضرب مخرجها في  
 أصل المسئلة يبلغ أيضا ستة وثلاثين ومن المعلوم ان اثنين من ثلاثة عشر خير منهما من ستة وثلاثين  
 فان قلت هذه المسئلة من المسائل التي كان السدس فيها خير للجد من المقاسمة وثلث ما يبقى فلماذا  
 ذكرت ههنا ولم تقتصر على المثال الذي عرفت في ذكرها فائدة أخرى وهي ان الاخت لاب وأم أولاب وان  
 لم تكن محجوبة بالجد لكنها لا تترك معه في بعض المسائل لعارض كافي هذه المسئلة التي نحن فيها فان  
 كون السدس خير اقتضى ان يجعل الجد فيما صاحب فرض وقد عالت المسئلة بالفروض التي  
 اجتمعت فيهما من اثني عشر الى ثلاثة عشر فلم يبق شيء للاخت التي صارت عصبية مع البنت والجد كما  
 عرفت و... يأتيك مزيد توضيح هذا الكلام (واعلم ان زيدا بن ثابت لا يجعل الاخت لاب وأم أولاب  
 صاحبة فرض مع الجد) بل يجعلها معه عصبية (الافى المسئلة الاكدرية) فانه يجعلها فيها صاحبة فرض  
 مع الجد (وهي زوج وأم وجد وأخت لاب وأم أولاب للزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس  
 وللأخت النصف ثم يضم الجد نصيبه الى نصيب الاخت) فيقسمان مجموع النصيبين (لذا كرمش  
 حظ الاثنين) وذلك (لان المقاسمة خير للجد من السدس وثلث الباقي) وهذه المسئلة (أصلها من  
 ستة) لاجتماع النصف والثلث والسدس (وتقول الى تسعة) اذ للزوج من الستة ثلاثة وللأم اثنان  
 وللجد السدس فلم يبق للاخت شيء فزدنا على المسئلة نصفها فصارت تسعة للجد واحد وللأخت ثلاثة  
 ومجموع النصيبين أربعة فنقسمها على الجد والاخت لاذ كرمش حظ الاثنين ولا استقامة في القسمة  
 لان الجد عنزلة لاختين فلا تستقيم أربعة على ثلاثة فيضرب الثلاثة التي هي عدد الرؤوس في المسئلة  
 وعولها أعني التسعة فيحصل سبعة وعشرون واليه الإشارة بقوله (وتصح من سبعة وعشرين)  
 فالزوج منها تسعة وللأم ستة وللجد ثلاثة وللأخت تسعة ثم يضم نصيب الجد الى نصيب الاخت فيصير  
 اثني عشر فيقسم الباقي بينهما كما مر فلا جد ثمانية وللأخت أربعة فقط جعل زيد ههنا الاخت ابتداء  
 صاحبة فرض كيلا تحرم الميراث بالمرقة وجعلها عصبية بالضرورة كيلا يزيد نصيبها على نصيب الجد  
 الذي هو كالأخ فان قلت فلم لم يجعل الاخت في المسئلة المتقدمة صاحبة فرض كيلا تصير محرومة فيها  
 قلت هناك مانع من جعلها صاحبة فرض وهو وجود البنت بخلافها في الاكدرية اذ لا مانع فيها من  
 جعلها كذلك قيل ولعل غرض الشيخ من ايراد المسئلة المتقدمة التنبيه على ان زيدا انما لم يجد في تلك

(مطلب المسئلة  
 الاكدرية)

المسئلة بدامن حرمان الاخت بناء على ان السدس خير للجد ارتكب حرمانها ولم يجعلها صاحبة فرض فيها لوجود البنات وأما في الاكدرية فلا ضرر ورة في حرمانها لانه يمكن جعلها صاحبة فرض فيها قلما أعطاهما فرضها رأى نصيبها أكثر من نصيب الجد فامر بالخلط والقسمة على الوجه الذي عرفت (سميت هذه) المسئلة (اكدرية لانها واقعة امرأة من بني اكدر) فانها ماتت وخلفت أولادها الورثة المذكورة واشتبه على زيد مذهب فيه فأنسبت اليها وقيل ان شخصاً من هذه القبيلة كان يحسن مذهب زيد في الفرائض فسأله عبد الملك بن مروان عن هذه المسئلة فخطأ في جوابها فأنسبت وقديماً قال انها تكدرت على أصحاب الفرائض أو كدر الجد على الاخت نصيبها وأهل العراق يسمونها الغراء لشهرتها فيما بينهم (ولو كان مكان الاخت أخ أو اختان فلا عول ولا اكدرية) أما انه اذا كان مكانها أخ فلا عول فلان سدس جميع المال خير للجد والمسئلة من ستة فيكون السدس الباقي بعد فرض الزوج والام للجد بالفرض اذ لا ينقص حقه عن السدس الباقي اجماعاً فلا شئ للاخ كما لم يكن شئ للاخت في المسئلة المتقدمة التي أعلنها وأعطينا الجد فيها السدس ولا اكدرية أيضاً لان الاخ عصبية لا يمكن ان يدجعل صاحب فرض فاضطر الى حرمانه بخلاف الاخت في الاخت في الاكدرية كما سبق تقريره وأما انه اذا كان مكانها اختان فلا عول أيضاً فلانها تردان الام من الثلث الى السدس والمسئلة من ستة فلزوج ثلاثة وللأم واحد وللجد أيضاً واحد فيبقى للاختين واحد لا يستقيم عليها فضر بنا عدد في أصل المسئلة بلغ اثني عشر ففهمنا تصح المسئلة بخلاف الاكدرية اذ لم يبق فيها للاخت شئ فوجب ان تعال على الوجه الذي تقر سابقاً ولا اكدرية لان أصول زيد ههنا مستقيمة

\* (باب المناسخة) \*

قوله بدأ أي غنا تقرير  
شيخنا رشيد في حفظه  
الله  
(مطلب على بحث  
المناسخة)

هي معاملة من المنسخ بمعنى النقل والتحويل والمراد به ههنا ان يتنقل نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة الى من يرث منه وانيه الاشارة بقوله (ولو صار بعض الانصباء ميراثاً قبل القسمة) فنقول ان الورثة الميت الثاني من عدله من ورثة الميت الاول ولم يقع في القسمة تغييراً فانه يقسم المال حينئذ قسمة واحدة اذ لا فائدة في تكرارها كما اذا ترك بنين وبنات من امرأة واحدة ثم ماتت احدي البنات ولا وارث لها سوى تلك الاخوة والاختوات لاب وأم فانه يقسم مجموع التركة بين الباقيين للذكر مثل حظ الانثيين قسمة واحدة كما كانت تقسم بين الجميع كذلك فكان الميت الثاني لم يكن في البين وان وقع في القسمة تغيير بين الباقيين كما اذا ترك ابناً من امرأة وثلاث بنات من امرأة أخرى ثم ماتت احدي البنات وخلفت هؤلاء أعني الاخ لاب والاختين من الابوين أو كان ورثة الميت الثاني غير ورثة الميت الاول كما في الصورة التي ذكرها بقوله (كزوج وبنات وأم) مات الزوج قبل القسمة عن امرأة وابوين ثم ماتت البنات قبلها أيضاً (عن ابنين وبنات وجد) هي أم المرأة التي ماتت أولاً (ثم ماتت) هذه (الجددة عن زوج وأخوين) فنقول (الأصل فيه) أي فيما ذكر من صيرورة بعض الانصباء ميراثاً قبل القسمة والمراد ما تناول هذين النوعين الآخرين فقط (ان تصح مسألة الميت الاول) بالقواعد السابقة (وتعطى سهام كل وارث) من هذا التصحيح (ثم تصح مسألة الميت الثاني) بتلك القواعد أيضاً (وتنظر بين ما في يده من التصحيح الاول وبين التصحيح الثاني ثلاثة أحوال) هي المماثلة والموافقة والمباينة (فان استقام) بسبب المماثلة (ما في يده من التصحيح الاول على التصحيح الثاني) فلا حاجة حينئذ الى الضرب (على قياس ما في باب التصحيح من ان سهام كل فريق ان كانت منقسمة عليهم بلا كسر فلا حاجة الى الضرب فان التصحيح الاول ههنا بمنزلة أصل المسئلة هناك والتصحيح الثاني ههنا بمنزلة رأس المقسوم عليهم ثمة وما في يد الميت الثاني بمنزلة سهامهم من

أصل المسئلة في صورة الاستقامة تصح المسئلان من التصحيح الاول كما اذا مات الزوج في المثال  
المذكور عن امرأة وأبو بن علي ماذ كرفي الكتاب وذلك لان المسئلة الاولى رديئة لان أصلها اثنا عشر  
لا اجتماع الربع والنصف والسدس فاذا أخذ الزوج منها ثلاثة والبنت ستة والام اثنتين بقي منها واحد  
يجب ردها على البنت والام بقدر سهامهما ما فاذا اردنا المسئلة الى أقل مخارج فرض من لا يردها عليه  
صارت أربعة واذا أخذ الزوج منها واحدا بقي ثلاثة فلا تستقيم على الاربعة التي هي سهام البنت والام  
بل بينهما مائة فتضرب هذه السهام التي هي بمنزلة الرأس في ذلك الاق فيحصل ستة عشر فلزوج  
منها أربعة والبنت تسعة والام ثلاثة ثم تلك الاربعة التي هي للزوج منقسمة على ورثة المذكورين  
فلزوج واحد منها ولا مئة ثلث ما بقي وهو أيضا واحد ولا مئة اثنان فاستقام ما كان في يد الزوج من  
التصحيح الاول على التصحيح الثاني وصحت المسئلان من التصحيح الاول (وان لم يستقم ما في يده)  
من التصحيح الاول على التصحيح الثاني (فانظر ان كان بينهما مائة فاضرب وفق التصحيح الثاني  
في جميع التصحيح الاول على قياس ما مر) في باب التصحيح من انه اذا انكسر سهم طائفة واحدة عليهم  
وكان بين سهامهم ورؤسهم موافقة يضرب وفق عدد الرأس في أصل المسئلة فكذا ههنا يضرب وفق  
التصحيح الثاني الذي هو بمنزلة الرأس هناك في التصحيح الاول القائم ههنا (مقام أصل المسئلة)  
فيحصل به ما تصح منه المسئلان كما اذا ماتت البنت أيضا في ذلك المثال وخلفت كما ذكر ابنين وبنات  
وجدة فان ما في يدها من التصحيح الاول تسعة وتصح مسائلها من ستة وبينهم موافقة بالثلث فيضرب  
ثلث الستة وهو اثنان في ستة عشر فالمبلغ وهو اثنان وثلاثون مخرج المسئلتين فن كان سهامهم من  
ستة عشر أعني ورثة الميت الاول يضرب سهامه تلك في وفق مسئلة البنت وهو اثنان فيكون ما حصل  
نصيبه ومن كان سهامه من ستة أعني ورثة الميت الثاني يضرب سهامه في وفق ما كان في يد البنت وهو  
ثلاثة فيحصل ما كان نصيبه وقد كان لام الميت الاول ثلاثة من ستة عشر تضربها في اثنين يبلغ ستة فهي  
لها وكان للزوج منها أربعة تضربها في اثنين يحصل ثمانية فهي له ومنقسمة على ورثته فان حصة  
منها سهمان ولا مئة أربعة ولا مئة سهمان هما ثلث ما بقي أيضا وان ضربنا نصيب كل من الورثة من  
ستة عشر في ذلك وفق لم يختلف الحال وكان لكل واحد من ابني البنت سهمان من مسائلها وهي  
الستة فاذا ضربنا في الثلاثة كان ستة فهي له وكان لبنتها من مسائلها سهم واحد فاذا ضربنا  
في الثلاثة كان ثلاثة فهي لها وكان لمجدتها من مسائلها أيضا سهم واحد يضرب في ثلاثة فهي  
لها وقد كان لها باعتبار كونها سالما من مات أو لا ستة من اثنين وثلاثين ففي يد الجدة حينئذ تسعة (وان  
كان بينهما) أي بين ما في يده من التصحيح الاول وبين التصحيح الثاني (مباينة فاضرب كل  
التصحيح الثاني في كل التصحيح الاول) على قياس ماذ كرفي باب التصحيح على تقدير المباينة بين  
رؤس الطائفة وبين سهامهن كما اذا ماتت في ذلك المثال الجدة التي هي أم المرأة المتوفاة أولا وخلفت  
زوجا وأخوين فان ما في يدها تسعة كما عرفت آنفا وتصحيح مسائلها أربعة وبين التسعة والاربعة  
مباينة فاضرب حينئذ الاربعة في التصحيح السابق أعني اثنين وثلاثين (يلعب مائة وثمانية وعشرين  
فهو مخرج المسئلتين) فن كان له نصيب من الاثنين وثلاثين يضرب نصيبه في الاربعة التي هي مسئلة  
الجدة ومن كان له نصيب من الاربعة يضرب نصيبه منها في جميع ما كان في يد الجدة وهي التسعة فنقول  
قد كان لامرأة من مات ثانيا وهو زوج الميت الاول سهمان من الاثنين والثلاثين فاذا ضربتهما في الاربعة  
بلغ ثمانية فهي لها وكان لابيه منها أربعة تضربها في الاربعة يبلغ ستة عشر فهي له وكان لامه سهمان فاذا  
ضربتهما في الاربعة صار ثمانية فهي لها وكان لكل واحد من ابني من مات ثالثا وهي بنت الميت الاول

ستة من العدد المذكور نضربها في الأربعة يبالغ أربعة وعشرين فهي لكل واحد منهم ما وكان  
 لينتها ثلاثين من ذلك العدد فإذا ضربتها في الأربعة يبالغ اثني عشر فهي لها وكان لزوج من مات رابعاً  
 وهي الجدة المذكورة من الأربعة التي هي مسئلتها سهمان فإذا ضربتهما في التسعة التي كانت في يدها  
 يصير ثمانية عشر فهي لكل واحد من أخويها من مسئلتها سهم واحد نضربه في التسعة  
 فيكون تسعة فهي لكل واحد منهم ما (فالمبلغ) الحاصل من كل واحد من الضربين على تقدير  
 الموافقة والمباينة (مخرج المسئلتين) وما تدرج فيه ما إذا أردت أن تعرف نصيب كل واحد  
 من الورثة من ذلك المبلغ على قياس ما ذكر في معرفة انصباء الورثة من التصحيح (فساهام ورثة  
 الميت الأول) من تصحيح مسئلته (تضرب في المضروب أعني في التصحيح الثاني) على تقدير المباينة  
 (أوفي وفقه) على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهام كل وارث منهم في هذا المضروب  
 نصيبه من المذكور كما قررنا هالك في ما فصلناه في مثالي التوافق والتباين والسبب فيه أن التصحيح  
 الثاني وفقه ههنا بمنزلة المضروب في أصل المسئلة هناك (وساهام ورثة الميت الثاني) من تصحيح  
 مسئلته (تضرب في كل ما في يده) على تقدير المباينة (أوفي وفقه) على تقدير الموافقة فيكون الحاصل  
 من ضرب سهام كل واحد منهم فيما ذكر نصيبه من ذلك المبلغ كما ثبت عليه فيما فصل سابقاً وذلك  
 لأن حق ورثة الميت الثاني إنما هو فيما في يده فصار سهام كل واحد منهم مضروبة فيه (وإن مات ثالث)  
 من الورثة قبل القسمة (أو) مات (رابع أو خامس) منهم قبلها (فاجعل المبلغ الذي صرح منه  
 المسئلة الأولى والثانية (مقام) تصحيح المسئلة (الأولى و) اجعل المسئلة (الثالثة) المتعلقة بالميت  
 الثالث (مقام) المسئلة (الثانية) في العمل كأن الميت الأول والثاني صاراميتاً واحداً فيصير الميت  
 الثالث ميتاً ثانياً (ثم اعمل في الرابعة والخامسة كذلك إلى غير النهاية) فإنه لما صار تصحيح الميت الأول  
 والثاني والثالث تصحيحاً واحداً صاروا كلهم ميتاً واحداً فيصير الميت الرابع ههنا ميتاً ثانياً وكذا  
 الحال إذا صار تصحيح أربعة من الموتى تصحيحاً واحداً كانوا بمنزلة ميت واحد فصار الخامس ميتاً  
 ثانياً وهكذا إلى ما لا يتناهى ثم إن المصنف لما ذكر في أصل باب المناسخة الاستقامة والموافقة والمباينة  
 وضع المسئلة مشتملة على ورثة ثلاثة واعتبر في موتهم الترتيب وجعل موت الأول منهم مثلاً  
 للاستقامة وموت الثاني مثلاً للموافقة وموت الثالث مثلاً للمباينة فإن قلت قد اعتبر هذه الأحوال  
 الثلاث بين نصيب الميت الثاني وبين تصحيحه فكيف أورد مثال الموافقة بين الميت الثالث وبين  
 تصحيحه ومثال المباينة بين نصيب الميت الرابع وبين تصحيحه قلت قد عرفت أنه لما صار تصحيح  
 الميت الأول والثاني تصحيحاً واحداً صار الميت الثالث ميتاً ثانياً وعلى هذا  
 القياس حال الرابع والخامس وما بعدهما فلا حاجة إلى أن يورد لكل من تلك الأحوال مثلاً على حدة  
 فيكون فيه الميت الثاني ثانياً حقيقة وقد استغنى برعاية الترتيب في موت تلك الورثة عن إيراد مثال  
 آخر للثالث والرابع فإن قيل تعدد المناسخة قد يكون بتعاقب موت الورثة من الميت الأول عن ورثة  
 أخرى كما ذكره وقد يكون بموت الوارث الثاني من الوارث الأول كما إذا مات الزوج في المثال المذكور  
 عن امرأة وأبو بن علي ما ذكره ثم ماتت هذه المرأة عن ورثة كالاولاد والاحوات غيرهما قبل القسمة  
 أيضاً فكيف يكون الحال ههنا قلنا سأل على قياس ما ذكره في الكتاب إذا فرق في العمل بين  
 المناسخات المتعددة في مرتبة واحدة من الارث وبينها في مراتب متعددة فإذ كره الشيخ وافي بما قصده  
 لا يقال كيف يصح منه إيراد المثال قبل أن يذكر الأصل في المناسخة لانه يقول ذلك مثال لصيرورة بعض  
 الانصباء قبل القسمة فلذلك قدمه ثم مهد الأصل الذي يستخرج به الاحكام المتعلقة بذلك المثال



\*(باب توريث ذوى الارحام)\*

(وذو الرحم) هو في اللغة بمعنى ذى القرابة مطلقا وفي الشريعة (هو كل قريب ليس بذى سهم) أى ذى فرض مقدر في كتاب الله تعالى أو سنة رسوله أو إجماع الأمة (ولاعصبة) فحز المال عند الانفراد ثم الظاهر ان يقال ذو الرحم هو ترك الواو وتوجيهها انها للعطف على الجملة السابقة أى هذا باب ذوى الارحام وذو الرحم الخ فلا حاجة الى ما قيل من ان المصنف لما خرج من فرغانة الى بخارى وجد فيها القرائض المنسوبة الى القاضي الامام السمرقندى في ورقتين فاستحسنها وأخذ في تصنيف هذا الكتاب شرحا لها وكان القاضي قد جعل فيها الورثة ثلاثة أقسام فبدأ بصاحب القرض ثم عطف عليه العصبية ثم عطف عليها ذا الرحم فقال وذو الرحم وهو كل قريب لم يفرض له سهم مقدر ولم يتعصب فصاحب الكتاب لما وصل الى هذا الموضع قرر تلك الواو في الشرح مع تصديره الكلام بالباب ولا يذهب عليك ان هذا تكلف بارد يقتضى وجود واوين كما في عبارة تلك القرائض مع فقدان الثانية في أكثر النسخ ههنا وقد فقد الأولى أيضا في كثير منها كما هو الأولى (كان عامة الصحابة) أى أكثرهم كعمر وعلى وابن مسعود وأبي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وابن عباس في رواية عنه مشهورة وغيرهم (يرون توريث ذوى الارحام) وتابعهم في ذلك من التابعين علقمة وشريح وبراء بن عازب والحسن وابن سيرين وعطاء ومجاهد (وبه قال أصحابنا) أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر ومن تابعهم (وقال بن ثابت) وابن عباس في رواية شاذة عنه (لاميراث لذوى الارحام ويوضع المال) عند عدم أصحاب القرائض والعصبات (في بيت المال) وتابعهم في ذلك من التابعين سعيد بن المسيب وسعد بن جبير (وبه قال مالك والشافعي رحمهما الله تعالى) احتج الباقر بن باه تعالى ذكره في آيات الموارث نصيب ذوى الفروض والعصبات ولم يذكر لذوى الارحام شيئا وما كان لهم حق لبيته وما كان ربك نسيا وبانه صلى الله تعالى عليه وسلم لما استخبر عن ميراث العمة والخالة قال أخبرني جبريل ان لاشئ لهما ولنا قوله تعالى وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله اذ معناه بعضهم أولى بميراث بعض فيما كتب الله تعالى وحكم به لان هذه الآية نسخت التوارث بالموالاة كما كان في ابتداء قدمه صلى الله تعالى عليه وسلم المدينة فما كان لمولى الموالاة والمواخا في ذلك الزمان صار مصر وفا الى ذوى الارحام وما بقي عندنا من ارث مولى الموالاة صار متأخرا عن ارث ذوى الارحام كما ثبت عليه فيما سلف وقد شرع لهم الميراث بلا فصل بين ذى رحم له فرض أو تعصيب وبين ذى رحم ليس له شئ منه ما فيكون ثابتا للكل به هذه الآية ولا يجب تفصيلهم كلهم في آيات الموارث وأيضاروى ان رجلا رمى سهمها الى سهيل بن حنيفة فقتله ولم يكن له وارث الاخاه فكتب في ذلك أبو عبيدة ابن الجراح الى عمر فاجابه بان النبي صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى ورسوله مولى من لا مولى له والخال وارث من لا وارث له لا يقال المقصود بهذا الكلام النفي دون الاثبات كقولهم الصبر حيلة من لا حيلة له والصبر ليس بحيلة فكانه قيل من كان وارثه الخال فلا وارث له لانا نقول صدر الحديث يابى عن هذا المعنى بل نقول بيان الشرع بلفظ الاثبات وإرادة النفي يؤدى الى الالباس فلا يجوز من صاحب الشريعة الكاشف عنها وأيضا لما مات ثابت بن دحاح قال صلى الله عليه وسلم لم لقيس بن عاصم هل تعرفون له نسبافكم فقال انه كان فينا غريبا ولا نعرف له الا ابن اخت هو أبو لباية بن عبد المنذر فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه له والتوفيق بين ما روينا موافقا للقرآن وبين ما روينا موافقا له ان يحمل ما روينا موافقا له على ما روينا موافقا له ولا يحمل ما روينا موافقا له على ما روينا موافقا له ولا يحمل ما روينا موافقا له على ما روينا موافقا له مع ذى فرض يرد عليه فان الردى على ذوى الفروض مقدم على توريث ذوى الارحام وان كانوا يرثون مع

قوله يرد على التفريق  
الابن المحروم فان كل  
قريب ليس بذى سهم  
ولاعصبة ويرد بان ذى  
سهم وعصبة انما منع  
من ذلك مانع وهو القتل  
أو الرقية الخ تأمل  
قوله يرد على هذا ان ذوى  
الارحام اذا انفرد يحرز  
جميع المال  
قوله والتوفيق مبتدا  
خبره قوله ان يحمل  
وموافقا ومخالفا حال  
والتقدير التوفيق بين  
ما روينا حال كونه  
موافقا للقرآن وبين  
ما روينا موافقا له حال كونه  
مخالفا ان يحمل أى  
الحمل الخ اه

من لا يرد عليه كالزوجة والزوج (وذو الارحام اصناف أربعة الصنف الاول ينتمى) أى ينسب (الى الميت وهم اولاد البنات) وان سفلوا ذكورا كانوا أو أنثا (وأولاد بنات الابن) كذلك (والصنف الثانى ينتمى اليهم -م الميت وهم الاجداد الساقطون) أى الفاسدون وان علوا كاب أم الميت وأب أمه (والجدات الساقطات) أى الفاسدات وان علون كام أب أم الميت وأم أم أب أمه (والصنف الثالث ينتمى الى أبوى الميت وهم اولاد الاخوات) وان سفلوا سواء كانت تلك الاولاد ذكورا أو أنثا وسواء كانت الاخوات لاب وأم أولاب أولام (وبنات الاخوة) وان سفلن سواء كانت الاخوة من الابوين أو من أحدهما (وبنو الاخوة لام) وان سفلوا وانما أطلق الاخوات والاخوة فى المثالين السابقين ليتناول جميع أقسامهم - ما كاذ كرنا وقيد الاخوة ههنا بقوله لام لان بنى الاخوة لاب وأم أولاب من العصببات فلذلك لم يمكنه ان يختصر فى العبارة بان يقول وأولاد الاخوة كما قال أولادهم أولاد الاخوات (والصنف الرابع ينتمى الى جدى الميت) وهما أب الاب وأب الام (أوجدتيه وهما أم الاب وأم الام وهم العمات) على الاطلاق فانهم أخوات لاب الميت فان كن أخوات له من الابوين أو من الاب فهن منتمية الى جد الميت ثمن قبل أبيه وان كن أخوات له من أمه فهن منتمية الى جدته من قبل أبيه (والاعمام لام) فانهم اخوة لا يبيهم من أمه فهم أيضا منتمون الى جددة الميت من قبل أبيه واعتبر فى الاعمام كونهم لام لان العم من الابوين أو من الاب عصبية (والاخوال والخالات) فانهم -م اخوة وأخوات لام الميت فان كانوا من أبيها وأمها أو من أبيها فهم منتمون الى جد الميت من قبل أمه وان كانوا من أمها كانوا منتمين الى جدته من قبل أمه (فهؤلاء المذكورين) فى أمثلة الاصناف الاربعة (وكل من يدلى الى الميت بهم من ذوى الارحام) والمراد بمن يدلى بهم ما يتناول من أشرفنا اليهم بقولنا وان علوا وان سفلوا فى الاصناف الثلاثة ويتناول أولاد الصنف الرابع لكن لا يتناول من يعلمون الاعمام المذكورة والعمات والاخوال والخالات كعمومة أبوى الميت وخواتمها وعمومة أبوى الميت وخواتمها مع انهم من ذوى الارحام فأورد من التبعية ضمنية تنبيهها على ان ذوى الارحام ليسوا منحصرين فيما ذكره من الاصناف الاربعة ومن يدلى بهم وان أدرج هؤلاء بنوع تأويل فى المذكورين كان ايراد كلمة التبعية بقاء على انه أراد ان كل واحد من هؤلاء ومن يدلى بهم من ذوى الارحام واختلفت الرواية عن أى حنيفة رجه الله فى تقديم بعض هذه الاصناف على بعض (روى أبو سلمان عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة رجه الله تعالى ان أقرب الاصناف) الى الميت وأقدمهم فى الورثة عنه (هو الصنف الثانى) وهم الساقطون من الاجداد والجدات (وان علوا ثم الصنف الاول وان سفلوا ثم الثالث وان نزلوا ثم الرابع وان بعدوا) بالعلو والسفل وتابعه فى ذلك عيسى بن ابان عن محمد بن أبي حنيفة رجه الله (وروى أبو يوسف والحسن بن زياد عن ابى حنيفة وابن سماعة عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة رجه الله ان أقرب الاصناف وأقدمهم) الى الميت فى الميراث (الصنف الاول ثم الثانى ثم الثالث ثم الرابع كترتيب العصببات) اذ يقدم منهم لابن ثم الاب ثم الجد ثم الاخوة ثم الاعمام (وهو المأخوذ) للفتوى ويحكى عن أبى عبد الله القرائنى انه كان يوفق بين الروايتين ويقول مارواه محمد بن أبي حنيفة قوله الاول ومارواه أبو يوسف قوله الاخير وجه الرواية الاولى ان الجد أب الام أقوى سببا من أولاد البنات لان الانثى التى فى درجته أعني أم الام صاحبة فرض دون الانثى التى فى درجة ابن البنت وهى بنت البنت فانها ليست بصاحبة فرض وأيضا الجد أب الام يساوى ولد البنت فى الاتصال بالميت بواسطة واحدة ثم للجد زيادة قرب حكما حتى قالوا لا يقتصر هو الميت بخلاف ولد البنت فانه يقتصر به فيكون مقدما عليه والوجه فى الرواية المتخوفة للفتوى ان ذوى الارحام يزنون على شبل التعصيب من وجه اذ يقدم منهم الاقرب فالأقرب فوجب

ان يعتد بروافق التوريث بالعصبات من كل وجه وقد قدم في العصبات من كل وجه بنو أبناء الميت على  
 الجداً أب الأب وسائر العصبات وان كان هـ ذا الجداً لا يقتصص به وابن الابن يقتصص به وكذا في ذوى  
 الارحام يقدم أولاد البنات على الجداً أب الأم (وعندهما) أى عند أى يوسف ومحمد (الصنف الثالث)  
 وهم أولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة لام (مقدم على الجداً أب الأم) وان كان قياس  
 مذهبهما في الجداً أب الأب وهو مقاسمة الاخوة والاخوات مادامت القسمة خيراً له من ثلث جميع  
 المال يقتضى ان لا يقدم الصنف الثالث على الجداً أب الأم وأما أبو حنيفة رحمه الله فقد جرى في ذوى  
 الارحام على قياس مذهبه في العصبات حيث قدم هـ هنا الجداً أب الأم الذى هو في درجة الجداً أب الأب  
 على أولاد أب الميت فلا يرثون معه كما ان تقديمه في قوله الاخير أولاد الميت في ذوى الارحام على الجداً أب  
 الأم جار على مذهبه في العصبات حيث كان هناك ابن الابن مقدماً على الجداً أب الأب وذكراً بعض  
 الشارحين انه وقع في بعض النسخ في بيان مذهبهما هـ هنا هذه العبارة (لان) الاصل (عندهما) ان  
 (كل واحد منهم) أى من الصنف الثالث وأب الأم (أولى من فرعاه) أى فرع كل واحد منهم كما ان  
 ابن الاخت أولى من ابن ابن الاخت وان أب الأم أولى من الخال والخالة (وفرعاه) أى فرع كل واحد  
 منهم (وان سفل) ذلك الفرع (أولى من أصله) قال ولم يتحصل منها معنى فـ هـ من ملحقات بعض  
 الطلبة القاصر بن لامن كلام الشيخ ولهذا لم يوجد في النسخ القديمة ولم افرغ من ترتيب الاصناف  
 الاربعة شرع ان يبين كيفية توريث كل واحد منهم فقال

\*(فصل في الصنف الاول)\* الذى هو أولاد البنات وأولاد بنات الابن (أولهم بالميراث اقربهم  
 الى الميت كبنات البنات فانها أولى من بنت بنت الابن) لان الاولى تدلى الى الميت بواسطة واحدة  
 والثانية بواسطةين وهذا قول أهل القرابة وهم أبو حنيفة وصاحباه وزفر وعيسى بن آبان قالوا  
 استحقاق ذوى الرحم باعتبار معنى العصوبة وله اقدم في الاصناف الاربعة من هو اقرب  
 ويستحق الواحد منهم جميع المال وفي العصوبة الحقيقة تكون زيادة القرب تارة بقرب الدرجة  
 وأخرى بقوة السبب كما في تقديم البنوة على الابوة كذلك فيما فيه معنى العصوبة يثبت التقديم  
 بقرب الدرجة كما يثبت بقوة السبب في الصورة المذكورة يكون المال كله لبنت البنات وأما  
 أهل التنزيل وهم الذين ينزلون المدلى منزلة المدلى به في الاستحقاق نحو علقمة والشعي ومسرور  
 وأبي عبيدة والقاسم بن سلام والحسن بن زياد فيجعلون المال بينهم ما كاه ترك بنتا وبنت ابن  
 فيكون المال بينهم ما اما ارباعاً على قياس قول علي رضي الله عنه ثلاثة ارباعه لبنت البنات واربعة  
 لبنت بنت الابن لانه يرى الرد على بنت الابن مع بنت الصلبية واما السداس على قياس قول ابن مسعود  
 رضي الله تعالى عنه خمسة اشداسه لبنت البنات وسدسه لبنت بنت الابن لانه لا يرى الرد على بنت  
 الابن مع الصلبية ويستدلون على التنزيل بان الاستحقاق لا يمكن اثباته بالرأى ولا نص هـ هنا من  
 الكتاب ولا من السنة أو الاجماع ولا طريق سوى اقامة المدلى مقام المدلى به ليثبت له الاستحقاق  
 الذى كان ثابتاً للمدلى به فتعصب كل أصل ينتقل الى فرعاه ويؤيده ان من كان منهم ولد صاحب  
 فرض أوله صبية كان أولى ممن ليس كذلك وليس ذلك الا باعتبار المدلى به ويرد على قولهم انه يلزم  
 منه أمر فاحش وهو حرمان الميراث بكون المدلى به رقيقاً أو كافراً فيكون الشخص محرراً وما عن الميراث  
 لمعنى في غيره فوجب ان يكون الاستحقاق باعتبار وصف فيه وهو القرابة ولما كان فيه معنى  
 العصوبة قدم الاقرب وذهب نوح بن دراج وجيش بن مبشر ومن تابعهما الى ان المال بينهما  
 انصافاً لان استحقاقهما انما هو باعتبار الوصف العام الذى هو الرحم والاقرب والابعد متساويان

فيه وهو لا يسمى من أهل الرحم (وان استووا في الدرجة) بان يدلون كلهم الى الميت بدرجتين  
أو بثلاث درجات مثلا (فولد الوارث أولى من ولد ذري الارحام كبنيت بنت الابن فانها أولى من ابن  
بنت البنت) وذلك لان الاولى ولد بنت الابن وهي صاحبة -ة فرض والثاني ولد بنت البنت وهي  
ذات رحم والسبب في هذه الاولوية ان ولد الوارث أقرب حكما والترجيح يكون بالقرب الحقيقي  
ان وجدوا الاقرب المحكمي (وان استوت درجاتهم) في القرب (ولم يكن فيهم) مع ذلك  
الاستواء (ولد وارث) كبنيت ابن البنت وابن بنت البنت (أو كلهم يدلون بوارث) كابن البنت  
وبنت البنت (فعند أبي يوسف رحمه الله) في قوله الاخير (والحسن بن زياد يعتبر ابدان الفروع)  
المساوية في الدرجات المذكورين (ويقيم المال عليهم) باعتبار حال ذكورهم وأنوثتهم سواء  
(ان اتفقت صفة الاصول في الذكور والانثى) كما في المثال الذي ذكرناه لادلائهم كلهم بوارث  
(أو اختلفت) كما في المثال المذكور لمخلوهم عن ولد لوارث فان كانت الفروع ذكورا فقط أو إناثا  
فقط تساووا في القسمة وان كان مختلطين فللذكر مثل حظ الانثيين ولا يعتبر في القسمة صفات  
أصولهم أصلا وهو رواية شاذة عن أبي حنيفة رحمه الله (ومحمد يعتبر ابدان الفروع ان اتفقت صفة  
الاصول) في الذكور والانثى (موافقا لهما) أي لابي يوسف في قوله الاخير والحسن بن زياد  
(ويعتبر الاصول ان اختلفت صفاتهم) ويعطى الفروع ميراث الاصول مخالفا لهما) وهو القول  
الاول لابي يوسف وأشهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والظاهر من مذهبه واعلم  
ان المصنف اختار في ذوى الارحام مقالة أهل القرابة والمذكور في شروح المبسوط ان الحسن بن زياد  
من أهل التزويل كما أشرنا اليه عن قريب فجعل قوله مع أبي يوسف محل نظر والدليل على القول  
الاخير لابي يوسف رحمه الله ان استحقاق الفروع انما يكون لمعنى فيهم لا لمعنى في غيرهم وذلك  
المعنى هو القرابة التي هي في ابدان الفروع وقد اختلفت الجهة أيضا وهي الولادة فينسأوى  
الاستحقاق فيما بينهم وان اختلفت الصفة في الاصول ألا يرى ان صفة الكفر أو الرق غير معتبرة في  
المدلى به بل انما يعتبر في المدلى فكذا صفة الذكور والانثى تعتبر فيه فقط واستدل محمد باتفاق  
الصحابة على ان للعملة الثامنين والخالة الثلث ولو كان الاعتبار بابدان الفروع لكان المال نصفين  
فظهر ان المعتبر في القسمة هو المدلى به فان لا ب في العملة والام في الخالة وأيضا قد اتفقا على انه اذا  
كان أحدهما ولدا وارثا كان أولى من الآخر فقد ترجع باعتبار معنى في المدلى به (كما اذا ترك الميت ابن  
بنت وبنت بنت عندهما) أي عند أبي يوسف والحسن (يكون المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين  
باعتبار الابدان) أي ابدان الفروع وصفاتهم فمثلا المال لابن البنت وثلاثة لبنات البنت  
(وعند محمد رحمه الله يكون بينهما كذلك لان صفة الاصول متفقة) في الانثى فيعتبر عنده أيضا ابدان  
الفروع (ولو ترك بنت ابن بنت وابن بنت عندهما المال بين الفروع أثلاثا باعتبار الابدان  
ثلاثا للذكر وثلاثة للانثى) كما في الصورة السابقة (وعند محمد يكون المال بين الاصول أعني في  
البطن الثاني) الذي هو أول ما وقع فيه الاختلاف بالذكور والانثى (وهو بنت البنت وابن البنت  
أثلاثا) وحيث يكون ثلثاه (لبنت ابن البنت لان ذلك نصيب أيها) فدانتقل اليها (وثلاثة لابن بنت  
البنت فانه نصيب أمه) فانتقل اليه فصار الارث ههنا في مذهبه على عكس ما كان عليه في مذهبه  
وهو أن لا ينشئ عن الفروع صفة ماله لذكر ولما كان قول محمد محتاجا الى زيادة تفصيل أشار اليه بقوله  
(وكذلك عند محمد) أي وكما اعتبر عنده حال الاصول في البطن الثاني على ما عرفت كذلك يعتبر عنده  
حال الاصول المتعددة (اذا كان في أولاد البنات المساوية في الدرجة بطون مختلفة وحيث يقيم المال







واحدة فالجميع كسبع بنات فيكون للابن في هذا البطن أربعة أسباع المال وللبنت التي في فروعها  
تعدد سبعة من منها وللبنت الأخرى سبع واحد ثم يجعل الذكور طائفة والاناث طائفة (وعنده أربعة  
أسباعه) أي أسباع المال (لبنت بنت ابن البنت اذهى نصيب جدهما وهو) ذلك الابن الذي ينزل في  
البطن الثاني منزلة ابنين وعنده أيضا (ثلاثة أسباعه وهو نصيب البنين اللتين) نزلت احدهما منزلة  
البنين في ذلك البطن (يقسم على ولديه - فما عني في البطن الثالث انصافا) وذلك لان البنت التي في  
الثالث اذا اعتبر فيها عدد فروعها صارت كبنين فساوى الابن الذي في الثالث فيعطى كل واحد منهما  
نصف ثلاثة الاسباع وهو سبع ونصف سبع (و) حينئذ يكون (نصفه) أي نصف المعلوم الذي هو  
ثلاثة الاسباع (لبنت ابن بنت البنت نصيب أبيها) وهو الابن الذي كان في البطن الثالث (والنصف  
الأخر لابني بنت بنت البنت نصيب أمهما) وهي البنت التي ساوت الابن في البطن الثالث (وتصح  
هذه المسئلة من ثمانية وعشرين) وذلك لان أصل المسئلة في التقسيم على أعلى الخلف الذي هو في  
البطن الثاني من سبعة كما عرفت فاذا نظرنا الى البطن الثالث وجدنا فيه - باراء البنين اللتين في البطن  
الثاني ابناوين متافلما أخذنا في البنت عدد فروعها صارت كبنين ووجب أن يقسم عليهما أي على الابن  
والبنت نصيب البنين اللتين في الثاني انصافا لكن لان نصف صحيحا لثلاثة الاسباع فضر بنا مخرج  
النصف في أصل المسئلة صار أربعة عشر فاعطينا من ابنتي بنت ابن البنت ثمانية هي نصيب جدهما  
وأعطينا بنت ابن بنت البنت ثلاثة نصيب أبيها وأعطينا من ابنتي بنت بنت البنت ثلاثة نصيب  
أمهما لكن الثلاثة لا تنقسم عليهما فضر بنا عدد رؤسهما في أربعة عشر صار المبلغ ثمانية وعشرين  
ومنها تصح المسئلة فانا ضرب الثمانية التي هي نصيب بنتي بنت ابن البنت في اثنين فيصير ستة عشر  
فهى لهما ونضرب الثلاثة التي هي نصيب بنت ابن بنت البنت في المضروب الذي هو اثنان فيحصل  
ستة فهى لهما ونضرب نصيب ابنتي بنت بنت البنت في ذلك المضروب فيصير ستة فهى لهما فية على كل  
واحد منهما ثلاثة (وقول محمد أشهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في جميع أحكام ذوى  
الارحام) ومن هذا الكلام يعلم ما أشرنا اليه سابقا من أن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى مروى عن أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى أيضا لكن روايته شاذة ليست في قوة الشهرة مثل الرواية الأخرى وذكر بعضهم  
أن مشايخ بخارى أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى في مسائل ذوى الارحام والحيف لانه أيسر  
على المفتي

(فصل) هذا الفصل تنمة لمباحث الصنف الاول (علماء وناجيه - م الله تعالى يعته - برون الجهات في  
التوريث) أي في توريث ذوى الارحام (غير ان أبا يوسف يعته بجهات في أبدان الفروع لانه يقسم  
المال على الفروع) ابتداء فيعتبر الجهات فيهم وقد اختلف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فاهل  
العراق وخراسان على انه لا يعتبر الجهات بل يرث عنده ذوجهتين بجهة واحدة كما هو مذهب في  
المجذات على ما مر بيانه وأهل ما وراء النهر على انه يعتبر الجهات وهو الصحيح والفرق بين ما نحن فيه  
وبين المجذات ان الاستحقاق هناك بالفرضية وبتعدد الجهات لا يزداد فرضهن واما الاستحقاق ههنا  
فبفرضية فبقاس على الاستحقاق بحقيقة العضوية وقد اعتبر فيها تعدد الجهات تارة للترجيح  
كالأخوة لأب وأم مع الأخوة لأب وأخرى للاستحقاق كالأخ لام اذا كان ابن عم وكذلك ابن العم اذا كان  
زوجا فانه يعتبر في استحقاقه السببان معا فكذا فيما نحن بصدده يعتبر السببان جميعا لكنه يعتبر  
تعدد الجهات في أبدان الفروع لما ذكرناه (ومحمد يعتبر الجهات في الاصول) لانه يقسم المال على أول  
بطن اختلف بين الاصول وبأخذ العدد في الاصول من الفروع ثم يجعل الذكور طائفة والاناث طائفة

على ما تقر في المسئلة السابقة (كما اذ ترك الميت بنتي بنت بنت وهما أيضا بنتا ابن بنتي) ترك أيضا  
 (ابن بنت بنت بهذه الصورة  
 عند أبي يوسف رحمه الله تعالى) يكون (المسال بينهم) أي بين الابن والبنتين في بنت ابن بنت  
 البطن الثالث (اثلاثا) لان البنتين ذواتا جهتين فكانهما بنتان من جهة الام بنتي ابن  
 وبنتان أخريان من جهة الاب وحيد (صار) الميت (كأنه ترك أربع بنات وابنا واحدا فيكون ثلثاه)  
 أي ثلثا المال (للبنتين) ذواتي الجهتين (وثلثه للابن) ذي الجهة الواحدة (وعند محمد يقسم المال بينهم على  
 ثمانية وعشرين سهما للبنتين اثنا عشر سهما ستة عشر سهما من قبل أبيهما وستة أسهم من قبل  
 أمهما وستة أسهم للابن من قبل أمه) بيان ذلك انه يقسم هذه المال على البطن الثاني وفيه ابن مثل  
 ابنين وبنتان احدهما كبنتين فصار المجموع سبع بنات فالمسئلة من عدد رؤسهن فللابن أربعة أسهم  
 والبنت التي في فروعهما تعد سهما والآخرى سهم واحد فاذا جعلنا ذلك كور في هذا البطن طائفة  
 والانا طائفة واذا دفعنا نصيب الابن الى البنتين اللتين في البطن الثالث أصاب كل واحدة منهما  
 سهما واذا دفعنا نصيب طائفة الاناث الى من يارثهن في البطن الثالث لم يستقم عليهم لان نصيبهن  
 ثلاثة أسباع ومن يارثهن ابن وبنتان فالمجموع كاربع بنات وبين اثنتي عشرة والاربعة مباينة فضر بنا  
 الاربعة التي هي عدد الرؤس في أصل المسئلة وهي سبعة صار ثمانية وعشرين ومنها تصح المسئلة اذ  
 كان لابن البنت في البطن الثاني أربعة فاذا ضربناها في المضروب الذي هو أربعة أيضا بلغ ستة عشر  
 فاعطينا كل واحدة من بنتيه ثمانية وكان للبنتين في البطن الثاني ثلاثة فاذا ضربناها في ذلك المضروب  
 حصل اثنا عشر فدفعنا الى ابن بنت البنت ستة والى بنتي بنت البنت ستة فلكل واحدة منهما ثلاثة  
 فصار نصيب كل بنت في البطن الاخير أحد عشر ثمانية من جهة أبيها وثلاثة من جهة أمها  
 \* (فصل في الصنف الثاني) \* من قوى الارحام وهم الساقطون من الاجداد والجدات (أولهم  
 بالميراث أقربهم الى الميت من أي جهة كان) أي سواء كان الأقرب من جهة الاب أو من جهة الام وقدر  
 وجه أولوية الأقرب في الصنف الاول فاب الام أولى من أب أم الام وكذا أب أم الاب أولى من أب أم أم  
 الاب وأب الام أولى من أب أم الاب وقس على هذا حال الجدات (وعند الاستواء) في درجات القرب (فن  
 كان يدل على الميت بوارث فهو أولى من لا يدل اليه بوارث عند أبي سهل الفرضي وأي فضل الخفاف  
 وعلى بن عيسى البصري) فعندهم يكون أب أم الام أولى من أب أم الاب لانهما منساويان في الدرجة  
 لكن الاول يدل بوارث وهو الجدة الصحيحة أعني أم الام والثاني يدل بغير وارث وهو الجدة الفاسدة أعني  
 أب الام الذي لا يرث مع أم الام فكانت أم الام أقوى قابوها أولى (ولا تفضل له) أي لمن يدل بوارث على  
 من لا يدل به (عند أبي سليمان الجرجاني وأي على البستي) ففي الصورة المسد كورة يقسم المال  
 عندهما اثلاثا ثلثاه لأب أم الام وثلثه لأب أم الام وعلل ذلك بان الترجيع في الاجداد والجدات  
 الفاسدات بالادلاء بوارث يؤدي الى جعل المتبوع وهو الجد أو الجدة تابعه وهو خلاف وليس  
 يلزم مثل ذلك في الاولاد فافترقا (وان استوت منازلهم) أي درجاتهم في القرب والبعد (وليس فيهم) مع  
 الاستواء في الدرجة (من يدل بوارث) كاب أم أم الاب وأم أم أم الاب (أو كان كلهم يدلون بوارث)  
 كاب أم أم الاب وأب أم أم الاب (واتفقت صفة من يدلون بهم) في الذكورة والانوثة كما ذكرناه من  
 مثال عدم الادلاء بوارث فان الجد والجدة في ذلك المثال متحدان فيمن يدلان به فلا يتصور هناك  
 اختلاف في صفة المدلى به (واتحدت أيضا قرابتهم) بان يكونوا كلهم من جانب أب الميت أو من جانب  
 أمه كما في ذلك المثال (فالقسمه حينئذ على أبنائهم) أي يجب ان يقسم المال عند اجتماع هذه الشروط



باعتبار صفات أبدان الفروع للذكر مثل حظ الانثيين فيجعل المال في ذلك المثال أثلاثا لثلاثة لآب أب أم الأب وثلاثة لأم أب أم الأب (وان اختلفت) مع استواء الدرجة (صفة من يدلون بهم) في الذكورة والانوثة كما في المثال الذي ذكرناه لادلاء الكل بوارث (يقسم المال على أول بطن اختلف كما في الصنف الاول) أي يقسم بينهم على ان للذكر مثل ضعف نصيب الانثى ثم يجعل الذكور طائفة والاناث طائفة على قياس ما تقر في الصنف (وان اختلف قرابتهم) مع استواء درجاتهم كما اذا ترك أم أب أم الأب وأم أب أب الأم (فالثلثان لقربة الأب) وهو نصيب الأب (والثلث لقربة الأم) وهو نصيب الأم وذلك لان الذين يدلون بالأب يقومون مقامه والذين يدلون بالأم يقومون مقامها فيجعل المال أثلاثا كأنه ترك أبوين (ثم ما أصاب كل فريق يقسم بينهم كما وان اتحدت قرابتهم) أي يقسم الثلثان على ذوى قرابة الأب والثلث على ذوى قرابة الأم على قياس ما عرفت في اتحاد القرابة والضابط ان يقال اما ان يكون هناك استواء الدرجة أولا فعلى الثاني الاقرب أولى وعلى الاول اما ان تتحد القرابة أو تختلف فان اختلفت يقسم المال أثلاثا كما ذكرنا آنفا وان اتحدت فان اتفقت صفة فالقسمة على أبدان الفروع وان لم يتفق يقسم المال على الخلاف كما ذكر في الصنف الاول فتأمل

\*(فصل في الصنف الثالث)\* وهم أولاد الاخوات وبنات الاخوة مطلقا وبنو الاخوة لأم (الحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول) وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن (أعني أوليهم بالميراث أقرب بهم الى الميت) فبنت الاخت أولى من ابن بنت الاخ لانها أقرب (وان استووا في) درجة (القرب فولد العصبية أولى من ولد ذوى الارحام كبنت ابن أخ وابن بنت أخت كلاهما لأب وأم أولاب أو أحدهما لأب وأم والاخر لأب المال كله لبنت ابن الاخ لانها ولد العصبية) الذي هو ابن الاخ ثم ان المصنف قال ههنا قولد العصبية وقال في الصنف الاول قولد الوارث وأراد بولد الوارث هناك ولد صاحب فرض فقط اذ لا يتصور في الصنف الاول ذور رحم هو ولد العصبية وهو في درجة ولد ذى الرحم وذلك لان ولد ذى الرحم في البطن الثاني من أولاد البنات وولد العصبية في البطن الثاني من أولاد البنين اما عصبية كابن ابن الابن أو صاحب فرض كبنت ابن الابن فذكر ولد الوارث مكان ولد صاحب الفرض اختصارا في العبارة واختار في الصنف الثالث ولد العصبية لانه لا يتصور فيه ولد صاحب الفرض في درجة ولد ذى الرحم وذلك لان ولد صاحب الفرض في البطن من أولاد الاخوات فقط وولد ذى الرحم انما هو في البطن الثاني وما بعده فلا يتساوىان في الدرجة بخلاف ولد العصبية فانه قد يكون في درجة ولد ذى الرحم كبنت ابن الاخ مع ابن بنت الاخت (ولو كانا) أي بنت ابن الاخ وابن بنت الاخت (لام كان المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين عند أي يوسف رحمه الله باعتبار الابدان) فان الاصل في الموارث تفضيل الذكر على الانثى وانما ترك هذا الاصل في الاخوة والاخوات لام بالنص على خلاف القياس أعني قوله تعالى فهم شركاء في الثلث وما كان مخصوصا عن القياس لا يلحق به ما ليس في معناه من جميع الوجوه وليس أولاده هؤلاء في معناتهم من كل وجه اذ لا يرثون بالفرضية شيئا فيجوز فيهم ذلك الاصل وأيضا تورث ذوى الارحام بمعنى العصبية فيفضل فيه الذكر على الانثى كما في حقيقة العصبية (وعند محمد المال بينهما انصافا باعتبار الاصول) وهو ظاهر الرواية والوجه فيه ان استحقاقهما للميراث بقربة الأم وباعتبار هذه القرابة لا تفضل للذكر على الانثى أصلا بل ربما يفضل الانثى عليه لا يرى ان أم الأم صاحبة فرض بخلاف أب الأم فان يفضل الانثى هنا فلا أقل من التساوي اعتبارا بالمصلحة به (وان استووا في القرب وليس فيهم ولد عصبية) كبنت بنت الاخ وابن بنت الاخ (أو كان كلهم أولاد العصبية) كبنتي ابن الاخ لأب وأم أولاب (أو كان بعضهم أولاد العصبية وبعضهم أولاد أصحاب

قوله فان اتفقت صفة  
الاصول فالقسمة على  
أبدان الفروع لعدم  
العبارة قلبا اه تقرير  
شيخنا الرشيدى

الفرائض) كبنات الاخ لاب وأم وبنت الاخ لام (فابو يوسف رحمه الله يعتبر الاقوى في القرابة) عنده من كان أصله أخا لاب وأم أولى من كان أصله أخا لاب فقط أو لام فقط فبنت بنت أخ لاب وأم أولى عنده من بنت بنت أخ لاب ومن كان أصله أخا لاب أولى من كان أصله أخا لام كما سيرد عليه (نقصه) (ومحمد يقسم المال على الاخوة والاحوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول) وهو الظاهر من قول أبي حنيفة رحمه الله (فأصاب كل فريق) من تلك الاصول (يقسم بين فروعهم كما في الصنف الاول) على ما تقرره هناك ثم انه أورد مثالا وأشار الى قول الامام فيه فقال كما (اذا ترك الميت ثلاث بنات أخوة متفرقين) أي بعضهم لاب وأم وبعضهم لاب فقط وبعضهم لام فقط (وكذا اذا ترك ثلاثة بنين وثلاث بنات اخوات متفرقات بهذه الصورة

أخ لاب وأم	أخ لاب	أخ لام	أخت لاب وأم	أخت لاب	أخت لام
بنت	بنت	بنت	ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
٢	٢	٢	١	٢	٢

قوله أما عند أبي يوسف فلانه يعتبر الاقوى وأما عند محمد فلانه يعتبر القسمة على الاصول ولا يرث الاخ لاب مع الاخ لابوين وكذا لا يرث بنت ابن الاخ لام لكونهم ولد ذى الرحم وقدم انه ان استووا في القرب فولد العصبية أولى من ولد ذى الرحم اه

عند أبي يوسف رحمه الله يقسم كل المال بين فروع بني الاعيان ثم بين فروع بني العلات ثم بين فروع بني الاخياف للذ كرمثل حظ الاثنين أرباعا باعتبار الابدان) أي يجعل أبدان الفروع وصفاتهم بمعنى انه يقدم عنده فروع بني الاعيان على غيرهم لانهم أقوى في القرابة فيجعل المال أرباعا فيعطى ابن الاخت لاب وأم أربعين وبنت الاخ لاب وأم ربعا وبنت الاخت لاب وأم ربعا آخر فان لم يوجد فروع بني الاعيان يقسم المال على فروع بني العلات باعتبار أبدانهم لان قرابة الاب أقوى من قرابة الام فيجعل المال بينهم أيضا أرباعا ربعان لابن الاخت لاب وربع لبنت الاخ لاب وربع آخر لبنت الاخت لاب فان لم يوجد فروع بني العلات يقسم المال على فروع بني الاخياف أرباعا أيضا باعتبار الابدان فتصح المسئلة على رأيه من أربعة (وعند محمد يقسم ثلث المال بين فروع بني الاخياف على السوية أثلاثا استواء أصر لهم في القسمة) فاذا اعتبر عدد الفروع في الاخت لام صارت كأنها اختان لام فتأخذ هي ثلثي ثلث المال ويأخذ الاخ لام ثلثه ثم ينتقل نصيبهما الى فروعهما (والباقي) وهو ثلث المال (بين فروع بني الاعيان انصافا باعتبار عدد الفروع في الاصول) فتصير هذا الاعتبار الاخت لاب وأم كاختين من الابوين فتساوى أنصافا في النصيب وحينئذ يكون (نصفه) أي نصف الباقي وهو الثلث (لبنت الاخ نصيب أبيها والنصف الآخر من ذلك) الباقي (بين ولدى الاخت لاب وأم لاذ كرمثل حظ الاثنين باعتبار الابدان) أي ابدان الفروع لعدم الاختلاف في أصول هذين الفرعين ولا شيء لفروع بني العلات لانهم يحجبون بني الاعيان كما سبق (وتصح) هذه المسئلة عند محمد رحمه الله (من تسعة) لان أصل المسئلة من ثلاثة واحد منها لبني الاخياف الثلاثة ولا يستقيم عليهم واثنان لبني الاعيان واحد منهم البنت الاخ لاب وأم وواحد لابن الاخت منهم ما مع بنت الاخت منهم ما وهما كثلث بنات لان الابن كبنتين ولا يستقيم الواحد على الثلاث لكن بين رؤس بني الاخياف ورؤس بني الاعيان مماثلة فضر بنا احدى الثلثين في أصل المسئلة وهو ثلاثة أيضا فصار تسعة فتصح منها المسئلة كان لبني الاخياف من أصل المسئلة واحد وضر بناه في الثلاثة فكان ثلاثة فلكل واحد منهم واحد وكان لبني الاعيان من أصلها اثنان ضر بناهما في الثلاثة فحصل ستة دفعا منها ثلاثة الى بنت الاخ واثنين الى ابن الاخت وواحد الى بنت الاخت (ولو ترك) أي الميت (ثلاث بنات بني اخوة متفرقين بهذه الصورة



وكذا قرابة الأب أقوى من قرابة الأم (ذكورا كانوا أو إناثا) يعني لا فرق بين أن يكون الأقوى ذكرا أو أنثى فعمته لأب وأم أولى من عمه لأب ومن عمه وعمه لأم فانها أقوى قرابة فتحرز المال كله وعمه لأب أولى من عمه وعمه لأم لقوة قرابتها وكذا الخال والخالة لأب وأم أولى بالميراث من خال أو خالة لأب ومن خال أو خالة لأم والخال والخالة لأب أولى منهما إذا كانا لأم (وان كانوا ذكورا وإناثا) على تقدير اتحاد حيز القرابة ان اختلط في الصنف الرابع الذكور والإناث (واستوت أيضا قرابتهم) في القوة بان يكونوا كلهم لأب وأم أو لأب أو لأم (ولذلك مثل حظ الأنثيين كم وعمة كلاهما لأم أو خال وخالة كلاهما لأب وأم وكلاهما لأم) وذلك لان العم والعمة يتحدان في الأصل الذي هو الأب وكذا أصل الخال والخالة واحد وهو الأم ومتى اتفق الأصل فالعبرة في القسمة بالأب وان عندهما جميعا (وان كان حيز قرابتهم مختلفا) بان تكون قرابة بعضهم من جانب الأب وقرابة بعضهم من جانب الأم (فلا اعتبار لقوة القرابة) فيما بين المختلفين في حيزها فلا يكون من هو أقوى قرابة لكونه من الجانبين أو من جانب الأب أولى من قرابتهم من جانب الأم (كعمه لأب وأم وخالة لأم أو خال لأب وأم وعمه لأم فالثلاثان لقرابة الأب وهو نصيب الأب والثالث لقرابة الأم فهو نصيب الأم) فإذا ترك عمه لأب وأم وعمه لأب وعمه لأم وترك أيضا معهن خالة لأب وأم وخالة لأب وخالة لأم (فثلثا المال لقرابة لأب) أي العمات (وثلثه لقرابة لأم) أي الخالات (ثم ما أصاب كل فريق) من قرابتى الأب والأم (يقسم المال بينهم كما لو اتحد حيز قرابتهم) فالعمه لأب وأم في المثال المذكور وتحرز الثلثين لان قرابتها أقوى وكذا الخالة لأب وأم وتحرز الثلث لذلك وان تعددت العمات لأب وأم يقسم الثلثان بينهما بالسوية وكذا الحال في تعدد الخالات لأب وأم فيقسم الثلث بينهما على السوية فان قيل المحكم بان الثلثين لقرابة الأب يتنافى قوله فلا اعتبار لقوة القرابة قلنا لا منافاة إذا مراد باعتبار قوة القرابة هو ان يأخذ الأقوى جميع المال كما مر

(فصل في أولادهم) أي أولاد الصنف الرابع قدم ان الصنف الأول أولاد البنات وأولاد بنات الابن وهذه العبارة باطلا فها قد تحتمل على الأولاد المنسوبة الى البنات وبنات الابن بلا واسطة وبواسطة أيضا فان أريد التصريح بذلك زيد قولنا وان سفلوا والحكم في الكل أعني فيمن علا أو سفل واحد كما تقرروا ان الصنف الثاني هم الساقطون من الاجداد والمجدات وان علوا والحكم في الكل واحد كما عرفت والعبارة مطلقة وليس في هذا الصنف اعتبار أولاد وان الصنف الثالث أولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة لأم وهذه العبارة كالاولى تناول عن يكون بواسطة والحكم أيضا واحد وأما الصنف الرابع وهم العمات والاعمام لأم والاخوال والخالات فليس تناول العبارة عنهم أولادهم فلذلك أحتيج الى تخصيص أولادهم بالذكور وبما أحكامهم (الحكم فيهم كالحكم في الصنف الأول) أعني بذلك (ان أولادهم بالميراث أقربهم الى الميت من أي جهة كان) أي سواء كان الأقرب من جهة الأب أو من غير جهة فبنات العمه أو ابنتها أولى من بنت بنت العمه وابن بنتها وبنت ابنتها لانها أقرب الى الميت في الرحم من هؤلاء مع اتحاد الجهة وبنات الخالة أو ابنتها أولى من بنت بنت الخالة وابن بنتها المذكور وكذلك أولاد العمه أولى من أولاد الخالة وبالعكس لو جردا القرابة مع اختلاف الجهة (وان استووا في القرب الى الميت وكان حيز قرابتهم متعديا) بان يكون قرابة الكل من جانب أب الميت أو من جانب أمه (فن كان له قوة القرابة فهو أولى بالاجماع) ممن ليس له قوة القرابة فإذا ترك ثلاثة أولاد العمات المتفرقات كان المال كله لولد عمته لأب وأم فان فقد كان كله لولد عمته لأب فان فقد كان كله لولد العمه لأم وكذا الحال في أولاد أخوال متفرقين أو خالات متفرقات وذلك لان التساوي في درجة الاتصال بالميت حاصل ولا شك ان ذا القرابتين أقوى سببا وعند اتحاد السبب يحسم للاقوى سببا في معنى الأقرب درجة



فيكون أولى وكذا ادلا من لاب لقراءة الاب وقد سلف ان في استحقاق معنى العضوبة يقدم قراءة الاب على قراءة الام واعلم ان هذا الاجماع ليس مطلقا بل هو مقيد بما اذا لم يكن فيهم ولد العصبية اما اذا كان فيهم ولد العصبية ففي اولوية من له قوة القراءة خلاف بين ظاهرو قول بعض المشايخ كما ستقف عليه (وان استووا في القرب) بحسب الدرجة (وفي القراءة) بحسب القوة (وكان خير قرابتهم متحدا) بان يكون الكل من جهة أب الميت أو من جهة أمه (فولد العصبية أولى ممن لا يكون ولد العصبية كبنت العمه وابن العمه كلاهما الاب وأم اولاب المال كله لبنت العم) لانها ولد العصبية دون ابن العمه وذلك لان العم لاب وأم اولاب من العصبية بخلاف العمه فانها من ذوى الارحام كأم لام وفي جانب ولد العصبية قوة ورجحان باعته - بار المدلى به وعند اتحاد حيز القراءة في صورة تساوي الدرجة تعتبر هذه القوة وأن لم تعتبر عند اختلاف حيزها كما سيأتي (وان كان احدهما) أي أحدهما من المذكورين وهما العم والعمه (لاب وأم والاخر لاب كان المال كله لمن كان له قوة القراءة لم يرد) بهذه العبارة بما يتبادر من إطلاقها لان العم والعمه لاب فلا خلاف لاحد في ان المال كله لبنت العم لانها ولد العصبية ولها أيضا قوة القراءة بل اراد بها ان العمه اذ كانت لاب وأم والعم لاب كان المال كله لمن كان له قوة القراءة وهو ابن العمه وحينئذ يتبقى الخلاف الذي سنده كره فكانه قال وان كانت العمه لاب (وأم والعم لاب) فكل المال لابن العمه (في ظاهر الرواية) لقوة قرابته دون بنت العم المذكور وان كانت ولد الوارث (قياسا على حالة لاب فانها مع كونها ولد ذى الرحم) وهو أب الام (وتكون هي أولى بالميراث لقوة القراءة الحاصلة لها من جهة الاب من المخالة لام - مع كونها) أي كون المخالة لام (ولد الوارث) وهي أم الام فانها (وارثة بخلاف أب الام وانما كانت المخالة الاولى أولى من الثانية لان الترجيع) أي ترجيع شيء على آخر (لمعنى حاصل فيه) وهو فيما نحن بصدده (قوة القراءة) الحاصلة في المخالة الاولى التي هي (من جهة الاب أولى من الترجيع لمعنى حاصل في غيره) وهو في مثالنا (الادلاء بالوارث الحاصل في غير المخالة الثانية) التي هي من جهة الام فان الوراثة ليست حاصلة في هذه المخالة بل في أمها التي هي أم الميت لا يقال الادلاء موجود في الثانية كما ان قوة القراءة موجودة في الاولى لانا نقول المعنى الذي ترجع به حقيقة هو الوراثة الموجودة في غيرها والادلاء هو نوع يتعلق بتلك الوراثة التي ترجع بها ولولا هذا التعلق لم يتصور ترجيحها بها فان قيل من أين يستقيم قياس ابن العمه وبنت العم المذكورين على قياس المخالتين المذكورين مع ان ترجيع المخالة لاب لمعنى فيها وهو قوة قرابتها بخلاف ابن العمه لاب وأم فان قوة القرابة ليست في ذاته بل في أمه قلنا من حيث ان قوة القرابة تسرى من العمه الى فرعها أو ما ترى ان بنت العم لاب وأم أولى من بنت العم لاب وليس ذلك باعتبار سرية القرابة من الاصل الى الفرع ولولا السرية لكان المال كله بينهما نصفين لان كل واحدة منهما ولد العصبية وهذا بخلاف العضوبة فانها لا تسرى من العم الى فرعها الا نثى فان ابن العم عصبية دون بنته واذا سرت قوة القرابة من العمه الى ابنها كانت حاصلة في ذاته فيكون أولى من بنت العم (وقال بعضهم) أي قال بعض المشايخ بناء على رواية غير ظاهرة (المال كله) في الصورة المذكورة (لبنت العم لاب لانها ولد العصبية) بخلاف ابن العمه فانه ولد ذى الرحم ومن ههنا علم ان ذلك الاجماع المذكور ههنا مقيد بما قيدناه به ثم لان بنت العم لاب وأم وابن العمه لاب وأم متساويان في القرب وخير قرابتهم متحدة لكونهما من قبل الاب ومع ذلك ليس من له قوة القرابة أعني ابن العمه أولى بالاجماع لهذا المعنى هذا البعض من المشايخ الذي رجح قوله على ظاهر بانه يلزم من هذا الظاهر ترجيع فرع الاصل المرجوح على فرع الاصل الراجح ألا يرى انه اذا ترك عمه لاب وأم وعم الاب كان المال للعم دون العمه فعلى هذا ينبغي ان ترجع بنت العم على ابن

العمة (وان استووا في القرب ولكن اختلف حير قرايتهم) بان كان بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام (لا اعتبار) أي فلا اعتبار ههنا (لقوة القرابة ولا لولد العصبة في ظاهره - رواه) فلا يكون ولد العمة لاب وأم أولى من ولد الخال أو الخالة لاب وأم أو لام لعدم اعتبار قوة قرابة ولد العمة وكذا بنت العم لاب وأم ليست أولى من جانب بنت الخال أو الخالة لاب وأم لعدم اعتبار كون بنت العم ولد العصبة (قياسا على عمه لاب وأم فانها مع كونها ذات القرابتين) وكونها (ولد الوارث من جهتين) أي جهتي الاب والام فان أباهما جده صحيح وعصبة وأمهما جده صهيحة (ذات فرض ليست هي أولى من الخالة لاب وأم) كما في الصنف الرابع فلا اعتبار فيها لقوة القرابة ولا بولد العصبة فكذا في صنفنا نحن بصدده (لكن الثامن لمن يدلي بقرابة الاب) لقيامهم بمقامه (فيعتبر فيهم) أي فيما بين المدليين بقرابة الاب مع التساوي في الدرجة (قوة القرابة ثم ولد العصبة) وذلك لانهم لما أخذوا نصيبهم صاروا بالقياس الى ذلك النصيب متحدين في الحيز كأن الميت لم يترك من المال الا مقدار نصيبهم فيعتبر فيهم أولا قوة القرابة وثانيا اولاد العصبة كما اذا كان الحيز متحدا في الاصل على ما مر (والثالث لمن يدلي بقرابة الام) لقيامهم بمقامها (فيعتبر فيهم قوة القرابة) على قياس ما عرفته فيمن يدلي بالاب ولم يذكر ههنا ولد العصبة اذ لا يتصور عصبوبة في قرابة الام قال الامام السرخسي ليس استحقاق الثلثين والثالث عما يتغير بكثرة العدد في أحد الجانبين وقلته في الآخر لان هذا الاستحقاق انما هو بالمدلي به أعني الاب والام ولا اختلاف فيهما بالكثرة والقله وهو سؤال أبي يوسف على محمد رحمه الله في أولاد البنات اذ لو كان الاعتبار هناك بالمدلي به كما اختلفت القسمة بكثرة العدد وقلته كما لم يختلف ههنا ولمحمد رحمه الله ان يفرق بينهما بان يقول هناك يتعدد المدلي به حكما بعدد الفروع وههنا يتعدد المدلي به حكما وذلك لان الشيء انما يتعدد حكما اذا كان يتصور ثبوته حقيقة ومن البين امكان التعدد في الاولاد من البنين والبنات فيثبت التعدد فيهم حكما بعدد الفروع واما الاب والام فلا يتصور فيهما التعدد حقيقة فكذا لا يثبت التعدد حكما في القرابات المتشعبة منهما (ثم عند أبي يوسف رحمه الله ما اصاب كل فريق أي من فريق الاب والام) يقسم على ابدان فروعههم مع اعتبار عدد الجهات في الفروع وعند محمد رحمه الله يقسم المال على أول بطن اختلف مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول كما هو مذهبهما في الصنف الاول) أعني في أولاد البنات وأولاد بنات الابن على ما سلف فاذا فرضا انه ترك ابني بنت عمه لاب وبنتي ابن عمه لاب - ما أيضا بنت عمه لاب وترك مع ذلك بنتي بنت خاله لاب وابني ابن خاله لاب هما أيضا بنات خال لاب بهذه الصورة

عمة لاب	عمة لاب	عم لاب	خاله لاب	خاله لاب	خال لاب
بنت	ابن	بنت	بنت	ابن	بنت
ابني	بنتي	بنتي	بنتي	ابني	ابني

فاصل المسئلة ههنا من ثلاثة ثلثاها وهما اثنان منها القرابة لاب وثلثها وهو واحد القرابة الام لكن عند أبي يوسف تصنع هذه المسئلة من ثلاثين وذلك لان ما اصاب فريق الاب اثنان واعدادهم اذا اعتبر عدد الجهات في الفروع أربعة لان البنيتين في هذا الفريق كاربعة بنات بنتان من جهة ابن العمه لاب وبناتان من جهة بنت العمه لاب لكننا نختصر عدد الرؤس فنجعل هذه البنات الاربع كابنتين فهذا الفريق أربعة ابناء ولا استقامة لما اصابهم أعني الاثنين على الاربعة بل هما متوافقان بالنصف فنرد عدد الرؤس الى نصفه وهو اثنان وما اصاب فريق الام واحد واعدادهم اذا اعتبر عدد الجهات في الفروع خمسة لاننا نحسب الابنتين في هذا الفريق أربعة ابناء ابنان من قبل الخالة لاب وابنان من قبل

بنت الخال لاب ونحسب للاختصار البنين فيهم ابنا واحدا فهذا الفريق خمسة ابنا ولا استقامة  
 للواحد على الخمسة بل بينهم مباينة فتر كنا الخمسة بمحالتها ثم نظرنا الى الاثنين الذين هو وفق الرأس فريق  
 الاب والى هذه الخمسة فوجدناهما مباينين فضر بنا احدهما في الاخر فصارت عشرة فضر بناها في أصل  
 المسئلة الذي هو ثلاثة صارت ثلاثين ومنها تصح المسئلة ثلثاها أعني عشرين لفريق الاب عشرة منها  
 لا بني بنت العمة لاب وعشرة للبنين وثلاثة أعني عشرة لفريق الام ثمانية منها للبنين واثنان للبنين  
 وعند محمد رحمه الله تصح هذه المسئلة من ستة وثلاثين لانه يقسم المال على أول بطن اختلاف ويعتبر  
 فيهم عدد الفروع والجهات ففي فريق الاب بحسب العم لاب عشرين هـ ما كاربع عمات وبحسب كل  
 واحدة من العمات لاب عمتين فالجموع ثمان في عمات فاذا اختصر في عدد الرأس جعل العم الذي هو  
 كاربع عمات عم واحد والاربعة الباقية عم آخر فيعطى كل واحد من هذين العمين واحدا من  
 الاثنين الذين هـ ما اثنان وفي فريق الام بحسب الخال لاب كخالين هـ ما كاربع حالات وبحسب كل  
 واحد من الخالين كخالين بناء على اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول فالجموع هـ هـ هنا أيضا  
 ثمان حالات واذا اختصر من عدد الرأس جعل الخال الذي هو كاربع حالات خلا واحدا وجعل  
 الحالات الاربعة الباقية بمنزلة خال آخر وما أصابهم من أصل المسئلة وهو الثالث واحد فلا يستقيم على  
 هذين الخالين فنضرب عددهما في أصل المسئلة وهو ثلاثة يحصل ستة فيعطى فريق الاب من هذه  
 الستة أربعة ثم يدفع اثنان من هذه الاربعة الى العم لاب وتجعل كطائفة واحدة ويدفع نصيبه الى  
 آخر فروع أعني بنتي بنته فلكل واحدة منهما واحد ويدفع الاثنين الاخران من الاربعة الى  
 العمتين لاب ويجعلان طائفة برأسها ثم ينظر الى أسفل العمتين فيوجدان كابنين وبنت كابنتين  
 لاخذهما العدد من فروعهما واذا اختصر في الرأس جعلت البنات كابن فالجموع ثلاثة بنين  
 ونصيب العمتين وهو اثنان لا يستقيم على الثلاثة بل بينهما مباينة فترك الثلاثة بمحالتها ويعطى  
 فريق الام من الستة اثنان ويدفع من هذين الاثنين واحدا الى الخال ويجعل كطائفة واحدة واخر الى  
 الخالين ويجعلان كطائفة واحدة واذا دفع نصيب الخال وهو واحد آخر الى ابني بنته لم يستقيم عليهم ما  
 فترك عددهما بمحاله ثم اذا نظر الى أسفل الخالين وجدان كابنين وبنت كابنتين واذا اختصر جعل  
 الجموع كثلاثة بنين ولا استقامة للواحد عليهم فتر كنا الثلاثة بمحالتها واذا نظرنا الى عدد الرأس  
 والرؤس أعني الى الثلاثة والاثنين والثلاثة وجد بين الثلاثين مسألة فنكتفي باحدهما ووجد بين  
 الاثنين والثلاثة مباينة فنضرب احدهما في الاخر فيحصل ستة ثم نضرب هذه الستة في الستة  
 التي هي أصل المسئلة فبماخ ستة وثلاثين ومنها تصح المسئلة كان لفريق الاب أربعة من أصل المسئلة  
 وقد ضرب بناها في المضروب الذي هو ستة فصارت أربعة وعشرين فهي نصيب هذا الفريق من الستة  
 والثلاثين واما نصيب أحادهم منها فنقول قد نضرب نصيب بنتي بنت العم لاب من جهة العم وهو اثنان في  
 ذلك المضروب صارت اثني عشر فلكل واحدة منهما ستة ونضرب أيضا نصيبها من جهة العمة وهو الواحد  
 في المضروب المذكور فكان ستة فلكل واحدة منهما ثلاثة فحصل لكل واحدة منهما تسعة أسهم  
 ستة من جهة العم وثلاثة من جهة العمة ونضرب أيضا نصيب ابني بنت العمة وهو واحد في المضروب  
 المذكور وكان ستة فلكل واحد منهما ثلاثة فبمجموع هذا الانصباء أربعة وعشرون وكان لفريق الام من  
 أصل المسئلة اثنان فاذا ضرب بناهما في المضروب الذي هو الستة بلغ اثني عشر فهي نصيب هذا الفريق  
 من الستة والثلاثين واما نصيب الاحاد فنقول اذا ضربت نصيب ابني بنت الخال وهو واحد في ذلك  
 المضروب أعني الستة كان ستة فلكل واحد منهما ثلاثة واذا ضربت نصيب فروع الخالين وهو واحد

قوله وهو الواحد ف على  
 هذا المحل فانه مشكل  
 جـ د الاله اعتبر بنت  
 العمة كبنتين وابن العمة  
 كابنين عند صحيح  
 المسئلة ولم يعتبرهم عند  
 دفع نصيب كل الى  
 فروعهم كما هو مقرر في  
 قاعدة الامام محمد وكان  
 القياس ان يكون لكل  
 بنت عشرة ثمانية من  
 قبل أبيهم ما واثناعشر  
 من قبل جددهما كما فعل  
 ذلك في فريق الاخوال  
 والحالات وتبعه على  
 ذلك ابن كمال باشا كذا  
 للشيخ شاهين رحمه الله

أيضا في ذلك المضروب كان ستة فلا بنى ابن الخلة أربعة من تلك الستة فلكل واحد منهما اثنان فقد حصل لكل من ابنتين خمسة ثلاثة من جهة الخال واثنان من جهة الخالة وليتقى بنت الخالة اثنان منها لكل واحدة واحد فلا بنين عشرة وللبنتين اثنان وجميع هذه الانصباء اثنا عشر فاذا انضمت الى الاربعة والعشرين كان المجموع ستة وثلاثين ثم ينتقل هذا الحكم الذي ذكرناه مفصلا في عمومة الميت وخواتمه وفي اولادهم (الى جهة عمومة ابويه) ينتقل (الى جهة عمومة ابوي ابويه وخواتمهما ثم الى اولادهم ثم) ينتقل (الى جهة عمومة ابوي ابويه وخواتمهما ثم الى اولادهم كما في العصبات) يعني اذا لم يوجد عمومة الميت وخواتمه واولادهم ينتقل حكمهم المذكور الى عم أبي الميت لام وعمته وخاله وخالته والى عم أم الميت وعمتها وخالتها فاذا انقرضوا احدى منهم أخذ المال كله لعدم المزاحمة وان اجتمعوا واتحد حيز قراباتهم فالاقوى منهم أولى ذكره كان الاقوى أو أنثى وان استوت قرابتهم فلا ذكر مثل حظ الانثيين وان اختلف حيز قرابتهم فلا قرابة الاب للثلاثان ولقرابة الام للثلاث الى آخر ما مر هناك فان لم يوجد هؤلاء كان حكم اولادهم حكم اولاد الصنف الرابع فان لم يوجد اولادهم أيضا انتقل الحكم الى عمومة ابوي ابوي الميت وخواتمهم ثم الى اولادهم وهكذا الى ما لا يتناهى وأشار بقوله كما في العصبات الى أن توريث ذوى الارحام باعتبار معنى العصوبة كما ألف فيعتبر بحقيقة العصوبة ولا يعرف في حقيقة العصوبة الحكم في اعمام الميت نقل ذلك الحكم الى اعمام أبيه ثم الى اعمام جده فكذا الحال في معنى العصوبة

(فصل في الخنثى) فعلى من الخنثى وهو اللين والتكسر يقال خنثى لشيء فتخنث أى عطفته فانه عطف ومنه سمي الخنثى وجمع الخنثى الخنثاى يفتح الخاء كجبل وحبال والمراد بهما من له آلة الرجال وآلة النساء أو ليس له شيء منهما أصلا على ما نقل من ان الشعبي سئل عن ميراث مولود له شيء من الآلتين ويخرج من سترته شبه بول غليظ ومثل هذا المخلوق فيه لين وانعطاف (للخنثى المشكل) الاشكال في الخنثى من حيث انه لا بد ان يكون ذكر أو أنثى لا تحسار الانسان فيهما مع كون الذكور والانثى صفتين متضادتين لا يجتمعان ثم ان علامة التمييز بينهما عند الولادة وجود الآلة الى ان يتبين سائر العلامات بمضى الزمان والاشكال أعني الاشباه حال الولادة اما بتعارض الآلتين واما بفقدانها جميعا فان وقع الاشتباه بالتعارض فالحكم للبال لان المنفعة الا لة عند انفصال الولد من الام خروج البول فهو المنفعة الاصلية للآلة وما سواه من المنافع يحدث بعد ذلك فان بال من آلة الرجال فهو ذكر والا آلة الاخرى زيادة خرق في البدن وان بال من آلة النساء فهو أنثى والا آلة الاخرى كمولود في البدن روى ان عامر بن الظرب العدواني كان من حكماء العرب في الجاهلية وقد رفع اليه هذه الحملة فتحير وكان يقول هو رجل وامرأة فلم يقبلوه منه فدخل بيته للاستراحة وتقلب على فراشه ولم يأخذ من النوم فسأله جارية صغيرة من تحيره فأخبرها بذلك فقالت الجارية دع وأتبع المبال ويروى وحكم المبال أى اجعله حاكما وخارج وحكم بهذا فاستحسنوه فهو حكم جاهلي وقد قرره النبي صلى الله عليه وسلم عمار واه محمد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن السكاكي عن ابن صالح عن ابن عباس من انه صلى الله تعالى عليه وسلم لما سئل كيف يورث مولود كذلك قال عليه السلام من حيث يقول وقد روى مثله عن علي وجابر وعن قتادة وسعيد بن المسيب فان كان يقول من الآلتين جميعا فالحكم لمنساها وأسبق خروج جالانه لما خرج من احدهما حكم حال الخرج بانه على تلك الصفة فلا يتغير هذا الحكم بخروجه من الاخرى كما اذا أقام رجل بينة على نكاح امرأة فقضى له بها ثم أقام آخر بينة أخرى لم يلتفت اليها وكذا اذا أقام بينة على نسب مولود فخكم له به ثم ادعاه آخر وأقام البينة لم يلتفت الى الثاني فان لم يكن هناك سبق في الخروج فقد قال أبو حنيفة رحمه الله لا علم لي بذلك وقال لا يعتبر أكثرهما بولا لان الكثرة تدل على زيادة القوة وورد



أبو حنيفة رحمه الله ذلك على أبي يوسف وقال له هل رأيت قاضياً يزن البول بالأواني وإذا استويا في  
المقدار فقد قال لا أعلم لنا بذلك ومن المعلوم أن الاعتراف بعد رم العلم دليل على فقه الرجل وديانته فلا  
يغمر في ذلك على أبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله تعالى وإذا بلغ صاحب الآتين فلا بد أن يزول ذلك  
الاشكال بظهور علامة لانه إذا جامع بذكرة أو نبت له لحية أو احتلم كاحتلام الرجل فهو رجل وإن  
نبت له ثديان كثندي المرأة أو رأى خيضاً كالنساء أو جومع كما يجامع من أو ظهر له حمل أو نزل في ثدييه لبن  
فهو امرأة فهذه علامات لا بد أن يظهر عليه بعضها عند البلوغ وقوله مقبول فيما كان من هذه  
الأمور باطناً لا يعلمه غيره فمن ثمة قلنا لا يبقى اشكال بعد البلوغ هكذا ذكره الامام السرخسي في  
شرح كتاب الخنثى وعند بعض الفقهاء انه لا اعتبار بينه وبين الثدي ونبات اللحية وانه  
إذا أمنى بفرج الرجال أو بالمنه وحاض بفرج النساء كان مشكلاً وكذا إذا بال بفرج النساء  
وأمنى بفرج الرجال لأن كل واحد منهما ما دليل على الانثى فإذا اجتمعتا تعارضتا وإذا  
أخبر الخنثى بحيض أو منى أو ميعل إلى الرجال أو النساء يقبل ولا يقبل رجوعه بعد ذلك  
الأن يظهر كذبه يقيناً مثل أن يخبر بانه رجل ثم يلد فانه يترك العمل بقوله السابق هذا وإن وقع  
الاشتباه بفقدان الآتين جميعاً فقد قال محمد رحمه الله هو عندنا والخنثى المشكك سواء المراد انه قد مات  
قبل أن يدرك فيتمين حاله بنبات اللحية أو بينه وبين الثدي واختلف العلماء في حكم الخنثى المشكك في باب  
الارث فجعل المصنف فصلاً على حدة وبين حاله بقوله للخنثى المذكل (أقل النصيبين) أي نصيب الذكر  
والانثى (أعني أسوأ الحالين عند أبي حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى) يعني عند محمد وأبي يوسف في  
قوله الاول (وهو قول عامة الصحابة وعليه الفتوى) عندنا فإن قيل لما ذالم يقل له نصيب الانثى مع أنه  
الأقل قلنا لأن نصيب الانثى قديم أو نصيب الذكر كما في أولاد الام وقد يزيد عليه كما إذا تركت زوجاً  
وأما واختلام وخنثى لأب فالمسئلة من ستة وتصح منها إذا جعلت الخنثى ذكر أو الزوج نصفها وهو ثلاثة  
وللام سدها وهو واحد ولولد الام سدها آخر فبقى واحد وهو للخنثى بالعصوبة لكونه أختلاًب وإن  
جعلته أنثى كان أختلاًباً وحينئذ تعول المسئلة إلى ثمانية ثلاثة منها للزوج وواحد للام وواحد آخر  
للاختلام وثلاثة أخرى للخنثى لكونها صاحبة النصيب فمن الظاهر المكشوف أن ثلاثة من ثمانية  
أكثر من واحد من ستة فإن قلت فما فائدة تغسية أقل بأسوأ الحالين قلت فائدة انه لو لم يرد باقي  
النصيبين بأسوأ حالى الذكورة والانوثة لاشتبه الامر عليهما فيما إذا كان بحيث يورث في أحدهما الحالين  
ويحرم في الأخرى كما إذا تركت زوجاً وأختلاًباً وأم وخنثى لأب فانه إذا جعل أنثى كان له سهم من سبعة  
وإن جعل ذكر لم يكن له شيء فلما أريد باقي النصيبين أسوأ الحالين كان الحكم شاملاً لهذه الصورة بانه  
يجعل ذكر أو لا يستحق شيئاً (كما إذا ترك ابناً وبناتاً وخنثى للخنثى ههنا نصيب بنت لانه متيقن) أي  
معلوم ثبوت على تقديرى ذكورة وأنوثة والزائد على ذلك مشكوك فلا يستحقه بمجرد الشك (وعند  
عامة الشعبي وهو قول ابن عباس رضي الله تعالى عنه للخنثى نصف النصيبين بالمنازعة) بدأ محمد كتاب  
فرائض الخنثى بما رواه عن الشعبي من أنه سئل عن ميراث مولود فاقد الآتين كما سبق ذكره فقال له  
نصف حظ الذكور ونصف حظ الانثى بناف على المنازعة التي بينه وبين باقي الورثة فانه يقول أنا ذكورولى  
نصيب الذكورة هم يقولون أنت أنثى وللك نصيب الانوثة (في دفع اليه نصف النصيبين اعتباراً  
للحالين) إذ لا يمكن ترجيح احدهما على الأخرى فيجب أن يعمل بهما بقدر الامكان وذلك لما ذكرناه  
ورديان العمل بهما جمع بين العفتين المتضادتين وهو محال فوجب العمل بالأقل لما قررناه  
(واختلفاً) أي أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى (في تخريج قول الشعبي) وتقريره (قال أبو يوسف

رجه الله في المثال) المذكور (للابن سهم ولا بنت نصف سهم وللختى نصف النصيبين) وهو (ثلاثة  
 أرباع سهم لان الختى يستحق سهمًا) كالابن (ان كان ذكر او يستحق نصف سهم) كالبنت (ان كان  
 أنثى وهذا) أى استحقاق سهم على تقدير ونصف سهم على تقدير آخر (متيقن) ولا ترجيح لاحد  
 التقديرين على الآخر (فياخذ نصف مجموع النصيبين) عملاً بالتقديرين على حسب الامكان كما ذكرنا نقا  
 (فياخذ بنت نصف سهم ونصف نصف سهم) أو نقول بعبارة أخرى يأخذ (النصف المتيقن) الذى  
 هو ثابت على تقديرى الذكورة والانوثة (مع نصف النصف المتنازع فيه) بينه وبين الورثة لرفع النزاع في  
 ثبوت هذا النصف على زعمه وانتفائه على زعمهم (فصار له) أى للختى (ثلاثة أرباع سهم لان مجموع  
 النصف باع سهمان وربع سهم وذلك لانه) أى أبابوسف (يعتبر السهام والعول) أى البسط الى الكسر  
 (ومجموع) المسئلة (المذكورة) على الوجه الذى تقرر (سهمان وربيع) فاذا بسطنا السهمين بضربهما فى  
 مخرج الربع مع زيادة هذا الكسر عليه كان الحاصل تسعة أرباع فنجعلها صحاحا (وتضع منها) المسئلة  
 فلذلك قال وتضع من تسعة فللابن أربعة وللختى ثلثة فانها نصف مجموع مال الابن  
 والبنت أو نقول فى جميع هذه المسئلة بوجه آخر ما آله الى ما تقدم للابن سهمان وللبنت سهم وللختى  
 نصف النصيبين وهو سهم ونصف والمجموع أربعة أسهم ونصف فنسبط السهام الى الكسر الذى  
 هو النصف بان نضربها فى مخرجها ونزيد عليه هذا الكسر فيحصل تسعة أنصاف فنجعلها صحاحا (وقال  
 محمد رحمه الله) فى تخرج قول الشعبي فى الذكورة المذكورة (ياخذ الختى نصف المال فى هذه المسئلة  
 ان كان ذكرا) لان الاولاد حينئذ اثنان وبنت فالمسئلة من خمسة للابن اثنان وللختى أيضا على تقدير  
 الذكورة اثنان وللبنت واحد فالختى على هذا التقدير خمس المال (وياخذ) الختى (ربيع المال  
 ان كان أنثى) لان الاولاد حينئذ ابن وبنتان فالمسئلة من أربعة للابن اثنان ولكل واحدة من البنتين  
 واحد فالختى على تقدير الانوثة ربع المال (فياخذ الختى نصف) هذين (النصيبين) وذلك النصف  
 (خمس وثمانين باعتبار الحالتين) فان الخمس نصف الخمسين والثمانين نصف الاربعمائة (فمجموعهما نصف  
 النصيبين الثابتين باعتبار حالتى الذكورة والانوثة) (وتضع المسئلة) على تخرج محمد رحمه الله (من  
 أربعين وهو العدد المجتمعة من ضرب احد المسئلتين وهى (اربعة) التى هى مسئلة الانوثة (فى) المسئلة  
 (الانثى وهى الخمسة) التى هى مسئلة الذكورة (ثم ضرب الحاصل) وهو عشرون (فى الحالتين) أعنى  
 حالتى الذكورة والانوثة فيبلغ أربعين وأخضر من هذا ان يقال اذا كان للختى خمس وثمانين وأردنا عددا  
 يصح منه هذان الكسر ان ضربنا مخرج أحدهما فى الآخر فيحصل أربعون ثم انه أشار الى طريق تعيين  
 نصيب كل وارث من الاربعين بقوله (فن كان له شئ من الخمسة فضروب) أى فشيئ منه مضروب (فى  
 الاربعة ومن كان له شئ من الاربعة فضروب فى الخمسة فصار للختى) من الضربين (ثلاثة عشر سهما  
 وللابن ثمانية عشر سهما وللبنات تسعة أسهم) وبيان ذلك ان للختى فى مسئلة الذكورة اثنين فاذا  
 ضرب بنا فى الاربعة حصل ثمانية فهى له وكان نصيبه من مسئلة الانوثة واحدا فاذا ضرب فى الخمسة حصل  
 خمسة فهى أيضا له فصار نصيبه من الاربعين ثلاثة عشر وللابن من مسئلة الذكورة اثنان فاذا ضرب بنا فى  
 الاربعة حصل ثمانية فهى له وكان نصيبه من مسئلة الانوثة اثنين أيضا فاذا ضرب بناهما فى الخمسة  
 حصل عشرة فهى أيضا له فصار نصيبه من الاربعين ثمانية عشر وللبنات من مسئلة الذكورة واحدة  
 ضرب بنا فى الاربعة فكان أربعة فهى لها وكان نصيبها من مسئلة الانوثة أيضا واحدا ضرب بناها فى الخمسة وكان  
 خمسة فهى أيضا لها فصار نصيبها من الاربعين تسعة ولا يذهب عليك أن نصيب الختى أعنى ثلاثة  
 عشر فى هذه المسئلة كما هو خمس وثمانين للاربعين كذلك هو نصف نصيبه بحسب حاله لان نصيبه فى حالة

الذ كورة ستة عشر ونصفها ثمانية وفي حالة الاثني عشرة ونصفها خمسة ومجموعها ثلاثة عشر فالخلاف بين التخريجين انما هو في الطريق لا في المقصود الذي هو نصف النصيبين ثم ان ضرب احدي المسئلتين في الاخرى وضرب ما كان لشخص من احدي المسئلتين في جميع الاخرى انما يكون على تقدير المباينة بين المسئلتين اما اذا توافقا فيضرب احدهما في الاخرى ويضرب في عدد الحالتين ثم يضرب ما لكل شخص من احدي المسئلتين في وفق الاخرى ولا شبهة في ذلك بعد احاطتك بالقواعد السابقة وقد اشار المصنف اليه في الفصل الا تى كما ستعرفه ان شاء الله تعالى واعلم ان مذهب الشافعي حينئذ ان ياخذ الخنثى المشكل ومن معه باحسن التقديرين الى ان ينكشف الحال كما في المفقود والمحل فاذا ترك أخالاب وأم وولدا خنثى فلاشئ للاخ لاحتمال كون الخنثى ذكر افيجب الاخ وللخنثى نصف المال لان أحسن أحواله أن يكون أنثى فيوفق النصف الباقى الى أن ينكشف حال الخنثى واذا ترك أخالاب وأم وولدين خنثيين فلكل واحد منهما ثلث المال لاحتمال أن يكون هو أنثى وصاحبه ذكر او يوقف الثلث الباقى الى انكشف الحال ولما كان الحمل متردداً بين الحالتين أو رد فصول عقيب فصل الخنثى فقال (فصل في) في الحمل أكثر مدة الحمل ستان عند أنى حنيقة وأصحابه رحمهم الله تعالى وعند ليث بن سعد الفهمى ثلاث وعند الشافعي أربع سنين وعند الزهري سبع سنين لنا حديث عائشة رضي الله عنها فاتها قالت لا يبقى الولد في رحم أمه أكثر من سنتين ولو بقلة مكة مغزل ومثل هذا لا يعرف قياسا بل سماعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وللشافعي ما روى من ان الضحاك ولد لاربعة سنين وقد نبت ثناياه وهو ضحك فسمى ضحكا وان عبد العزيز الماسجوني ولد أيضا لاربعة سنين وقد اشتهر في نساء ما جشون انهن يلدن كذلك وروى ان رجلا غاب عن امرأته سنتين ثم قدم وهي حامل فهم عمر رضي الله تعالى عنه بان يرجها فقال له معاذ ان كان لك سبيل عليها فلا سبيل لك على ما في بطنها فتركها حتى ولدت ولدا وقد نبت ثناياه وشبهه أباه فقال الرجل هذا ابني ورب الكعبة فثبت عمر نسبه منه مع انه ولد لأكثر من سنتين وقال لولا معاذ لما لك عمر رضي الله تعالى عنه ما والجواب عن الاول ان الضحاك وعبد العزيز ما كانا يعرفان ذلك من أنفهما ولا عرفه غيرهما اذ لا اطلاع لاحد على ما في الرحم سوى الله سبحانه ويجوز أن يكون ذلك لان سعد ادفم الرحم لمرض على سبيل النذرة فلا اعتداده وعن الثاني غيبته عنها قرىا من سنتين واثبات النسب كان باقرار الزوج (وأقلها ستة أشهر) بالاتفاق لما روى من ان رجلا تزوج امرأة فولدت في ستة أشهر فهم عثمان رضي الله تعالى عنه يرجها فقال ابن عباس رضي الله تعالى عنه اما انها لو خاصمتك بكتاب الله تعالى لخصمتك اذ قال الله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا وقال وفصاله في عامين فاذا ذهب عامان للفصال لم يبق للحمل الا ستة أشهر فدرا عثمان رضي الله تعالى عنه المحد عنها وأثبت النسب من الزوج وروى مثله عن علي رضي الله تعالى عنه وفي حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ان الولد بعد ما مضى عليه أربعة أشهر ينفع فيه الروح وبعدهما ينفع يتم خلقته في شهرين وحينئذ يتحقق انقضاءه مستوى الخلق في ستة أشهر ذكره شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب الطلاق (ويوقف للحمل عند أبي حنيفة نصيب أربعة بنين أو نصيب أربع بنات أيهما أكثر ويعطى بقية الورثة أقل الانصاء) رواه عنه ابن المبارك وبه أخذ وذلك للاحتياط قال شريك النخعي رأيت بالكوفة لابي اسمعيل أربعة بنين في بطن واحد ولم ينقل من المتقدمين ان امرأة ولدت أكثر من ذلك فكتفينا به (وعند محمد يوقف ثلاثة بنين أو ثلاث بنات أيهما أكثر رواه عنه ليث بن سعد) وليست هذه الرواية موجودة في شروح الاصل ولا في عامة الروايات (وفي رواية أخرى) عن محمد بن سعد (نصيب ابنتين أو بنتين أيهما أكثر وهو) قول الحسن

قوله أراد بقلة مكة المغزل  
دورانه عند الغزل اه

قوله على سبيل النذرة  
أنظر فيما بينه وبين ما  
من قول الآخر وقد  
اشتهر الخ اه

(واحدى الروايتين عن أبى يوسف رحمه الله رواه عنه هشام) وذلك لان ولادة أربعة في بطن واحد في غاية الندرة فلا يبنى الحكم عليه بل على ما يعتاد في الجملة وهو ولادة اثنين (وروى الخصاص عن أبى يوسف رحمه الله) أنه يوقف (نصيب) ابن (واحد) أو بنت واحدة أيهما أكثر وهذا هو الأصح (وعليه الفتوى) وذلك لان المعتاد الغالب ان لا تلد المرأة في بطن واحد الا ولداً واحداً فيبنى عليه الحكم ما لم يعلم خلافه وذكر في فتوى أهل سمرقند ان الولادة ان كانت قرية توقف القسمة لمكان الحمل اذ لو عجلت لرماغت لظهور الحمل على خلاف ما قدر ولو كانت بعيدة لم توقف اذ فيه اضرار بباقي الورثة ولم يمين للقرب حد بل أحجل به على العادة وقيل هو مادون الشهر بناء على انه لو حلف اية قضين حق فلان عاجلاً كان محمولا على مادون الشهر وفي واقعات الناطق انه تقسم التركة ولا يعزل نصيب الحمل اذ لا يعلم ان ما في البطن حمل أم لا فان ولدت تستأنف القسمة وعند الشافعى رحمه الله انه لا يدفع الى أحد من الورثة شئ الا من كان له فرض لا يتغير بتعدد الحمل وعدم تعدد فانه يدفع اليه فرضه على تقدير العول ان تصور العول ويترك الباقي الى ان ينكشف الحال لان الحمل مما لا ينضب فقدر روى عن شيخه انه كان له عشرون ولداً كل خمسة منهم في بطن واحد (ويؤخذ ذلك الكفيل) من الورثة (على قوله) أى على قول أبى يوسف رحمه الله برواية الخصاص أى ياخذ القاضى منهم كفيلاً على أمر معلوم هو الزيادة على نصيب ابن واحد نظراً لمن هو عاجز عن النظر لنفسه أعني الحمل كما اذا ترك ابناً وخنشى فعند أبى حنيفة ومحمد وأبى يوسف رحمه الله تعالى في قوله الاول يعطى الخنشى الثلث والابن الثلثين ويؤخذ منه الكفيل عند صاحبيه وقيل بل يحتاط ههنا فيؤخذ الكفيل عندهم جميعاً لانه اذا تبين دلائل الذكورة في الخنشى كان مستحقاً لما زاد على النصف مما أخذ به الابن فكذلك في الحمل (فان كان الحمل من الميت) بان خلف امرأة حاملاً (وجاءت) تلك المرأة (بالولد تماماً أكثر من مدة الحمل) أى سنتين عندنا ولا ربع سنين عند الشافعى رحمه الله (أو أقل منها) أى من المدة التى هى أكثر زمان الحمل سواء جاءت به ستة أشهر أو أقل أو أكثر (ولم تكن) المرأة مع ذلك (أقرت بانقضاء العدة برث) ذلك الولد من الميت ومن أقارب به (ويورث عنه) لان وجود الولد في البطن وقت الموت شرط في استحقاق الارث فاذا لم تكن أقرت بانقضاء عدتها مع ثبوت مدة الحمل حكم بان الحمل كان موجوداً في ذلك الوقت (وان جاءت بالولد لا أكثر من مدة الحمل لا يرث) ذلك الولد من الميت ولا يورث عنه من قبله اذ قد علم بجيئته كذلك ان علوقه كان بعد الموت فلا نسب ولا ميراث وكذا أقرت المرأة في مدة الحمل بانقضاء مدتها بعد زمان يتصور فيه انقضاء العدة ثم جاءت بالولد في تلك المدة فانه لا يرث ولا يورث عنه اذ قد علم باقرارها ان الحمل لم يكن من الميت (وان كان الحمل من غيره) بان يترك امرأة حاملاً من أبيه أو جده أو غيره ههنا من ورثته (وجاءت) تلك المرأة (بالولد ستة أشهر أو أقل) من زمان الموت (يرث) ذلك الولد من الميت لانه قد تحقق وجوده في البطن حال الموت (وان جاءت) بالولد (لا أكثر من أقل مدة الحمل لا يرث) اذ لم يتقيد علوقه حينئذ ولا ضرورة ههنا الى تقدير وجوده في زمان الموت بخلاف ما اذا كان الحمل منه فان العلوق ههنا يستند الى أكثر أوقات الحمل لضرورة اثبات نسبه من الميت بعد ارتقاع النكاح بالموت (واما اذا كان الحمل من غيره) فنسبه ثابت من ذلك الغير فلا ضرورة ههنا الى اعتبار أكثر الاوقات بل يجب الاقتصار على ما هو أقل مدة الحمل أو مادونه حتى يتيقن وجوده حال الموت وطريق معرفة حياة الحمل وقت الولادة ان يوجد منه ما يعلم به الحياة كصوت أو عطاس أو بكاء أو ضحك أو تحريك عضو (فان خرج أقل الولد فظهر منه شئ من هذه العلامات) ثم مات (لا يرث) لانه لما خرج أكثره ميتاً فإنه خرج كله ميتاً فلا يرث (وان خرج أكثره ثم مات يرث) لان الأكثر له حكم



الكل فكأنه خرج كله حيا والاصل في ذلك ما رواه جابر من انه صلى الله عليه وسلم قال اذا استهل الصبي  
ورث وصلى عليه والضابط في خروج الاكثر أو الأقل ما ذكره بقوله (فان خرج الولد مستقيما) وهو ان  
يخرج رأسه أولا فالعبر (صدره) يعني اذا خرج الصدر كله وهو حي يرث اذا خرج أكثره حيا وان  
خرج أقل من ذلك لا يرث وان خرج منكوسا وهو ان يخرج رجلاه أولا (فالعبر سرته) فان خرجت  
السرة وهو حي يرث اذا خرج أكثره حيا وان لم يخرج السرة لم يرث (الاصل في تصحيح مسائل الحمل  
ان تصحح المسئلة على تقديرين أعني على تقدير ان الحمل ذكر وعلى تقدير انه أنثى ثم تنظر بين تصحيح  
المسئلتين فان توافقتا بجزء فاضرب وفق أحدهما في جميع الآخر وان تباینا فاضرب كل أحدهما في  
جميع الآخر فالخاصل تصحيح المسئلة ثم اضرب نصيب من كان له شيء من مسئلة ذكوره في مسئلة  
أنوثته على تقدير التباين (أوفي وفقها) على تقدير التوافق واضرب أيضا نصيب (من كان له شيء من  
مسئلة أنوثته في مسئلة ذكوره أوفي وفقها) على ذلك التقديرين كما ذكرنا في ميراث الخنثى ومن ههنا  
يعلم ما قلنا فيه هنالك ان المصنف أشار اليه في الفصل الثاني بقوله (ثم انظر في الحاصلين من الضرب)  
لكل واحد من الورثة (أيهما أقل يعطى لذلك الوارث) لان استحقاقه للأقل متيقن (والفضل الذي  
بينهما) أي بين الحاصلين (موقوف من نصيب ذلك الوارث) لانه اشتبه مستحق هذا الفضل هل هو  
الحمل أو غيره فيتوقف الى ان يزول الاشتباه فاذا ظهر الحمل وزال الاشتباه فان كان الحمل مستحقا لجميع  
الموقوف فيها وان كان مستحقا للبعض فياخذ الحمل ذلك البعض والباقي مقسوم بين الورثة فيعطى  
لكل واحد من الورثة ما كان موقوفا من نصيبه كما اذا ترك بنتا وأبوين وامراة حاملة فالمسئلة من أربعة  
وعشرين على تقدير ان الحمل ذكر لانه اجتمع فيها حينئذ سدسان وثمانون وبقى للزوجة ثمانية وثلاثة  
ولكل واحد من الأبوين السدس وهو أربعة وثلث مع الحمل الذي كرا الباقي وهو ثلاثة وعشرون على  
تقدير ان الحمل أنثى وحينئذ فالمسئلة من سبعة وعشرين على تقدير انه أنثى لانه اجتمع فيها على هذا  
التقدير ثمن وسدسان وثلثان فهي منبرية فتعول من أربعة وعشرين الى سبعة وعشرين فللأبوين  
ثمانية وللأمة ثلاثة وثلث مع الحمل الاثني ستة عشر وبين عددي تصحيح المسئلتين أعني أربعة  
وعشرين وسبعة وعشرين توافق بالثلث لان مخرجه وهو ثلاثة بعدهما معا (فاذا ضرب وفق أحدهما)  
أي ثلثه وهو ثمانية من الاول وتسعة من الثاني في جميع الآخر صار الحاصل مائتين وستة عشر  
سهما ومنها تصح المسئلة (اذ على تقدير ذكوره للمرأة سبعة وعشرون ولكل واحد من الأبوين ستة  
وثلاثون) وذلك لان سهام المرأة من مسئلة الذكورة أعني أربعة وعشرين ثلاثة كما عرفت فاذا  
ضربت ثلاثة في وفق مسئلة الانوثة وهو تسعة بلغ سبعة وعشرين وسهام كل من الأبوين من مسئلة  
الذكورة أربعة فاذا ضربناها في ذلك الوفق أيضا بلغ ستة وثلاثين (وعلى تقدير أنوثته للمرأة أربعة  
وعشرون) لان سهامها من مسئلة الانوثة أعني سبعة وعشرين ثلاثة أيضا فاذا ضربت في وفق مسئلة  
الذكورة وهو ثمانية صار أربعة وعشرين (والكل واحد من الأبوين اثنان وثلاثون) لان سهام كل  
واحد منهما من مسئلة الانوثة أربعة أيضا فاذا ضربناها في وفق مسئلة الذكورة وهو ثمانية صار  
اثنين وثلاثين (فيعطى للمرأة) من المائتين والستة عشر (أربعة وعشرون) لانها أقل نصيبها على  
تقدير ذكورة الحمل وأنوثته (ويوقف من نصيبها ثلاثة أسهم) وهو الفضل بين النصيبين الى ان  
ينكشف حال الحمل (و) يوقف (من نصيب كل واحد من الأبوين أربعة أسهم) أي يعطى من المبلغ  
المدكور كل واحد منهما أقل النصيبين وهو اثنان وثلاثون ويوقف الفضل الذي بينهما فقد جعل  
الحمل في حق الزوجة والأبوين أنثى (ويعطى للبنت) من ذلك المبلغ (ثلاثة عشر سهما) وذلك لان

الموقوف في حقها نصيب أربعة بنين عند أبي حنيفة رحمه الله) لأن أقل نصيب النكاح يتحقق في مذهبه على هذا التقدير دون تقدير أربع بنات (وإذا كان البنون أربعة فنصيبها) مما بقي من ذوى القروض في مسألة الذكورة أعني ذلك الباقي ثلاثة عشر كما سلف (سهم وأربعة أسباع سهم) لأننا أعطينا من الباقي كل ابن سهمين والبنات سهمًا واحدًا بقي أربعة أسهم فلكل ابن سهم آخر الا تسعافيج جمع للبنات سهم وأربعة أسباع سهم (من أربعة وعشرين) هي وفق مسألة الذكورة وهذا النصيب (مضروب في تسعة) هي وفق مسألة الانوثة (فصار) حاصل هذا الضرب (ثلاثة عشر سهمًا فهي لها) من المائتين والستة عشر (والباقي) منها بعد ما أعطى الابوان والزوجة والبنات (موقوف وهو أي) ذلك الباقي (مائة وخمسة عشر سهمًا) لأن الذاهب مائة وواحد (فان ولدت بنتًا واحدة أو أكثر فجميع الموقوف للبنات) وذلك لاننا جعلنا الحمل انشئ في حق الزوجة والابوين وأعطينا كل واحد منهم مائة وواحد نصيبه على تقدير الانوثة فقد استوفوا حقوقهم على تقدير الانوثة فكان جميع ما بقي بعد حقوقهم وهو مائة وثمانية وعشرون نصيب البنين أو البنات ألا يرى أن نصيب من من مسألة الانوثة أعني من سبعة وعشرين ستة عشر فاذا ضربت في وفق مسألة الذكورة وهو ثمانية وبلغ مائة وثمانية وعشرين فهي حقهن وقد أخذت منها البنات ثلاثة عشر فنضمها الى الباقي الذي هو مائة وخمسة عشر ثم نقسم المبلغ بينهم على السوية فان استقام عليهم فذاك والا فان كان بين السهام ورؤسهن موافقة فاضرب وفق الرؤس في المائتين وستة عشر فابايع تصح منه المسئلة وان لم يكن بينهم موافقة بل مباينة فاضرب جميع عدد الرؤس في جميع المائتين والستة عشر فاحصل كان تصحيح المسئلة (وان ولدت ابنا واحدا أو أكثر فيعطى للمرأة والابوين ما كان موقوفا من نصيبهم) أي يعطى للمرأة الثلاثة التي كانت موقوفة من نصيبها في مسألة الذكورة الحمل فيكمل لها حينئذ سبعة وعشرون وهي أكثر النصيبين ويعطى كل واحد من الابوين الأربعة الموقوفة من نصيبه في مسألة الذكورة فيتم لكل واحد منهم ما أكثر النصيبين وهو ستة وثلاثون (وما بقي) بعد ما أخذ هؤلاء الثلاثة وما أخذته البنات وهو مائة وأربعة يضم اليه الثلاثة عشر التي أخذتها البنات حتى تبلغ مائة وسبعة عشر (ويقسم) هذا (المبايع بين الاولاد) ان صح عليهم -م- للذ كرمثل حظ الانثيين وان انكسر فصصح المسئلة بما عرفته غير مة وان ولدت ولدا ذكرا وانثى فالحال على قياس ما اذا ولدت ذكرا كما لا يخفى (وان ولدت ولدا ميثا فيعطى للمرأة والابوين ما كان موقوفا من نصيبهم فيعطى للبنات الى تمام النصف وهو) أي ذلك التمام (خمسة وتسعون سهمًا) لانها كانت قد أخذت ثلاثة عشر فيكمل لها حينئذ نصف التركة وهو مائة وثمانية (والباقي) من المائة والأربعة بعد تكميل النصف (للأب وهو تسعة أسهم لانه عصبه) على ما مر من ان له مع البنات فرضا وتصبيا واعلم ان الميت اذا ترك من لا يتغير فرضه بالحمل فانه يعطى فرضه كما اذا ترك جده وامراة حاملا فانه يعطى الجدة السدس وكذا اذا ترك امراة وابنا فالمرأة الثمن وان الوارث اذا كان من يسقط في إحدى حالتى الحمل فانه لا يعطى شي لان أصل استحقاقه مشكوك ولا يثبت مع الشك كما اذا ترك امراة حاملا وأخا وعمافلاشي للآخ أو العالم لجواز ان يكون الحمل ابنا فقررناه سابقا انما هو فيمن يتغير فرضه من الورثة

(فصل في المفقود) وهو الغائب الذي انقطع خبره ولا يدري حياته من موته وحكمه ما أشار اليه بقوله (المفقود حتى في ماله حتى لا يرث منه أحد) لثبوت حياته باستصحاب الحال وهو المعتبر في ابقاء ما كان على ما كان دون اثبات ماله يمكن ولهذا لا يثبت استحقاق ورثته له ولا يتزوج امرأته عندنا وهو مذهب على رضي الله تعالى عنه (ويوقف ماله حتى يصح موته أو يمضي) عليه (مدة واختلفت

الروايات في تلك المدة في ظاهر) الرواية (انه اذا لم يسبق أحد من أقرانه حكم بموته) فقيس المراد  
أقرانه في بلد وقيل المعتبر أقرانه في جميع البلدان والاولى الاصح كما ذكر في فرائض الامام  
التمرتاشي ان يعتبر أقرانه في بلده لان الاعمار مما يتفاوت باختلاف الاقاليم والبلدان وأيضا  
اعتبار جميع الاقران في مخرج عظيم (وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله ان ذلك  
المدة مائة وعشرون سنة من يوم ولد فيه) المفقود وهو ذا بنى على ما شئت من بين العامة من  
انه لا يعيش أحد أكثر من هذه المدة وهو من الاكاذيب المشهورة فلا اعتداد به (وقال محمد  
رحمه الله مائة وعشرون سنة) وقال أبو يوسف مائة وخمسين سنة) وهاتان الروايتان لم توجدا في  
الكتب المعتبرة وروى عن أبي يوسف انه اذا مضى مائة سنة من ولادته حكم بموته اذا تظاهر في زماننا  
انه لا يعيش أحد أكثر من مائة وكان محمد بن سلامة يفتي بهذه الرواية في زماننا في المفقود حتى ظهر له  
في نفسه انه خطا فانه عاش مائة وسبع سنين (وقال بعضهم تسعون سنة) لان الزيادة عليها في زماننا في  
غاية الندرة فلا ينط بها الاحكام الشرعية التي مدارها على الغالب قال الامام التمرتاشي وعليه الفتوى  
وذهب بعضهم الى انها سبعون سنة لما ورد في الحديث المشهور في أعمار هذه الامة (وقال بعضهم) مال  
المفقود (موقوف الى اجتهاد الامام) في موته وهو مذهب الشافعي فانه قال اذا مضى مدة يقضى القاضي  
بان مثله لا يعيش أكثر من هذه المدة حكم بموته ويقسم المال على ورثته الموجودين حال الحكم به ثم ان  
الايق بغير يق الفقه ان لا يقدر شي كما في ظاهر الرواية فلا مجال للقياس في نصيب المقادير لان نص ههنا  
في حال على اعتبار اقرانه وظواهره كما في قيم المتلفات ومهر مثل النساء (و) المفقود (موقوف الحكم في  
حق غيره حتى يوقف نصيبه من مال مورثه كما في الحمل) فان كان المفقود ممن يحجب الحاضرين لم  
يصرف اليهم شي بل يوقف المال كله وان كان لا يحجبهم يعطى كل واحد منهم ما هو الاقل من نصيبه  
على تقديرى حال حياة المفقود وماله (فاذا مضت المدة) وحكم بموته (فاله لورثته الموجودين عند الحكم  
بموته) ولا شيء لمن مات منهم قبل الحكم بذلك لان شرط التوريث بقاء الوارث حيا بعد موت المورث (وما  
كان موقوفا لا جله) من مال مورثه (يرد الى وارث مورثه الذي وقف) ذلك الموقوف (من ماله) كما في  
الحمل ان انفصل حيا استحق نصيبه وان انفصل ميتا ياخذ الورثة ما كان موقوفا من نصيبهم فكذا ههنا  
ان ظهر المفقود حيا أخذ حقه وان حكم بموته لم يستحق شيئا مما وقف له (الاصل في تصحيح مسائل  
المفقود ان تصحح المسئلة على تقدير حياته ثم تصحح المسئلة على تقدير وفاته وباقي العمل ما ذكرناه في  
الحمل) وهو ان ينظر في مسئلتى الحياة والوفاة فان توافقتا ضرب وفق احدهما في جميع الاخرى وان  
تباينت ضرب احدهما في الاخرى فاحصل من الضرب على الوجهين كان تصحيح المسئلة على كل  
واحد من التقديرين ثم يضرب نصيب من كان له شيء من مسئلة الوفاة في مسئلة الحياة أو في وفقها  
ونصيب من كان له شيء من مسئلة الحياة في مسئلة الوفاة أو في وفقها ثم ينظر في هذين الحاصلين من  
الضرب بين فيعطى الوارث الحاضر ما هو الاقل من الحاصلين ويجعل الفاضل بينهما موقوفا من نصيب  
ذلك الوارث الى ان يظهر حال المفقود فاذا تركت مثلا زواجا حاضرا واختين لابي وأم حاضرتين وأخا لابي  
وأم مفقودا فعلى تقدير كون المفقود ميتا يكون للزوج النصف وللأختين الثلثان فالمسئلة من ستة  
لكنها تعول الى سبعة وعلى تقدير كونه حيا يكون للزوج نصف غير عائل وللأختين الربع لان أصل  
المسئلة على هذا التقدير اثنان للزوج واحد والاخر مع الأختين فلا يستقيم عليهم وهم كاربع  
اخوات فيضرب الاربع في أصل المسئلة فبلغ ثمانية أربعة منها للزوج واثنان للاخ واثنان آخران  
للأختين لكل واحدة واحدة والمفقود في حق الأختين خير من حياته وهو الظاهر وحياته خير للزوج

اذله نصف من المال بلا عول فيعبر بحياة المفقود في حق الاختين فلا يصرف اليهما الا ربع المال  
ويعتبر موته في حق الزوج فلا يعطى الا ثلاثة اسباع المال ويوقف الباقي وهذه المسئلة تصح من ستة  
ونحسين لان مسئلة الحياة من ثمانية ومسئلة الوفاة من سبعة وبينهما ما ينبت في ضرب احدهما في  
الآخرى فيبلغ ستة وخمسين وكان للزوج من مسئلة الحياة أربعة فاذا ضرب بنا في مسئلة الوفاة وهي سبعة  
بلغت ثمانية وعشرين وكان للزوج من مسئلة الوفاة ثلاثة فاذا ضربت في مسئلة الحياة وهي ثمانية  
بلغت أربعة وعشرين فيعطى للزوج أربعة وعشرين لانها أقل الحاصلين وهو النصف العائل  
ويوقف من نصيبه أربعة وكان للاختين من مسئلة الحياة اثنان فاذا ضرب بناهما في السبعة حصل أربعة  
عشر وكان لهما من مسئلة الوفاة أربعة فاذا ضربت في الثمانية صار الحاصل اثنان وثلاثين فيضم  
ويصرف اليهما أقل الحاصلين وهو أربعة عشر وهي ربع الستة والخمسين فلذلك واحد منهما سبعة  
ويوقف من نصيبهما ثمانية عشر فجميع ما يصرف الى الزوج والاختين ثمانية والباقي من الستة  
والخمسين وهو ثمانية عشر موقوف فان ظهر ان المفقود حي يدفع الى الزوج الاربعة الموقوفة ليرثه  
نصف المال وهو ثمانية وعشرون فيكون الباقي أربعة عشر للاخ حتى يكون النصف الاخر بين  
الاخ والاختين للذكر مثل حظ الانثيين وان ظهر انه ميت يدفع الى الاختين الثمانية عشر الموقوفة من  
نصيبهما حتى يتم لهما أربعة اسباع المال وهي اثنان وثلاثون وأما الزوج فقد أخذ نصيبه كماله وهو  
أربعة وعشرون

(فصل في المرتد اذا مات الرجل المرتد) على ارتداده (أو قتل أو لحق بدار الحرب وحكم القاضي بلحاظه  
فيما كتبه في حال اسلامه فهو لورثته المسلمين وما اكتسبه في حال رده يوضع إبيد المال) هذا حكمه  
(عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما الكسبان جميع الورثة المسلمين وعند الشافعي رحمه الله الكسبان  
جميعا يوضع في بيت المال) ففي أحد قوليه بطريق انه في قول الآخر بطريق انه مال ضائع نص  
المرضى على مذهبه في المختصر لا يوسع ومحمد رحمه الله تعالى ان المرتد يجبر على رده الى الاسلام فيحكم  
عليه في حق ورثته باحكامه فكلا الكسبين ملك له ولهذا يقضى منهما ديونه مع الاختلاف في كيفية  
القضاء فكلاهما الورثة ولا يحنيفة رحمه الله الفرق بين الكسبين بان حكم موته يستند الى وقت رده  
لانه صارها لكا بالردة فيمكن استناد التوريث في ما اكتسبه في زمان اسلامه الى قبيل ذلك الوقت لانه  
كان موجودا في ملكه حينئذ فيكون توريثا للمسلم من المسلم ولا يمكن فيما اكتسبه في حال رده أن يستند  
توريثه الى زمان اسلامه اذ لم يكن موجودا في ملكه في ذلك الزمان فلو قضى به لورثته لكان توريثا للمسلم  
من الكافر فلا يجوز (وما اكتسبه بعد اللحق بدار الحرب فهو في بالاجماع) لانه اكتسبه وهو من أهل  
الحرب والمسلم لا يرث من الحربى (وكسب المرتد جميعا) أى سواء اكتسبها في حال اسلامه أو في ردها  
قبل اللحق بدار الحرب (لورثتها المسلمين) بلا خلاف بين أصحابنا وذلك لان المرتد لا يقتل عندنا بل  
يحبس حتى تسلم أو تموت لانه صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن قتل النساء وأيضا الاصل تأخير العقوبة  
الى دار الجزاء وانما عدل عنه في الرجل لدفع شرنا جزيتوقع منه وهو الحرب بخلاف المرأة واذا لم تنزل  
بارتدائها عصمة نفسها لم تنزل عصمة ما لها وكل واحد من الكسبين ملكها فهو لورثتها لانه لا ميراث منها  
لزوجها لانها بنفس الردة دبانت منه ولم تصر مشرفة الى الهلاك فلا تكون كالغارة المريضة واذا لحقت  
بدار الحرب زالت عصمتها في نفسها لانها استترق والاسترقاق اتلاف حكمائزول عصمة ما لها أيضا  
ذكره الامام السرخسي في شرح السيد الصغير وذكر في شرح السيد الكبير ان الذمي اذا قرض العهد  
ولحق بدار الحرب كان الحكم فيه كالحكم في المسلم الذي ارتد ولحق وذلك لانه من أهل دارنا فيجربى عليه



أحكام المسلمين (وأما المرتد فلا يرث) من أحسد (لأن من مسلم ولا من مرتد مثله) لأنه جان بار تداده فلا يستحق الصلوة الشرعية التي هي الإرث بل يحرم عقوبة كالقاتل بغير حق وأيضاً المرتد لا ماله له لأن ما انتقل إليها لا يقرر عليها ويعتبر في الميراث الملة وهو نظير الحكم في نكاحه فليس للمرتد أن يتزوج مسلمة وكافرة أصلية ولا مرتدة لأن النكاح يعتمد الملة ولا ماله له (وكذلك المرتدة) لا ترث من أحد لأنها ليست ذات ملة (إلا إذا ارتد أهل ناحية باجمعهم فيئذ ذئب وارثون) أي يرث بعضهم من بعض لأن دارهم صارت دار حرب لظهور أحكام الكفر فيها فتقتل رجالهم وتسي نساؤهم وذرايرهم كما فعل أبو بكر بن حنيفة فاصاب علياً رضي الله تعالى عنه من سبيهم جارية فولدت له محمد بن الحنفية وسبي علي رضي الله تعالى عنه ذرية بنى ناجية لما ارتدوا ثم باعهم من مصقلة بن هبيرة بمائة ألف درهم واختلفت الروايات في أن أي وارث يرث في قسمة مال المرتد فروى الحسن عن أبي حنيفة أن من كان وارثه وقت رده وبقى إلى موت المرتد فإنه يرثه ولا ميراث لمن حدث بعد ذلك حتى لو أسلم لم يعض قرابته بعد رده أو ولد له من علوق حدث بعد رده لم يرث منه وروى أبو يوسف رحمه الله عنه أنه يعتب به وجود الوارث وقت الردة ثم لا يطل استحقاقه بموته قبل المرتد بل يكون ميراثه لو رثته وروى محمد عنه وهو الأصح أنه يعتب به من كان وارثاً حين قتل أو مات سواء كان موجوداً حال رده أو حدث بعدها

(فصل في الأسير) (حكم الأسير كحكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يفارق دينه) فيرث ويورث منه لأن المسلم من أهل دار الإسلام أينما كان ألا ترى أن زوجه التي في دار الإسلام لا تبين منه فالأسير كما لا يؤثر في قطع عصمة النكاح لا يؤثر أيضاً في الميراث (فإن فارق دينه في حكمه حكم المرتد) إذا فرق بين أن يرتد في دار الإسلام ثم يباحق بدار الحرب وبين أن يرتد في دار الحرب ويقيم فيها فإنه على التقديرين يصير حربياً (فإذا لم تعلم رده ولا حياته ولا موته في حكمه حكم المفقود) فلا يقسم ماله ولا تتزوج امرأته حتى ينكشف خبره فإن ادعى ورثته أنه ارتد في دار الحرب لم يقبل في ذلك إلا بشهادة مسلمين عادلين فإذا شهد أحكم القاضى بوقوع الفرقة بينه وبين امرأته وقسم ماله بين ورثته لأنه ميت حكمًا عند قضاء القاضى فإن جاء بعد قضاءه وأنكر الردة لم ينقض القاضى حكمه فلا يرده عليه امرأته ولا ماله إلا ما كان قائماً بعينه في بدو وارثه كما في المرتد المعروف إذا جاء ثابثاً وإذا سمع القاضى شهادة العدلين ولم يحكم بها بعد حتى جاء ثابثاً وأنكر الردة كان ماله له على حاله ارتد أو لم يرتد لكن القاضى يترك الشاهد من عدل أو أبان منه امرأته لأن ذلك حكم يثبت بنفس الردة ولا يحكم بعق مدبريه وأمهات أولاده لأنه حكم يثبت بالموت ولا يكون للردة حكم الموت إلا إذا اتصل به قضاء القاضى

(فصل في الغرقى والحرقى والمدمى إذا مات جماعة) وبينهم قرابة (ولا يدري أيهم مات أولاً) كما إذا غرقوا في السفينة معاً أو وقعوا في النار دفعة أو سقط عليهم جدار أو سقف بيت أو قتلوا في المعركة ولم يعلم التقدم والتأخر في موتهم (جعلوا كأنهم ماتوا معاً) قال كل واحد منهم لورثته الأحياء ولا يرث بعض هؤلاء الأموات من بعض هذا هو المختار (عندنا وعند مالك نص على ذلك في الموطأ وكذا عند الشافعي رحمه الله وهو مروي عن أبي بكر وعمر وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم كما سنذكره) وقال علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم (في إحدى الروايتين عنهما) يرث بعضهم) أي بعض هؤلاء الأموات (من بعض الأعمام يرث كل واحد منهم من مال صاحبه) فإنه لا يرث (منه) والالزم أن يرث كل واحد من مال نفسه ولا شك في بطلانه واليه ذهب ابن أبي ليلى والوجه في ذلك أن سبب استحقاق كل واحد منهما ميراث صاحبه هو حياته بعد موت صاحبه وقد عرفت حياته يبين فيجب أن يتمسك به وسبب الحرمان موته قبل موته وهو مشكوك فيه فلا يثبت الحرمان بالشك إلا فيما ورثه كل منهما من صاحبه

لاجل الضرورة وهي ان تورث أحدهما من صاحبه يتوقف على المحكم بموت صاحبه قبله فلا يتصور ان يرث صاحبه منه لكن ما ثبت بالضرورة لا يتعدى عن محلها وفيه ما عدا ذلك من المال يتمسك فيه بالاصل فان اليقين لا يزول بالشك كمن يثق بالطهارة وشك في الحدث أو بالعكس وانما سبب استحقاق كل من مأميرات صاحبه غير معلوم يقينا ولم يثقن بالسبب لم يثبت الاستحقاق اذ لا يتصور ربوته بالشك وبيانه ان السبب ههنا بقاءه حيا بعد موت مورثه وانما يعلم ذلك بطريق الظاهر واستصحاب المحال دون اليقين اذ الظاهر بقاء ما كان على ما كان عليه وهذا البقاء لانعدام الدليل المزيل لوجود الدليل المبقى فيعتبر باستصحاب الحياة في بقاء ما كان لافي اثبات ما لم يكن كحياة المفقود وتجهل ثابتة في نفى التورث عنه لافي استحقاق الميراث من مورثه وأيضا قد ظهر الموتان ولم يعلم السبب فيجعل كأنهما وقعا معا كما اذا تزوج امرأة ثم تزوج أختها ولم يدر السا بقعة منهما فانه يجعل كأنهما وقعا معا فيفسد النسك كما هنا يجعل الأخوان كأنهما ماتا معا حقيقة فلا يرث أحدهما من الآخر كما في صورة اجتماع الموتين حقيقة وقد روى خارجة بن زيد ابن ثابت عن أبيه انه قال أمرني أبو بكر الصديق بتورث أهل الإمامة فورثت الأحياء من الأموات ولم أورث الأموات بعضهم من بعض وأمرني عمر رضي الله تعالى عنه بتورث أهل طاعون عواس وكانت القبيلة تموت بأسرها فورثت الأحياء من الأموات ولم أورث الأموات بعضهم من بعض وهكذا نقل عن علي كرم الله تعالى وجهه في قتلى الجمل وصفين فاذا غرق أخوان أكبر وأصغر وخلف كل منهما أماً و بنتاً ومولى وترك كل منهما تسعين درهما فعندنا بقسم تركه كل واحد منهما ما يعطى لام كل منهما سدس تركته وهو خمسة عشر ولبنات كل منهما النصف وهو خمسة وأربعون ولمولاهما بقى وهو ثلاثون وعند علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما ما في إحدى الروايتين عنهما يحكم بموت الأكبر أولاً فيقسم تركته فللام السدس خمسة عشر وللبنت النصف وهو خمسة وأربعون وللأصغر ما بقى ثلاثون ثم يحكم بموت الأصغر فيقسم تركته كذلك فبقى من تركته كل منهما ثلاثون وهو ما ورث كل منهما من صاحبه فللام من ذلك الباقي السدس وهو خمسة ولا بنت كل منهما نصفه وهو خمسة عشر والباقي للمولى لان كل واحد منهما لا يرث من صاحبه ما ورث منه فقد اجتمع لام كل واحد منهما عشرون وابتدئوا عشرون ولمولاه عشرة كاملة

\*(يقول خادم التجميع ابراهيم محمد الحنفى)\*

وبعد فقد تم طبع هذا الكتاب من شرح الفرائض للسيد الشريف نقعنا الله بقاءه

والمسلمين آمين \* وكان هذا الطبع الزاهي الزاهر بالمطبعة الازهرية المصرية

الكائن محلها بجوار الرياض الازهرية ادارة راجي التعطفات

الالهية أ كبر العائلة المهدية (وشركاه) في غمرة الحجة

سنة ١٣٢٦ هجرية على صاحبها أفضل

الصلاة وأزكى التحية

أمين

(حقوق الطبع محفوظة لورثة المممش)



  
Bibliotheca Alexandrina  
  
0573424